

A.U.B. LIBRARY

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT

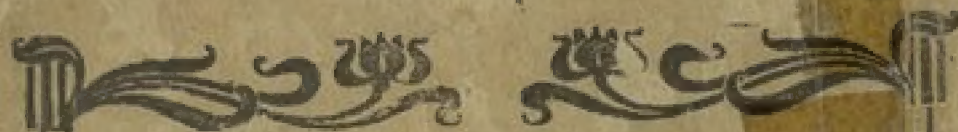




A.U.B. LIBRARY







كشف الاستار  
عما لحقوق الدول  
من الاسرار

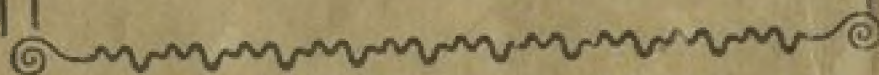
الجزء الاول

بقلم

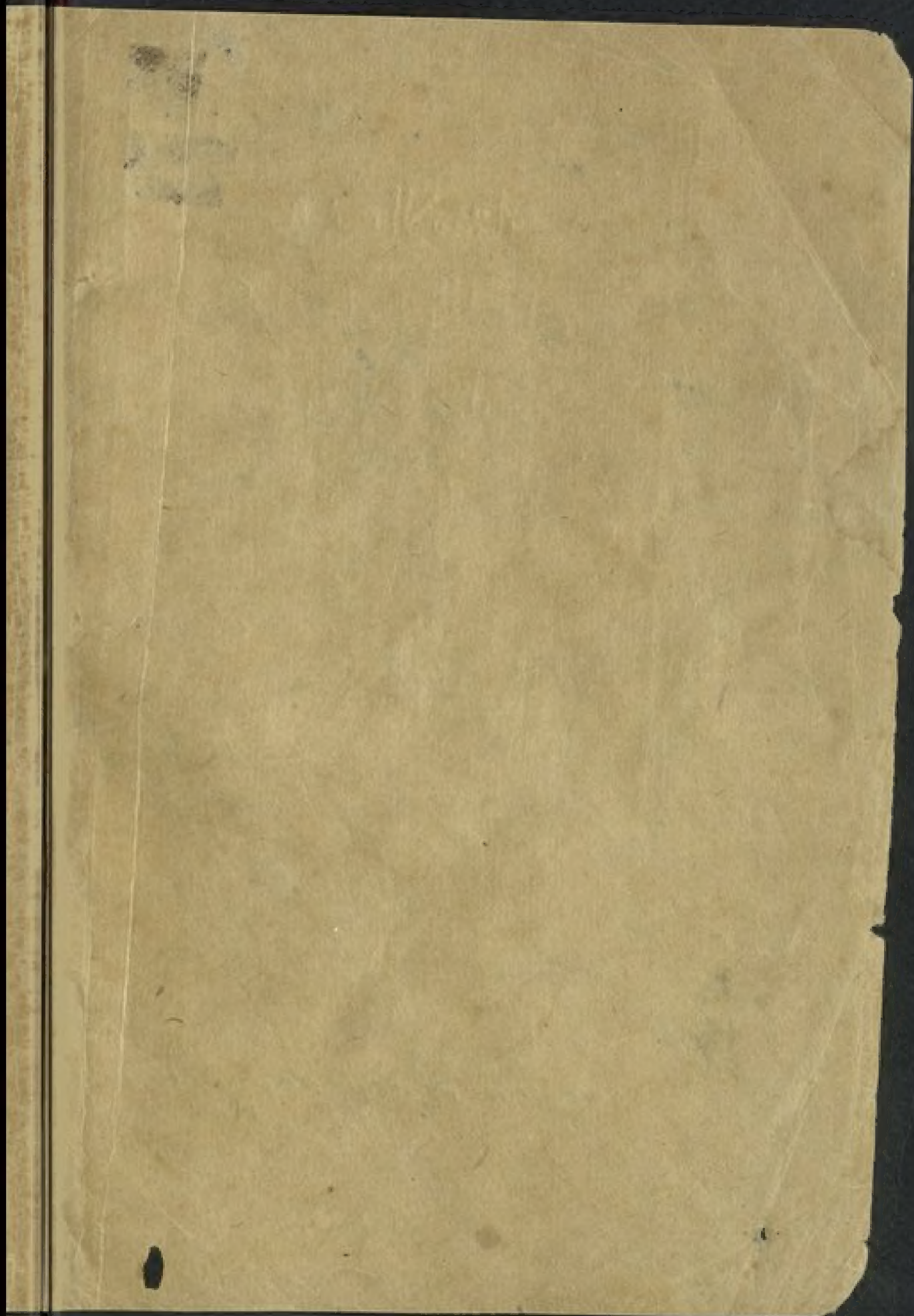
صبيحي اباظه

حقوق الطبع محفوظة له

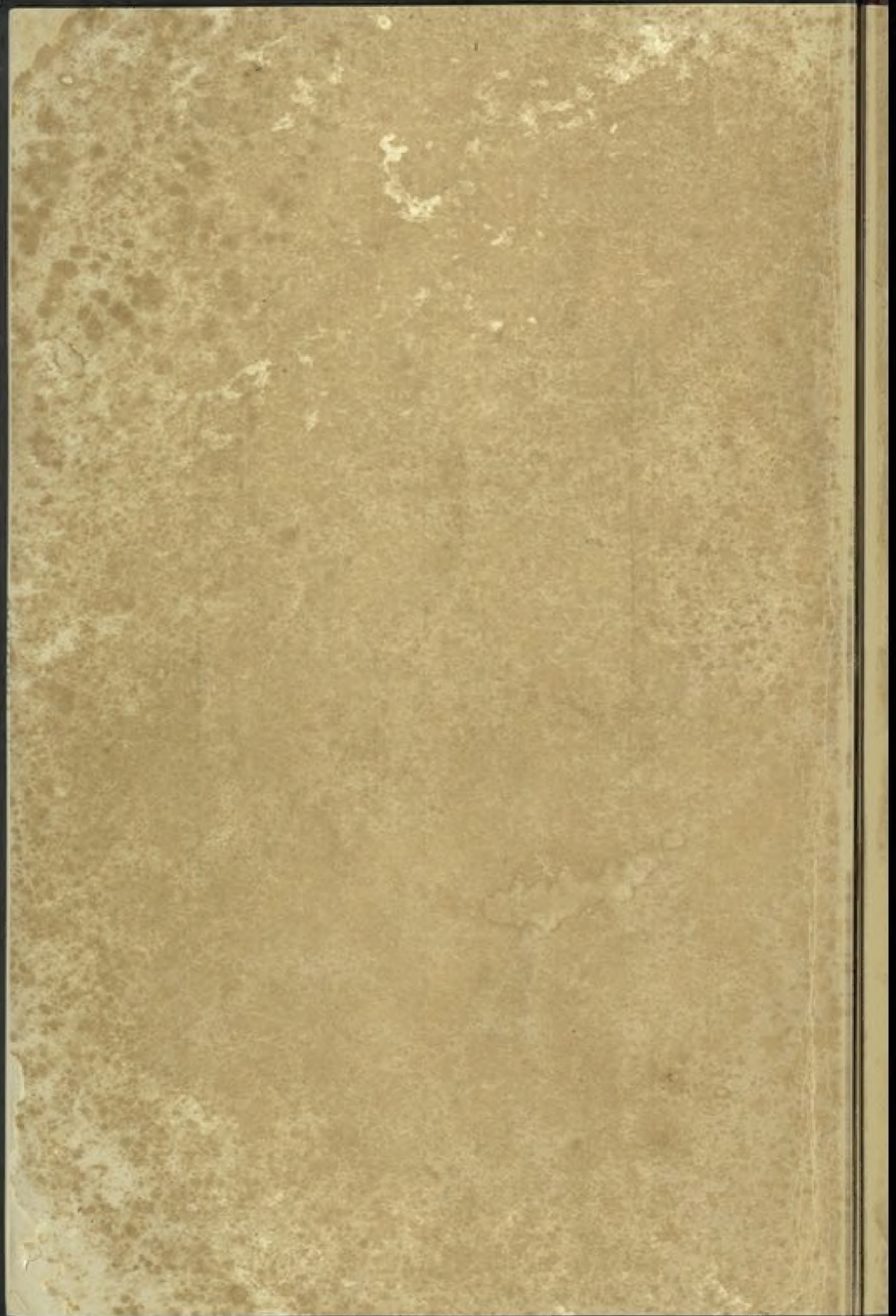
طبع بطبعة العرفان \* صيدا سنة ١٣٣١ هجرية















المرء بعماله وعلمه ، لا بهيكله ورسمه  
صبي باظه



327  
A121kA  
C.1

كشف الاستار  
عما لحقوق الدول  
من الاسرار

الجزء الاول

بقلم

صبي اباظه

حقوق الطبع محفوظة له

طبع بمطبعة العرفان \* صيدا سنة ١٣٣١ هجرية



## (فاتحة الكتاب)

## بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لله الجبار وصلاة على النبي المختار

لما كان من المعلوم المقرر لدى المستقضي التاريخي كل ماداهنا من عراقيل السياسة وغمرات الحروب الناجمة عن مطامع اعدائنا وسياسات احزابنا الخرقاء ما كاد هذا ان يودي بنا الى مهاوي الانقراض نظراً لما انطوى عليه المجموع عندنا من نقص الاطلاع على حقوق دولته وامته خاصة والعجز عن استطلاع حقوق الدول او الامم عامة لاستخراج ما غمض عنا فيها من النفع او الضر رأيت من الواجب ان اطرق هذا الباب لعلمي بأن كل امة من الامم لا يحفظ كيانها من طوارق الحدثان ولا تسام حياتها السياسية من شوائب الزمان الا ببذل جهدها المستطاع في سبيل الوقوف على قواعد حقوق الدول واحكامها الاساسية لاعلى استظهار بعض الكلمات منها. ذلك لأنها بمثابة الروح للجسم فقامت من ساعتي مشعراً عن ساعد الجدل لاطهار ما كان كامناً من التمويهات والترهات والاضاليل في مكنونات تلك الحقوق الغامضة وكوامنها المتوارية وراء ستار المجهولات من معاملات وصلات وعقود ومعاهدات وعهود ومعاهدات ضمنت في صفحات هذا الكتاب في عشرة مجلدات دعيتها (كشف الاستار عما لحقوق الدول من الاسرار) سعياً وراء الحصول على الضالة المنشودة من هذا الباب ليتسنى لبني قومي تمحيص زخارف الأقوال التي اتخذتها الدول سلاحاً معنوياً تموه به على اعين



الواهبين من اقوام المشرق الاقصى والادنى الذين كثير اماماتهم الملمات  
والنكبات لا اعتبارهم حقوق الدول كمن شرعيه وضعت لتكون دستوراً  
للمعمل بين هاتيك الممالك الطامعة اليهم لمحض الفتح والتغلغل بالفتوحات  
والتربع على عرش السيادة والاستعمار ليس الا . وهمت لمجرد هذه الغاية  
باقتطاف اطيب الانجاث من نخب مؤلفات العالم العثماني الكبير شاهباز  
وغیره من علماء الحقوق كـ (مونيسكيو) و (برافيه فوديري) و (فولتر)  
و (هوقو غرشيوس) و (سيلدم) و (هولس) و (مولسوا)  
و (هنيوس) و (ويكفور) الذين طلت ورنث شهرتهم في آفاق اوربا  
والعالم الجديد وهكذا جئت بما عندي من البيانات والمقررات القائمة على  
مباني التاريخ الراسخة تكذيباً لادعائهم الباطلة واقاويلهم المنمقة بعد  
ان البستها الحسن ثوب تجلي به على مسارح سياسة الغرب املاً بأن  
باكورة اعمالی هذه تنال حظوة شرف القبول من لدن اخواني العثمانيين  
مع اقراري لهم بما يحقق لي من العجز والنقص في البحث نظراً لما لهذا  
العلم الرحيب من المواضيع والانجاث الواسعة الشاسعة التي تؤدي  
بالباحثين فيه الى التيه في فيافيه وبجاءله المثرامية الاطراف هذا رغم  
ما احتطت عليها بما سوف اصادفه ايضاً من المضاعف في سبيل طبع هذا  
الكتاب الذي كنت ارجى نشره الى امدي بعيد ولم تحركني عوامل الآمال  
المفقودة نواصيها الجمجمة من طبقت شهرته الا فاق ورنث في انحاء المعمور الا وهو  
الحبر العلامة اسماعيل باشا اياظه رئيس أسرة اباظه الكريمة بالقطار المصري  
الذي لا بد له من ان يمد لي يد المعونة والاسعاف تمهيداً لسبل ما سوف  
التقاء من العقبات في هذا المسلك الوعر اكراماً لاسلف وتعزيراً للأدب  
وعلى كل فالاعتماد على الله العادل الديان لا على سواه والسلام

## مقدمة في حقوق الدول

لا أرى حاجة تحماني على الخوض في البحث لبيان ما لحقوق الدول من الالهية العظمى في زماننا هذا والسعي وراء تحصيل ذلك العلم الرحب الفاتحة عليه دعائهم فلاح الامة وارثانها الوطيد لا نهسايج للذبح وحى للمنبوع. اجل كيف لا ؟ . وان الجهل الفاضح الغارب اضارب في يومنا عقود من السنين قد جعلنا عرضة للاحكام امتيازات الدول التي كثيرا ما تتسع دائرة منطقتها دورا فدور داخل الممالك العثمانية الواسعة الاطراف نظرا لاستخدام طغمة الجهل في اهم الوظائف السياسية والادارية قبل الانقلاب الواقع في ١١ تموز سنة ١٣٢٤ هذا فضلا عما كانت تتفرقه ايدي عمال الحكومة الاستبدادية البائسة من ضروب الخيف وانواع الجور الذي قسم الظهور واودى بنا الى الاضمحلال حتى أنهم كادوا ان يهينوا على الهوان الذي نستشفه من غير ان يدعوا لناسيلا للحصول على الغاية المقصودة من العلوم والفنون الواسعة على اختلاف طبقاتها لاسيما علم حقوق الدول الموادي بنا الى تهديد طرق استقبالنا وتثبيت دعائم ملكنا على مباني ثابتة الاركان لا تدكها عواصف السياسة ولا صواعق دسائس الدول

على اننا لو تفحصنا دقة نقي الامور الدولية، وتمقنا في البحث عن غوامضها الاساسية، لعلمنا ان المراقبة الكثيرة بين الامم والاقوام لا وريده التي تبذل جهودها في سبيل المحافظة على حقوقها وتأمين منافعها السياسية التي حملتهم على استخدام رجال حنكهم الدهر واختبرهم الزمان وعلمتهم تصرفات الليالي السيرة في الطرق الكثيرة لمحافظة حقوقهم والمؤمننة



لنافعهم المخصوصة ومقاصدها السياسية. بعد ان اثبتوا ما عندهم من الباع الطويل في معرفة مناسبات الدول (١) معرفة تامة تحيط ببواطن الامور وظواهرها ويرهنوا باعمالهم بالحجج النيرة السدالة على حميتهم وامانتهم وخدمهم المبذولة في سبيل ارتقاء وطنهم العزيز الى اوج المجد والسوداء. والا فلا يستخدمونهم البتة في المهام والوظائف الوطنية او المهام الدولية فانتيقن بصحة هذه المقدمة الشديدة دعائها على مباني الحقيقة الساطعة لتعلم مسألة مهمة دار البحث والجدال فيها بين اعظم مؤلفي الحقوق في اوربا وهي: هل ان قواعد الحقوق الدولية من القواعد المحدودة والمبنة التي يعمل بها ام لا ؟ . . . . .

نعم ان هذه القواعد المسطورة في ( مجموعة المباحث المخصوصة ) المتفق عليها بين عموم المؤلفين وان كانت تعد من القواعد البديهية لكنا

(١) لما كانت شروط الاجتماع والوقت لم تكن معقودة بالروابط الاكيدة في اوائل الازمنة وكنت الدول وقتئذ بجاعة لانفراد اخدم مع مرور العصور في تنظيم المنظمات الملكية وحصل التخصيم على عقد روابط الناس والائتلاف بين الشعوب والاقوام المختلفة واشتدت عراها بين الدول والامارات فتبادلت بينهم انواع العلاقات والمناسبات ثم تقدمت مع مرور الزمان وشبوب نيران الحروب في ميادين القتال. وهكذا دامت متوالية عن البيان وكامنة في زوايا الكتمان حتى فتح الرومانيون الارض ثم زالت بزوال ملكهم واندثر شوكتهم ولا اكتشف خريستوف كولومبس اميركا اخذت تشكك كثير الاجتماعات وزداد التجارات فعادت العلاقات والمناسبات ترداد دورا فدورا ولما اشتدت ازمة الحروب في اوروبا قطعت هذه العلاقات وظهرت حالة تفرد كل امة من الامم بنفسها الان الدول قد اضطرت بعد ذلك الى تجديد هذه العلاقات والمناسبات حفظا لكتيانها من هول الحروب المستمرة

أعمرى لو أمعنا النظر في صحف تواريخ الأمم والاقوام الراقية . لو وجدنا كثيراً من الوقائع التاريخية الدالة على أن الدول قد أبرمت كثيراً من المقاولات والمعاهدات المخالفة لمنطوق تلك القواعد أي قواعد حقوق الدول المشار إليها . وذلك لأن هذه الحقوق لم تكن لتؤخذ دستوراً للعمل بين الدول أو أساساً لمنافع الدول بأسرها بل إنها أصول تنحراها هاتيك الدول القوية لتجري بحسبها بما يعود لمنافعها المخصوصة وتأمين مقاصدها ليس إلا .

فن هذا الفصل الدقيق يظهر لنا جلياً أن حقوق الدول هي عبارة عن آلة يتخذها السياسي الماهر كسلاح معنوي يستفيد منه عند ميسر الحاجة جاً بالمحافظة على الملك لا رغبة في تأمين المصلحة العامة .

فبناءً على ما تقدم يجب علينا أن نعلم أن استخدام الأمور الجاهل في الأعمال السياسية والوظائف الإدارية يجب الويل على دولته وامته إذا أنه مع جهله بقواعد حقوق الدول يجتهد في أن يطبق حركاته السياسية على أصول تلك القواعد الأساسية التي تعلم ماهي النتيجة المتصودة منها . ولربما ارتكب من جراء عمله هذا الخاسر هفوة تؤدي به إلى الإضرار بدولته وامته وإهانتها إهانة قاضحة . ولذا يجب على ذلك الأمور أن يكون من الذين تضلعوا من العلوم الإدارية والحقوقية والسياسية والرياضية والطبيعية وغيرها لاسيما هذا العلم الرحيب وتوغلوا فيه واستمدوا لأدارة أحكام تلك المهمة الجارية التي تدعو إليها الأمة والا إذا لم يكن ذلك كذلك فلينسحب من مركزه أن كان حراً عادلاً أو فليسقط أن كان وقفاً جائراً ورب قاتل يقول . . . لماذا لا يضع أولئك الأوروبيون الرافعون اعلام الحرية والمساواة والإخاء على مباني المدينة الحاضرة



دستوراً لتلك القواعد يعملون به .

فتجيبه بأن كثيراً من حكماء الاخلاق في اوربا ومشاهير ساستها قد بذلوا النفس بعد النفيس وراء تنفيذ الاحكام الدولية كالاحكام العمومية والشخصية الجاري تأثيرها على الهيئة الافراذية . لكنهم لم يتفوقوا بعد الجدر والاعناء الا لوضعها في عالم النظريات لا في حيز الفعليات والعمليات . وذلك لأن الدول لا تنظر الا الى منافعها المخصوصة في جميع المعاملات والمناسبات الدولية الجارية فيما بينها ولا تتخذ الحقوق الدولية الا واسطة للقيام بشروعاتها بعد تسييرها بما يوافق شروط المدنية الحاضرة وبناء على هذا قال احد مشاهير المؤلفين طاعنا بأحوال اوربا الحاضرة ما يأتي .

انه سينجم عن المناظرة الجائرة الحكم فيما بين الامم والاقوام المتأخرة فاجمة تبكمي منها العيون وتمتزق منها الضلوع لان الدول بأسرها وحوش ضارية ترصد قريبتها الخضوبة بدمائها امامها تخاف بعضها بعضاً ساهرة الليالي لا تأخذها سنة من النوم لأن الواحدة منها تراقب حركة الاخرى والاخرى تراقب في عمل الثانية والثانية في حركة الاولى . وهكذا تدور الدائرة لأن كلأمنها تروم حصر القوة والسطوة بنفسها لا بغيرها فينولد من جراء ذلك حرص في صدورهم ياجئها الى استنباط الدسائس في المعاملات والعقود الدولية تأييداً لتوطيد دعائم آمالها وتثبيت مقاصدها السياسية . واذا لم تتوفق للحصول عليها من هذا الوجه تعود الى استعمال القوة القهرية فتستولي حيثئذ على الاراضي والمقاطعات ، وتحتل الممالك والأمارات ، وتمتد المقاولات ، وتبرم الماهدات ، وتبحث عن المدالة والحقوق التي لم تعمل بها ورب البيت الا بما يعود على تأمين منافعها المخصوصة ليس الا

نعم ان الدول اذا كانت منحصرة آمالها بحب المحافظة على السلم العام  
فلم تمشد عساكرها لجرارده وتبذل الجهد وراء الاستعدادات الحربية  
وانفاق القناطير المتقطرة من الاصفر الرنان في سبيل استعداداتها الحربية  
وتوطيد دعائم قوتها البرية والبحرية والمنطاديه.....

فبناء على هذه التفاصيل كلها يظهر لنا قد البصير ووضح الحقيقة الناطقة  
بأن قواعد حقوق الدول ليست هي الا آلة لمقتضيات منافع الدول وتأمين  
حقوقها الشخصية ليس الا وسيرد معنا في سياق هذا الموضوع دلائل وامثلة  
عديدة من وقائع التاريخ نذكرها مفصلة تأييداً لموضوعنا الخطير

### تعريف حقوق الدول

ان الامم المتمدنة الراقية لم تأل جهداً عن نشر انوار العلوم والمعارف  
في اصناعاتها المترامية الاطراف وتأليف "ACADÉMIES" اي الجمعيات  
العلمية في اقاليمها الواسعة الاكثاف لتقتفي آثار نوابغ الادباء والعلماء  
والكتاب طمعا بجمع الشتات وتصحيح الاغلاط فيما اذا لموضح وجودهما  
في احد التأليف الرياضية والطبيعية والفنية والتاريخية والسياسية والتجارية  
والزراعية والادبية وغيرها خدمة الحقيقة الراهنة رغبة بتطوير الافكار  
الضئيلة بأشعة شمس العلم الحقيقي الخالي من الاضاليل ولكن الأمر  
عندنا على عكس هذا وذلك لأن الحكومة الاستبدادية كانت تعقد  
شبه هاتيك الجمعيات هيئات تفتيشية تدعى "النجم تفتيش المعارف"  
للبحث والتنقيب عما اذا كان الاثر المودع عندها يفتري على كلمة عبس  
الحميد " او مراد " او رشاد " او نصب " او خلع " او انه لا ب " او غيرها  
من الكلمات التي ربما اذا التجأ الكاتب الى تغييرها بغيرها لاختلف الموضوع



وضاع المقصود . فيبدد حيثئذ ذلك الأثر المفيد الذي ربما اودى بعنشه الى النفي الموبد او الى غيره من الاحكام الاستبدادية التي سطرت في صحف تواريخ الامم والاقوام المتمدنة بدماء العثمانيين الاحرار . ولذا تغلب الجاهل على العالم والظالم على العادل وساد المنافق الافاك على الحر المضيف والخائن الختال على الصادق الامين . وهكذا باتت البلاد في سبات عميق راقدة على فراش الجمل والحمول حتى حدث الانقلاب الذي سبق عنه الكلام . نهضنا جميعنا من حضيض الكسل والجمود طالبين الصعود الى روابي المجد والاعتلاء . وقد فاتنا ان الطرق المودية بنا للوصول الى سدره منتهى هذه الغايات انما هي علم الحقوق مع غيره من المعارف والفنون العصرية الجديرة بتأمين حقوق الدولة والامة وبتهذيب الاخلاق وتنوير الافكار العمومية التي نحن باحتياج كثير اليها سميا وراء احقاق الحق وازهاق الباطل ورغبة في الاعتماد على التوارب والتواني للاقرار بالحقيقة والاعتراف بفضل ذويها مع الانتقاد على من يستحق الانتقاد حبا للمنفعة العامة لا لغيرها .

ولما كان هذا من الاسباب الجديرة بان نقائنا قم العمران الشام فاننا لنعمر الحق ما كنا لتأخر عن بيان كنه هذا الموضوع العظيم المتضمن التعريف عن حقوق الدول فنقول

لما كانت كلمتا (D. INT. or DROIT DES GENES) تتداولان على السنة الخاص والعام . وتنسطران على الاوراق الرسمية وغيرها بمعنى (الحقوق بين الدول) غرب عن فكر الوزير الخطير حسن فهمي باشا الشهير (احد وزراء الدولة العثمانية) معناهما الحقيقي حتى ترجمهما (بالحقوق بين الدول) بعد ان عنون بهما كتابه الاغر الباحث عن (الحقوق بين الملل) الامر

(كشف الاستاذ)

(٢)

(ج ١)

الذي قد أدى به الى السهو او النسيان لأن البون الشاسع بين هذا الموضوع وذلك يقتضي على المؤلف المشار اليه ان يدعو كتابه المذكور باسم ( الحقوق بين الملل ) الا ( الحقوق بين الدول ) اذ أن حقوق الدول التي كثيرا ما اهتم بدرسها اساطين العلماء والفلاسفة والحكماء قد اشغلت الامم المتعددة الساعية لتوسيع نطاقها يوما فيوما حتى اقيم لها ACADEMIES اي (الجمعيات العلمية) المخصصة لنشر ما يؤمل منه سرعة انجاحها وترقيتها من الكتب العائدة بالنفع الجزيل عليهما .

بيد ان كلام المؤلفين الذين اجهدوا العقل لسبر غور المسائل الدقيقة فيها قد ابرزوها بصورة مخصوصة حسبما لاح لهم من الحقائق الكامنة فيها . فمنهم من تلقاها (كصورة متصورة يراد منها الوضع لا العمل) فذكر عنها ما تخيل له من الغوامض الموبدة لصحة دعواه . ومنهم من اعتبرها كحقيقة واضحة تحتاج لاكمال واصلاح فتمتق بتشريحيها وتبينها حسبما ترآى له من الدقائق الراهنة .

الآن الاكثرين منهم قد افترضوها (كهيئة مجموعة احتوت على اصول وقواعد حجة تقضي الحال بقبولها) وكذبوا الخواطر في هذا السبيل طمعا بكشف النقاب عن التعلمات والتأويل المدغمة ببواطنها تثبينا لادعائهم وتكذيبا لغيرهم ومع هذا فانهم لم يتمكنوا من تأييد حججهم هذه لا قرارهم معنى بأن قواعد حقوق الدول لم تكن بالفعل مرعية الاجراء بين الدول وفقاً لمنطوقها ومضمونها .

على أن القسم الاعظم من هؤلاء المؤلفين وان حتم بوجوب اعتبار قواعد واصولها من الاحكام العمومية المتبعة بنظر الدول فان وقائع التاريخ تكذب هذا الحتم الفاضح بقوة الحجة الدامغة والمحجة الظاهرة



التي ستورد معنا في لجج هذا البحث العميق .

فبناء على هذه المطالعات والأنبحاث الدقيقة لو بسطنا ما في الوسع من الجهد الجهد في سبيل التعريف عن حقوق الدول بعد ان مرزجناها مع غيرها من المطالعات الواضحة طعما باستخراج كنه الحقيقة الجلية منها لعرفناها بالتعريف الآتي ذكره وهو ( ان قواعد حقوق الدول مجموعة الاصول والقواعد التي تعين بها وظائف الدول المستقلة وصلاحيتها الناتجة عن الفوائد والمناسبات المتبادلة بينهما ) وعلى هذا قال احد المؤلفين المحققين (PRAVIER FODARÉ) اي يرافيه فودره الذي يعد حقوق الدول من اقسام علم الحقوق ما يأتي

لما كان جل المقصود من هذا العلم هو تحري الاصول والقواعد القاضية لا يلزم قبولها من الدول فقط بل بوجود تنفيذ احكامها وفقا للمناسبات والمعاهدات المتبادلة الدولية كان الاجدر بقواعد حقوق الدول ان تعين المنافع المشتركة العمومية تعيينا واضحا يضارع امل احدى الدول ويضاهي ثقة الاخرى بها فمن مكونات هذه الامور الدولية ودخائلها العميقة يظهر جليا للمستقصي السياسي ان الناصر بشأن هذا العلم والاهتمام بنشر لوانه وذلك بتأسيس الجمعيات العلمية التي هي من اهم الامور القاضية علينا في القيام بمهامها الخطيرة . لانتالو قلبنا صحف التاريخ وعلمنا منها ما كان يبذل الخلقاء الاقدمون من الاهتمام والاعتناء في سبيل اجتماع العلماء والشعراء والاصحاب والفلاسفة والادباء في الايام المخصوصة التي كانوا يقيمونها للاحتفاء بهم وبآثارهم الفاخرة تقديرًا لمساعدتهم الزاهرة حق قدرها وسعيا وراء تعميم العلوم الزاخرة ليقدموا بقلب غير واجف على نشر كتبهم وموافاتهم المفيدة لتيقنا من ثم ان عقود الاجتماع قد كانت عند مجناكم العادة وما ذلك الا لاختفاء

اثر الامم والشعوب وتحقيقتها واستنتاج ما كان منها نافعا سميّا وراء الاحاطة  
بدقائق العلوم وتركيز دعائم قوتنا على قاعدة النظائر لتكون وجهة  
المهوف وحى الخائف ونجدة الضعيف ورهبة للظالم وملجأ للمظلوم ومطأ  
للنور ومحطاً للرجال ومنارا للعلم الامر الذي اعرض عنه المسلمون المتأخرون  
وقام بهامه الاوربايون المتقدمون الذين فتحوا امام اخلافهم الابواب الالهية  
بهم الى شواهد المجد والفخار وذلك لسميهم في انشاء الجمعيات العلمية  
وعقد الشركات الاقتصادية واقامة الحفلات والمنتديات وبذل قصارى  
جهدهم في سبيل احياء مجد الامة وعلو كعبها بينما كنا نحن عنها غافلين

## اقسام علم الحقوق

لما كان ملوكنا الذين ظهروا في مشارق الارض ومغاربها بمظاهر  
الابهة والمظلة يبذلون جهدهم الجيد في سبيل كشف القناع عن كنه  
الفلسفة والعلوم السياسية والرياضية والطبيعية وكان علماءنا الكرام كابن رشد  
وابن خلدون والامام الغزالي وسيبويه والزمخشري وجابر بن حبان والفخر  
الرازي وغيرهم يشعرون بتأليفهم وكتبهم من الاكتشافات العلمية والفنية  
والكيمياوية والطبية والرياضية بما خلب ابصار معاصريهم وابعد ذكركم  
الجميل عند الازائل والاواخر . كانت الاوهام والهواجس تستولي على  
صدور سلاطيننا المتأخرين سيما السلطان الخليلع عبد الحميد الثاني<sup>(١)</sup>

(١) « لبدة من صفاته » كان عبد الحميد اكلولا لا يكتبني الا بتأشير ثلاثة  
رجال اذا كان صحيح الجسم معافى واما اذا كان مريضاً فإنه كان يكتبني شرب اللبن  
ولهذا اللبن حكاية يطول شرحها وخلصتها انه جلب بقررة حلوا من اليمن وقيل انه



والجور يسود على علمائنا المحققين حتى باتت خزائن تلك العلوم الزاخرة في حالة من الضغط آيلة بنصرائها الى الانقراض . فعاد العلماء بعد ان كانوا يتقنون الأرصاد ويبحثون في تحقيق اقدار الاتصالات للأرض ويصلحون قيمة مبادرة الاعتدالين وقيمة ميل دائرة البروج على دائرة خط الاستواء . ويستخدمون الجيوب والاورار في قياس المثلثات والزوايا مثالا يكرسون حياتهم للبحث بليت ولعل وهم في غفلة عما كان يتهدد الامة من الخراب والدمار حتى خلع السلطان عبد الحميد الثاني <sup>(١)</sup> وكان الجدمنازل العلماء اوروبا الذين

كان يقومدها بسببه ويدخلها الى مريضها ويطعمها ويقفل الباب ويضع المفتاح في جيبه محملا عليه وكان وهو في صحته التامة يأكل الطعام الكثير الدهن ويأمر من يحضره له الا لا يكون معه ان ياكلوا منه قبله وكان مغرما بمرق اللحم ولحم الدجاج الشوي والارز وكان يشرب في يومه خمسة فناجين قهوة او ستة ومن حبه للقهوة خصص دارا في المابين اصنع القهوة فكانت كأنها قهوة عادية وكان يجلس فيها كما يجلس الناس في المقهوات وينادي القهوجي قائلا « واحد قهوة » وكان مولعا بالتدخين حتى روي انه كان يدخن سبعين سيجارة في اليوم فاذا اضطر الى شرب الدواء كان يرسل الصفة « الروشنة » الى احدى صيدليات استانبول وليس لصيدليات يندو ولا يرسلها الا مع من يعتمد على صداقته له فيعود بالدواء من غير ان يتجر الصيدي من هو ويسقي من يجلبه له منه قبل ان يشرب هو منه وكان يستعمل في الشتاء زيت الزيتون وفي الصيف بالحليب ويشرب ماء المخللات اذا اصاب بالزكام ولكنه لما اصاب بمرض اثنائه في ايامه الأخيرة صار يستعمل بالماء المعدني ولم يكن يرضى بالبحث عن مرض يصاب به واذا تكلمت الجرائد عن مرضه يشتد به الغضب . وكان اذا اراد الخروج الى السلامك يصبغ وجهه ليراه الناس في صحة وعافيه وكان يحب الدعاء له بالسلامة وطول البقاء . (النصير عدد ١٦٩ ، ١٠)

(١) لما حدث انقلاب قمر سنة ١٣٢٥ - انعكس السلطان عبد الحميد الثاني على ترتيب الدسائس الجديدة باسترجاع سلطنة المظلة التي قتل في سبيلها كثير من العالمين بين العالمين زهاء ثلاث قرن ضبقت وقائمه بقلم الأحزان وبمداد من دماء العثمانيين الأحرار . باغوى بعضا من الجهة المتعصبين بالذهب الرواح الذي اغرى ايضا قسما عظيما من

كانوا يسرون على دراجات من الكهرباء وهم يجتازون كلما يصادفونه من  
المفاوز والعقبات في وجوههم طلبا للحصول على الغاية المقصودة من دقائق  
العلوم الواسعة حتى وقفوا على طروس مطور علم الحقوق واطلموا على  
اقسامه ودقائقه العبيقة ليدهشوا ببيان آرائهم وسرد ايضا حათهم وشرحهم

الجيش العسكر يومئذ في الاستانة وبعث بجواسيسه الماهرين في ضروب الخيف  
والاذى الى بعض الولايات والارالات العثمانية ليضرموا نارا الفتى التي احوت بسورها  
المستمر الوفا من الأفراد رجالا ونساء في لاية احقة وفي غيرها من الديار التي تهشم بيوتها  
وتدهورت قصورها تحت حاصلة سيوف الجهل والتعصب والاستبداد واصبحت قاعا  
صفيفا خالية مأوية من الاهالي والسكان ينشق على اطلالها اليوم ويأسف كل حر على  
حالتها المشروم. فالتهم حينئذ الفرصة لاجداث فاجعة ٣١ مارت سنة ١٣٢٥ الأليسة التي لم  
يكذب شمع خبرها في دلائل حتى تهيأ الفريق محمود شوكت باشا النازوقى بقيادة  
واستلم زمام القبايل الثاني والثالث الذي كان بقيادة الزور بك ونيازى بك والاتحادي  
الشهيد المرحوم احمد مختار بك البرور فزحف على الاستانة ممهدا ما كان يعقبه من  
مضامب الاستحكامات والمعاقل التي كانت تقف له الابواب كخادم كوي وغيرها  
حتى وصل الى ضواحي الاستانة وذلك امورا لاستبداد الشاهقة وعدم التصور السامعة  
وبعد التنازع على التوكلان والمبعوثين والاعيان في سان استفانو سقط السلطان الخليفة عبد  
الحديد الثاني عن عرشه الطبخ بالدماء وانتفى ريسكة السلطنة العثمانية جلافة السلطان  
الدستوري محمد الخامس وذلك سنة ١٣٢٥ الساعة ٦٤ من نهار الثلاثاء سبع ربيع الآخر  
سنة ١٣٢٧ هـ اما الحركة التي قام بها الجيش الدستوري على ابواب الاستانة فستفاد  
لشوكت باشا كاجيلا يسطر بماد الفخر والابهة على صفحات التاريخ. والحق يقال ان  
كل من يشاهد محمود شوكت باشا لا يخامر له ريب في انه قد خلق لقيادة الجيوش  
وتدريب الجنود.

اما هذا القائد العظيم الذي طبقت شهرته الاتفاق ورننت في انحاء المعمور فهو من  
صميم العرب اذ انه ينتسب الى الخليفة الاسلامي العظيم عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ومن التمسكين بعري الدين اشد التمسك بدليل رسالة ارسلها الى اسرة



المشعونه بمناقشاتهم ومجادلاتهم المتضمنة البحث عن هذا العلم الرحيب  
باعتذب بيان وافصح لسان ما يبهر النظر ويعجز القلم عن تسخير ما به من  
لجج المباحث العظيمة التي ادت باصحابها الى الاعتراف بوجود اعتبار  
قواعد "حقوق الدول" من اقسام علم الحقوق لكنهم لم يري قد تركوا  
بعدهم مبدأ واسما لمن يروم الخوض فيه للبحث عما اذا كانت "حقوق  
الدول المذكورة" من الحقوق الموضوعية ام لا . ثم انه : لما كان البحث في  
هذا الباب من الامور القاضية بلزوم شرح اقسام الحقوق بادرا لتفسيرها  
الى الابواب الآتية وهي

الحقوق الموضوعية قسمان الاول الحقوق الشخصية او الخصوصية  
(DR. PRIVÉ) والآخر الحقوق العمومية (DROIT PUBLIC)

اما الحقوق الشخصية او الخصوصية فتقسم الى ثلاثة اقسام : حقوق  
اساسية (DROIT CIVIL) وحقوق تجارية (DROIT COMMERCIAL) واصول  
حقوقية (DROIT DE PROCEDURE)

واما الحقوق العمومية فتقسم ايضا الى قسمين :

حقوق عمومية داخلية (DR-PUBLIC INTERNE) وحقوق عمومية  
خارجية (DR. PUBLIC EXTERNE)

الشريف صادق باشا الذي قضى شهيدا فانه قال فيها : انه لا يجوز ان يبقى قاتل قتل  
شخصا من احفاد الرسول «صلى الله عليه وسلم» بدون ان يقتل . وقد درس هذا  
القائد العظيم العلوم العسكرية في مكتب «بانقالتى» ثم عين رئيسا للجنة العسكرية  
التي ارسلت الى ألمانيا لاستلام البنادق في «اويونديروف» وله من المؤلفات اثران  
لم نلق عليهما وخلاصة القول ان محدود شوكت باشا قد دعم الاساس الموضوع في  
انقلاب ١١ تموز للحكومة الدستورية ثم رفع قبته الشانقة على روائى الفخر الاثيل في ١١  
نيسان كما تقدم غير ان تقلبات الاعمال لم تبق الرجال على حال فسيحان الغير ولا يتغير

فالحقوق العمومية الداخلية تنقسم كذلك الى ثلاثة اقسام :

(١) الحقوق المشروطة (DROIT CONSTITUTIONNEL)

(٢) الحقوق الادارية (DROIT ADMINISTRATIF)

(٣) الحقوق الجزائية (DR. PENAL)

واما الحقوق العمومية الخارجية ايضا فلا تخرج عن كونها من حقوق الدول الممدودة من الاحكام الموضوعه .

### تقسيمات حقوق الدول

اما حقوق الدول فتقسم الى قسمين :

حقوق دول عمومية (DR. INTERNE PUBLIC) وحقوق دول خصوصية

(D. INTERNE PRIVE)

فحقوق الدول العمومية هي التي تتضمن البحث عن بيان اصول العلاقات والمناسبات المتبادلة بين الدول .

وحقوق الدول الخصوصية هي التي تحتوي على بيان المناسبات الكائنة بين تبعات الدول على اختلاف طبقاتها .

ثم انه وان كان جل المقصود من نشر كتابنا هذا هو التعريف عن كنه حقوق الدول العمومية وكيفياتها فاننا لا تتأخر عن سرد مباحث في حقوق الدول الخصوصية في مساق هذا الموضوع كلما ساحت لنا الظروف بغية تفصيلها وتشرحها وبعد هذا فنقول انه : وان اتفقت آراء عموم مؤلفي الحقوق على وجوب اعتبار وظائف الدول وصلاحياتها كالوظائف التكليفية الشخصية القاضي به لزوم احترامها واجرائها من لدن كل شخص نحو الآخر فان البون بعيد بين هذه وتلك وذلك لأن محافظة الوظائف الشخصية



الوظائف الشخصية بين الافراد التي لا تكون بمان الا بوجود المحاكم  
او استعمال القوة الاجرائية الكافلة بصيانتها من كل طارىء على ان ثبات  
احكام حقوق الدول وتنفيذها يتوقفان على استعمال القوة الجبرية لاعلى  
غيرها وقد رأينا من الموجب تبين ما يقصده من كلمة القوة الجبرية التي  
الجأت اكثر المؤلفين الى البحث عنها جأ باظهار حقيقة مهمة غابت عن  
نيرة المفكرين وهي هل القوة ام الحق اساس للمعاملات الدولية  
..... ؟ فتجيب :

ان كثيراً من المؤلفين الذين تعمقوا في درس الحقائق الراهنة وعطفوا  
النظر للاستدلال على احوال الكائنات القائمة فقد قدروا بعد الاستنتاجات  
المنقطة من المعاملات الدولية ان القوة مصدر الحق وبرهنوا بما عندهم  
من الدلائل الناطقة على وجوب اعتبار مدعاهم هذا كحقيقة واضحة  
لا تحتاج الى البيان وعلى هذا على (بسمارك) الذي اشتهر انه اشهر مشاهير  
الساسة منبر الخطابة في ( راجستان ) امام معلمي الدول وجاهر بهذه  
الحقيقة قائلاً القوة مصدر الحق لا الحق مصدر القوة ثم استشهد بمرده  
حكاية الذئب والحمل المندرجة في اثر الاديب (لافونتين) الشهير مشخصاً بها  
حالة المدافع الضعيف تجاه القوي العتيد والمعتدي العتيد ثم ختم خطابه  
هذا بتأييد قاعدة الحكم لمن غالب الجاري تأثيرها على الاحكام العمومية  
البشرية بأجمعها .

فمن هذه المطالعات يتضح جلياً لمن تتبع ما جريات السياسة وتبصر  
في جريان المعاملات البشرية ومكوناتها التاريخية ان اعتبار القوة اساس  
للمعاملات الدولية لمن الحقائق التي لا تدحض غير ان بعض المؤلفين  
الذين انكروا هذه الحقيقة انكاراً باتاً رغما عن اقرارهم الصريح باعتبار

وجودها ديدنا للمعاملات البشرية قد تورطوا بأوضاعهم وتفسيرهم  
وتعاليلهم الى ان زاغوا عن طريق الحق الى ما سوى المقصود ونظر الادعاءهم  
بوجود بعض الحقوق الكامحة جهاج القوة المفترسة ونظرانها الشاردين  
بيد انهم لم يري لو يتبعوا دقائق الشؤون العالمية ودخائل الاعمال البشرية  
لعلموا ان الحقوق المدعى بها لا تؤثر التأثير المطلوب لازالة القوة المفترسة  
من المعاملات البشرية والدولية بأسرها . ومع هذا لما كانت المزايا البشرية  
التي امتزجا بها عن الحيوانات الغير الناطقة لاتدع لنا سبيلا للتصديق  
بوجوب اتخاذ القوة اساسا لاعمالتنا ودستورا لاحكامنا كان الحكم في  
هذا البحث وفصله لأمر صعب المراس . اذ انه كما لا يتسنى للعقل البصير  
الاعتقاد بوجوب اتخاذ القوة اساسا للمعاملات البشرية نظرا لما تحمل به  
الانسان من حلي العقل والادراك وميله الطبيعي للافراد بالحق  
الذي يميزه عن سائر الحيوانات الضارية التي تقودها القوة المفترسة  
بكلياتها وجزئياتها لا يتسنى له كذلك اعتبار هذا اي ان القوة مصدر الحق  
قانونا لجميع المعاملات البشرية المنوه عنها .

فعلى هذا نقول انه كان الاجدر بسلطاننا وسفرائنا ومعتدينا  
ووزرائنا الغايرين ان لا يتقادوا الانقياد الاعمى لأبرام المعاهدات  
والمقاولات الجارية بيننا وبين الدول العظمى باعتبار انها محقة قبل ان  
يدققوا في البحث ويتعمقوا في الفحص عن مطالبها وغوامضها خشية من  
الوقوع بتكايدها ومصايدھا التي كثير ما دأمتنا من اجلها جيوش الانحطاط  
وبوائق الدمار . والمثل بسط لا يحتاج لدليل وبرهان طالما كانت تلك  
الاعضاء المنسلخة عن جسم الدولة العثمانية كال يونان ورومانيا والبلغار  
والصرب والجبل الاسود وجزائر الغرب وتونس ومصر واليوسنة والهرسك



وغيرها نتائج لمقدمات هاتيك المعاهدات الجائرة النجم على الامة العثمانية هذا ولما كان الخوض في عباب هذا البحث الآن من الامور الآيلة بنا للأسهاب في تفصيلها فاننا نضرب الصفح عنها لنعود الى صدد الموضوع قائلين :

انه لا يسوغ اعتبار الحقوق الدولية الا اذا كان موقعا عليها من لدن امم ودول مختلفة طبقا للمعاهدات المتبادلة وهذا ما يدعى بحقوق الدول العمومية او لما كان متفقاً عليه من امة ودولة واحدة باطلاع الهيئات المتولجة ادارتها السياسية والادارية وهذا ما يدعى (بحقوق الدول الخصوصية) خلا انه لو فرضنا وجود دولة من الدول قامت تحكم في بقعة كانت حدودها خالية خاوية من الاقوام المجاورة وذلك بحسب تأثير الاحوال الجغرافية الطبيعية كجزيرة لم تظاها اقدام المكشفين بعد لا يجديها البحث نفعا في هذا الباب طالما كانت الحقوق الخارجية مفقودة منها وكان بقاؤها سالمة من طوارق الانقراض بحفاظة حقوقها الداخلية ليس الا ومع هذا كله ان الدولة التي تروم حصر بقائها بنفسها بأبذة بعض الوظائف المكلفة في عملها تجاه سائر الدول فان انقراضها اقرب من البياض الى السواد . فمن هذه الايضاحات يتبين لكل ذي عقل ان الحكم على وجود حقوق الدول يكون بناء على وجود الاسس الثلاثة الآتي ذكرها .

اولا . - يجب على الدولة التي تروم حفظ كيانها وحق بقائها ان تكون مجاورة الحدود بين دولتين مستقلتين او اكثر

ثانيا . - يجب عليها مواصلة العلائق التجارية التي بينها وبين مجاورها الدول بصورة دائمة وبغاية من الانتظام

ثالثا . - يجب عليها القيام بمهام الوظائف المكلفة بها كما يجب عمل

ذلك على مجاوريتها الدول ضمن دائرة المناسبات او العلاقات المتبادلة بين الدول وفقاً للاصول المشتركة القانونية النابع لها كل مما ذكر .  
هذا ولما كانت هذه الحقوق لا تعتبر الا بمصادقة دولتين مستقلتين على الاقل كان الفرق كبيراً بينها وبين الاحكام والقوانين الخصوصية التي توقعها احدى الدول وذلك لأن القوانين التي يرام وضعها في داخلية احدى الدول تسن من رؤساء حكومتها او هيئاتها الادارية والسياسية نظراً لما يكون لهاتيك الهيئات من الخبرة وسعة الاطلاع على اخلاق الأمة وعواندها المالية واحتياجاتها الحيوية وعلى كلياتها وعلى ارتقائها شواهد المجد والفخار الا ان قواعد حقوق الدول العمومية لا تكون الا باتفاق الدول بعد توقعها عليها وقبلها منها كما تقدم .



## اسس حقوق الدول

رأينا من الواجب ان نتكلم كلمة في الاسلام لننتقل منها الى شرح اسس حقوق الدول فنقول :

لوثقنا مطاوي علوم الاولين وتوغلنا في معالم الخوض للبحث عن علوم المتأخرين وطاردنا كنانب الاوهام بجيوش الحق المدين لهدمنا الحصن المنيع الخائل بيننا وبين المعصور الغابرة وظهرت لنا الحقائق الراهنة التي



غربت عن اعين الواهمين من المسلمين وغير المسلمين بأن الدين الاسلامي  
 اي ذلك الدين المبين الذي جمع بافصح لسان واحسن بيان ما كان متواريا  
 عن اعين الفلاسفة المدققين والعلماء المحققين من كنوز الفلسفة وخزائن  
 العلم ولم يزجروا عن تحصيل العلوم الفلسفية والطبيعية والرياضية والاثريه  
 واقتباسها كما يزعم الجاهلون له والبيدون عنه الذين لو نظروا الى حقائق  
 الدين تاركين خلف اظهرهم تلك المشوهات التي شوها وجهه بها  
 لتهاقوا زرافات زرافات على جمع هذا الشتات الذي كثيرا ما اودى بنا  
 الى غمرات النكاره ومهاوي الجهل لكن كيف يمكن اصلاح ما افسده  
 الزمان وكثرت عليه السنون والاعوام سيما وانه قد ادغم في عقائد الدين  
 وتناصل في عقول الضعفاء والجاهلين حتى تمكن وتحكم فصار الخوض في  
 البحث عنه يفضي الى تكفير الباحث فيه ونجس التفتيح والانكار عليه .  
 مع ان هذه العلوم ما نسميها اليوم بعلوم الفلسفة والطبيعة وخلافها  
 التي زعم بعض علمائنا الأفاضل انها علوم اخذت عن  
 المنصر اليوناني القديم في عهد المأمون العباسي فصدرها القرآن الذي  
 انزل قبل المأمون لابعده الأمر ( قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ  
 الله الخلق ) والمشير بقونه هذا تعالى اسمه الى علم طبقات الارض وعلم  
 مفاعلة العناصر في بعضها كولد الماء . ومولد الحموضة . والفحم .  
 والنيتروجين . والكبريت . والحديد . والرصاص . والذهب . والفضة .  
 والبلاطين . والكالسيوم . والصوديوم . والقويات . والنيكل . والتوتيه .  
 والزبيق الى غير ذلك مما يوصل الانسان الى معرفة الحكمة الالهية في  
 خلق الارض وتثبيت حكيمته تعالى في خلقه الذين يصفونه بمد  
 الاطلاع على صنعه بصفة الصانع الحكيم عن علم وخبرة لانه قال عز وجل

(قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وقوله سبحانه وتعالى (ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها والارض انيا طوعا او كرها قلنا اتيننا طائعين) يشير الى العنصر الدخاني اي ان العناصر التي تكونت منها الارض والاجرام السماوية كانت في حالة غازية ممزوجة بمادة ذرية متطايرة سوداء دخانية لذا عبر عن مجموعها بالدخان ثم تبردت بحكمته تعالى بعد ذلك العنصر وانضمت ذراتها واجزاؤها بعضها الى بعض بحيث صارت كتلة و اشار الى ذلك بقوله جل وعلا (او لم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما) وبقوله تعالى (قالت الاعراب آما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم) اي ان الايمان لا يحصل الا بالعلوم التي اشار اليها القرآن الكريم وبعد الحصول على الفوائد الضرورية منها تطمئن النفس بالايمان ولذا اشار تعالى بقوله (يا ايها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي) وقوله عز شانه (ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين) وفي خاتمتهم وما يربث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فأجيب به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) اشار بذلك تعالى الى علم خلق الانسان وتشريحه وعلم وظائف كل من اعضائه وكذلك الدواب وخلقها وعلم وظائف اعضائها وهذا ما نسميه بالتاريخ الطبيعي او علم التشريح . و اشار بقوله جل وعلا (اختلاف الليل والنهار) الى حركة الاجرام السماوية والارض والبحث عن كنهها وذلك ما يسمونه بعلم الفلك واما قوله تعالى (وما انزل الله من رزق فأجيب به الارض بعد موتها) ف اشار الى ما يسمونه علم الكيمياء وكيفية



الانبات وكيف يحيي تعالى الحبة بعد موتها لان الحبة اذا وضعت في الارض وتندت بالماء استعانت المادة النشوية التي تحتوي عليها الى مادة سكرية قابلة لتغذيتها وذلك بعد ان يحصل في سائر اجزائها من التفاعلات والتقلبات الكيميائية ما يساعد انباتها بحسب كيميائياتها وصيرورتها وبقوله تعالى اسمه ( وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ) اشار به تعالى الى علم المتروولوجيا اي علم التقلبات الجوية وبقوله جل جلاله ( افلم يسيروا في الارض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ) يشير الى علم الآثار العتيقة الذي يوصلنا الى معرفة ما تركته الامم والاقوام الغابرة من الاثرات والمعاديات والابنية الجسيمة مما ينظر بحفورا وبحكوكا من الخطوط على اللوح والحجارة الظاهرة من خلال تحول الادوار التي كثيرا ما تريدنا علما في اوانل الازمنة وفي اصحاب الحكومات البائدة وشكل الابنية والنواويس وطرز الخطوط القديمة في عمل الزجاج والسمائل وانواع ضرب المسكوكات وهيئة وضع الاموات في القبور المائية في طبقات الارض والمنحوتة في الصخور على الآكام وسفوح الجبال وتظهر لنا ما كان غامضا عن اعين التاريخ من الوقائع والاستقرآت الجسدية بارتقاء الامم اعلى مدارج الرقي وال عمران وبقوله تعالى ( كتاب انزلناه اليك ليتدبروا آياته وليذكروا اولو الالباب ) اشار اليه بآياتها ومعانيه واشاراته على جميع الالوجه لتحيط علميا بكلياته وجزئياته بعد تدقيقها وتحقيقها .

فمن هذه الشروح كلها يظهر لنا قد البصير ان القرآن الكريم لا ينهي عن تحصيل هذه العلوم كلها بل انه بالعكس يأمر بتعليمها وتعلمها بوجه قطعي ويشير بانها فرض كفاية ليكمل مسام تحلي بحلي هذا الدين القويم

لأن بدونها لا يمكن الانسان معرفة الله وحصول اليقين به عز وجل حيث قال ( لنري ابراهيم ملكوت السموات والارض ليكون من الموقنين ) .  
 فلماذا لا يسمنا ان نقول بعد هذه الحجج الدامغة والحقائق الراهنة ان العلوم الفلسفية والطبيعية والرياضية وغيرها مأخوذة عن العنصر اليوناني طالما كان يبدى تعريبها في عصر المأمون العباسي وكان القرآن الكريم الذي يشير الى ذلك قبل المأمون المنوم به بأيدي العرب .

ومما يثبت لنا بأن العلوم المذكورة المعربة في عهد المأمون العباسي وغيره عن اليونانيين كانت قبيلة الجدوى للاسلام كون ان الاسلام كان قبل المأمون العباسي انظم حالاً من زمانه ومما بعده وكانت الفتوحات اوسع مجالاً والا سلام احسن واحكم فعلاً والبرهان لا يحتاج لبيان مادام التاريخ يقص علينا آيات العظمة والبسالة التي كانوا يأتونها في غزواتهم وغاراتهم وفتوحاتهم واكتشافاتهم العلمية سيما وراى توسيع نطاق ممالكهم بكل ادارة وتدريب وهذا لا يمكن حصوله بدون اطلاع واسع على علوم شتى .

فبناء عليه ليس من المعقول ان نقول ان الاسلام كان قبل المأمون امة غيبة لأننا لو استطعنا حروبهم وقتالهم وموت رجالهم واكتشافاتهم واقوالهم وافعالهم قبل المأمون لوجدناها تدل على رزانة ورصانة فائقة في عقولهم وهذا لا يمكن وجوده الا بما ملي العلم والمعرفة الواسعة كما تقدم .  
 ومن البديهيات ان كل امة من الامم لا تستطيع فتح الفتوحات الواسعة الاطراف وتأسيس الممالك الشاسعة الاكتناف الا بقوة العلم وسعة الاطلاع فالجروب التي دارت رحاها مع اليابان والصين او الافرنسيس والمراكشيين او الاتراكيز والسودانيين لا عظم دليل نتخذه



لهذا الادعاء الذي لا يدحض .

فكان الاجدر بنا ان نعلم ان زمن المأمون السذي ظنه كثير من المؤرخين زمانا زهت نصرته فهبت منها نفحات الارتقاء محفوفة باعلاء شوكة الاسلام هو الزمن الذي بدأ فيه انحطاط الاسلام وذلك لانقسام علماءهم وفلاسفتهم الى قسمين سابقا في ميدان التفريع والتشديد دون جدوى ونفع يودى بهم الى توسيع نطاق العلم والعرفان فالاول هو القسم الذي تنامذ على حكماء اليونان الاقدمين وتعمق في غوامض الفلسفة ودقائق العلوم الطبيعية والرياضية التي اتخذها سنة لمشاريعه ودستوراً لأعماله واعرض عن تطبيقها على محتويات آيات الله المتعال لاستخراج ما كان صحيحاً ونبذ ما كان منها كاذباً فقد اضر في الاسلام أكثر مما نفع .

بيد اننا لم نشكر ما لاكثر العلماء المنتهين الى هذا القسم من اليد البيضاء بخدمة العلوم الرياضية سيما لبي موسى الذين كانوا منارا للعلماء في عهد المأمون العباسي فهم الذين توسعوا في هذه العلوم التي غلب عليهم منها علم الهندسة وفن الخيل ما ندعوه اليوم بفن الميكانيك اى المحركات والموسيقيات وغيرهاوتركوا ذكراً جيلاً تداوله الاحلاف مدى تحول الادوار في الاجيال الا وهو كتاب عجيب نادر الوجود يشتمل على كل غريبة وعجيب وقد امتازوا عن معاصريهم من العلماء لقياسهم درجة من خط نصف النهار لاستعلام محيط الارض وذلك بعد الهجرة بمائتي سنة كما اننا نعتز بلسان الاسف والحزن والاسى بخطأهم الفادح الذي نجم من اهمالهم تطبيق هاتيك العلوم النافعة على آيات الله الجليلة كما تقدم . اما القسم الثانى فهو الفريق الذي اعتبر هذه العلوم حقائق استنكت في صدور الاوائل ثم استكشفت من الاواخر فكفر القسم الاول اعتقاداً

(كشف الاستن)

(٦)

(ج ١)

منه بأنها كانت منافية لروح الشريعة المطهرة والآيات الجليلة . فكان لهذا القسم الثاني النصيب الأكبر من الظفر على ذلك الذي كان محطاً للطعن والتشديد والاضطهاد . وهكذا أهملت هذه العلوم الفلسفية والطبيعية مدى هذه الأعصر كلها بسبب هاتيك الحوادث الطارئة على عارفها وطلابها الذين كثيراً ما جلتهم للاعتزال عن الخوض في مضمار المناظرة والجدال حتى جاء القرن السادس الذي ازدهى بوجود حكيمن عظيمين كابن رشد وحجة الإسلام الإمام الغزالي . وكان مسلمو الشرق والاندلس مهبطاً للكوارث ومحطاً للنواب تلبذهم تلك العلوم فطلق هذان الحكيمان العظيمان يحذرانهم وينذرانهم شر نتائج إهمالها ويحضانهم على تحصيلها واقتباسها فكذبوها وعاندوها وابتدأوا كتبها في بلادهم وهجروها فأتى الأول في آخر هذا القرن والثاني في أوله وهكذا فاز ذلك الفريق فوزاً عظيماً وأضر في الإسلام ضرراً مبرحاً . ورب قتل يقول ان الدين الاسلامي ينهى عن تحصيل هذه العلوم كلها بدليل قوله تعالى (يا آلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس ) .

فنجيب ان جواب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كان غير مطابق لسؤال العرب وذلك لحكمة يقتضيها ذلك الزمان اذ ان سوء آلم كان عن الهلال لم يبدو صغيراً ثم يكبر وكان جواب النبي (صاعم ) بما اوحى اليه (قل هي مواقيت للناس ) مع انه لا يفر من العرب ان الاهلة مواقيت للناس فكانه كان يقول لهم بأنكم لا تتجاوزوا ما تعلمون الآن حتى يتمكن الايمان في قلوبكم وتنسوا حالتكم الاصلية من عبادة الاصنام ثم تلتفتون لهذه العلوم الثانوية لان القاعدة الاصلية هي تقديم الالم على المهم لا غيرها . فقد علم من ذلك انه لا تنافي بين العلوم الفلسفية



والطبيعية والرياضية وبين الدين الاسلامي المبين خصوصاً واننا في هذا العصر بحاجة كلية الى درس هذه العلوم لمجاراة الامم الراقية المتقدمة تبعاً لظروف الحال والزمان سيما وان القرآن المجيد الذي يشتمل على هذه العلوم النافعة يأمر بها ويشير اليها ويحض على تحصيلها ويحرص بعد ذلك على اثبات وجوده بأثره تعالى اذ قال (الذين يتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلاً .)

فمن هذه التفاصيل يقين اكل عاقل خبير . ان القسم الثاني الذي تشكل من زمرة الجهلة المتفلسفين هو القسم الذي فاز بقصب السبق على غيره من العلماء المحققين كأن وجوده ضربة قاضية قضت عناينا بالهبوط الى دركات الانحطاط لانه قد قوى الجهل على العلم والظلم على العدل . فتأصلت الرذيلة في القلوب وامتوات التنمية على النفوس وداخل المرص والكبرياء الصدور واشتدت روابط التعصب والاهواء فكثرت الموبقات والمنكرات وازدادت التعديات والتجاوزات . وتنوعت ضروب الخيف والاستبداد . وتزايدت غياهب الظلم والاستبداد سيما في عصر السلطان الخايع الذي حكم علينا حكم نيرون والحجاج اخذاً ببطش في بعضنا بطش الجبابرة العاتين استرضاءً لأصحاب القصور السامقة والصروح الشاهقة والعربات المنظمة والخيول المطهمة والحدائق الناضرة والزينات الظاهرة والملابس الباهرة الذين ابتغوا امواتنا واستنزفوا دماننا في سبيل شهواتهم ولذاتهم ومسراتهم حتى ترعرعنا في معاهد الضر والاحزان واكنا خبزاً مغموساً بدموعنا ودمائنا وهكذا بيننا كذا آخذين بالتداني عن روابي مجدنا الباذخ وشواهي فخرنا الاثيل منهجرين نحو مهاوي الانقراض كان الاورباويون الذين بذلوا قصارى جهدهم في تسهيل السبل الى العلم الذي

هرول من بغداد ومصر وأفريقيا وانطلق يمدو إلى جبل طارق وهو ينتشر في برونسينا والأقاليم المتاخمة لجبال البيرنيه<sup>(١)</sup> ومنها إلى لوندل في فرنسا ثم ألمانيا أخذت من هناك الفلسفة الرشدية التي<sup>(٢)</sup> ترجمت من اللغة العربية إلى العبرانية واللاتينية تدور في بلادهم دورة السدم في الأجسام حتى جاء القرن الثالث عشر المسيحي والرابع عشر والخامس عشر وكان من ثم ما كان من جدال وعناد إلا وأخذت عندهم طورا آخر في الأجيال الأربعة الأخيرة هذا بعد أن اجتاحوا بلادنا في القرون الوسطى بعد الحروب الصليبية<sup>(٣)</sup> التي أسفرت عن سلب آثارنا التاريخية والطبية

(١) بينما كانت الفلسفة الرشدية مقيدة بأيدي يعقوب النصور فكأنها لها وأطرافها من عقلا قلامية ابن رشد وأغلبهم من اليهود الذين كانوا يقطنون الأندلس أيام شباب العلم والدولة والملك وأول من ترجمهم من العربية للعبرانية موسى وشمعون ابنا طليون

(٢) ترجمت بناء على أمر فرقه دريك الثاني ليوياطور ألمانيا الذي كثيرا ما كان يحيا للفلسفة .

(٣) شبت نازها بمواعظ كثير من الباباويين الحاضرة على الفتك بالإسلام ملعها بترع ما استملكوه من الممالك والمستعمرات الواقعة بالأراضي المقدسة سيما أروا إبادتهم من لوح الوجود وخشية أن يشنوا الغارات والغزوات على العرب فيقبلون دول أوربا وأماراتها شر انقلاب غير أنهم لم يتوقعوا بالحصول على مبعقاهم من هذا الوجه رغم ما جهزوه من الحملات التي بعثوا بها إلى ميادين الحروب وساحات القتال . أما هذه الحروب فتسعة وهي :

الأولى : قد اضطربت نازها بحض بطرس الراهب الملقب بانسانك بناء على تحريض (أويان الثاني) لرواات بالمعاريين العربيين إلى الاستيلاء على القدس وتأسيس مملكة مسيحية بفلسطين ذلك سنة ١٠٩٥ حتى إذا جاءت سنة ١٠٩٩ انحلت عراها ووهت علانقها من غير أن يبقى لها أثر بعد عين .



والرياضية والكيمياء والطبية والادبية والهندسية والجبرية والحسابية وغيرها التي قلبوها ومحسوها الى جميع الاوجه حتى توصلوا بواسطتها

الثانية : هي التي شئت نرها في عهد لويس السابع منذ سنة ١١١٧ م. مسيحية الى سنة ١١١٩ وانتهت الحجلاء الاسلام عن الشام وادخال هذه في حوزة الصليبيين .

الثالثة : قد اشيرت نرها بعروض ريكاردوس قلاب الاسد احدث ملك الانكليز وفيليب افرست احد ملوك فرنسا من سنة ١١٨٩ الى سنة ١١٩١ م. مسيحية ضد

الساطان صلاح الدين الايوبي الذي حفظ له التاريخ تذكارات معظمة واقطار مفعمة وهو الذي حطم عرش القدس ورفع على نقاضه اعلام الظفر والانتصار ذلك سنة

١١٨٧ . غير ان الصليبيين قد استولوا على احدى المدن الهامة (PTOLÉMAIS) بطولاميريس الرابعة : قد حشكت خيطانها ايدي امراء غارة FLANDRE (فلاندر)

مع فريق من الفينيفانين الايطاليين ونتج عنها اخذ القسطنطينية وتأسيس مملكة لاتينية فيها ذلك سنة ١٢٠٤ اما الخامسة والسادسة فليسا بذات شأن كالسابعة

والثامنة اللتين اضرم نرها في عهد لويس السادس عشر من سنة ١٢٢٩ الى سنة ١٢٧٠ وهو الذي حمل مع جيشه العرهم على بلاد تونس ومصر وعاد خائبا منها بعد ان

تحشم المعائب واودى بنفسه الى المخاطر من غير ان يجد نفعاً يومئذ به الى ذيل رعايته وقد كانت الحماة والثلاث الحبيسة التي تكبدها الصليبيون من جراء

مطامعه خاتمة لهذه الحروب الهائلة التي تركت وراءها تذكارات محزنة حفظ لها التاريخ صفحات سوداء تسطرت بقلم الاحزان ومداد الدماء .

وقد ورد في كتاب اسرار اليهود عن فظائع الصليبيين ما ياتي : واما ما جرى في سوريا وفلسطين فانه يرقى الضارع ويقت الاكباد . فقد ذكر القس راينولد داجيل

الذي كان مرافقاً لهم باحدى غزواتهم ما نصه بالحرف . ان عشرة آلاف مسلم كانوا قد لجأوا الى مسجد عمر ( قمر اورشليم ) فقتل الصليبيون بهم وابادوهم عن آخرهم

وكانت جثث القتلى واشلاءوهم تطفو على وجه الدماء وتنتقل من مكان الى مكان وكانت الايدي والاذرع المقطوعة تتصل باجسام غير اجسامها وقد جاء في

تاريخ الصليبيين بانهم لم يكتفوا بهذه الجزيرة الهائلة . فقرروا في مجلس لهم ابادة سائر سكان اورشليم من مسلمين ويهود ومسيحيين مخافين لمذهبهم وكان عددهم ستين

الى اكتشاف اسرار الطبيعة واظهار مكونات طبقات السموات والارض وماديات الكون على اختلافها مما كان يكتنفها من كنوز علوم الاندلسيين<sup>(١)</sup> الزاخرة وهم يتدرجون يوما فيوما في مضمار الجدل والرقى

الفا - فعضى الصليبيون في ذبحهم ثمانية ايام لم يستريحوا في خلافا سوى ساعات معدودة كانوا يقضونها بالانهالك في اللذات والشهوات النفسانية . ولقد شبههم يودان رئيس اساقفة (دل) بافراس تشمرغ في القاذورات واليك عبارته اللاتينية :

COMPUTRUEUNT ILLI TANQUAM JUMENTAIN STERCORIBUS

وقد قال مثل ذلك غليوم رئيس اساقفة صور . الى ان قال تلك هي شناعة نقائصهم وعيوبهم وقد بلغت من العظم مبلغا لا يسع الكاتب الذي يتصدى لوضعها معه الا ان تذهله فطاعتها .

وقال روبرت الراهب وهو من الذين شهدوا تلك الحروب الصليبية ما يأتي « كان رجالنا الصليبيون يحرقون الطرقات والبيادين ويضعفون الى اسطحة المنازل لازهاق الارواح والأوتار من دماء الناس . وكانوا يشبهون في حركاتهم اثناء ذلك اللبوة التي سلبت منها اشبالها حيث كانوا يذبحون الاطفال والشبان والشيوخ . وللمبالغة في التقتيل كانوا يشتقون عدداً من الناس في جبل واحد وهو امر مدهش . فذكيف لا يندهش المرء من ان يرى تلك الالوف من المحاربين المدججين بالسلاح يفشكون بين لايقادهم ويبتغون بطونهم للبحث فيها عما ابتاعوه قبل قتالهم من قطع النقود البيزنطية . وكانت جداول الدم تجري في طرقات البلدة كلها والجثث تجلى وجه الارض الى آخره .

(١) اما الاندلسيون ملوك الشعر واعلام الداني . وامراء القوا في فكانوا يمتثلون الرماح وشقادات الصفاح ويركبون الصافيات ويشنون الغارات والغزوات ويفتحون البلاد ويعصرون المذائق وهم يشخصون وقائع اجدادهم الاجلاء في ميادين القتال دون ان يكلوا جهدا من توسيع نطاق العلوم الطبيعية لاسيا علم الكيمياء الذي اختصره الاجلاء الاواني اللازمة كالموجات والموصلات والقوابل والاحواض والانابيب



الذي فتح امامهم ونحن نهرع نحو الهاوية السوداء الى ان ارتقوا قمم  
المجد والقوة والاعتلاء ودخلنا نحن في دور التفتقر والهدم وبعد ان  
تضعفت قوتنا وانحطت سطوتنا في اوربا وآسيا ظنوا حينئذ ان الساعة  
بتعززة ممالكنا والحاق الضرر بنا قد دنت فداخلم الطمع وحر كتمهم عوامل  
الآمال والرغائب التي نجمت عنها المأساة الشرقية وهذا ماورد في كتاب  
شهير عنوانه ( مسألة الشرق ) مالمخصه

ان الممالك العظيمة التي دخلت في سيادة الدولة العثمانية قد نالت  
حظها الاوفر من المحافظة عليها ولقد يصعب علينا وصف المشاق التي  
تجسستها هذه الدولة حتى حازت عليها وتكسنت من الاستيلاء  
على مملكة في اوربا وآسيا ومن نهر الهند الى بحر الخزر فهذا ماكشف  
سر المسألة الشرقية وشوق الممالك الاوربية الى البحث فيها .

فتمهيدا لطايرين من الممالك الاوربية لهذا المسلك الوعر ومطلبنا  
ليل مبتغاهم ودرك سوء لهم اخذوا يحرضون علماءهم ويحثون ساستهم  
على اتخاذ التدابير الآيلة الى الاجتفاف بحقوقنا فقاموا يحرضون في معامع  
البحث والجدال فيما اذا كانت الحقوق الآلهية والحقوق الموضوعية والحقوق

وغيرها حتى انهم توصلوا بادة التضخيم الى إيجاد روح الخمر اي ( اسبرتو ) الذي  
دعوا اليه ( الاكول ) وحر فالفرنسياديون بقولهم ( ALCOOL ) الكحول ) وقد قال فيهم  
بعض مؤرخي الافرنج انه بينما كان يحيط الناس بالاحمال الى الركب في طرق  
( باريس ) وبالظلمات في أزقة ( لوندرا ) كانت شوارع عواصمهم على رجبها مرصفة  
في بلاط الفرانس ووضاعة في روح الفهم مانسية اليوم الغاز وهذا مما يسدل على  
ماكانوا عليه ولا . المظالم من اشتلا شراهي التمدن والارتقاء والعمران .

قال الواقدي غزا طارق بن زياد عامل موسى بن نصير الاندلسي وهو اول  
من غزاها وذلك في سنة ٩٢ هـ الهجرة

المشروطه والحقوق التعامليه تعد اساسا للحقوق الدوليه حتى اتفقت آراؤهم على الوجوه التي قررها هولزاندورف وهي :

اولا : - ان الحقوق المتبادلة بين الدول ضمن المناسبات والمعاملات المشتركة القانونية نجمت عن قواعد الحقوق التي وضعت لتكون سنة في الممالك الاوربية المسيحية لانغيرها .

ثانيا . - ان قواعد حقوق الدول واحكامها تجري على من كان ملحقا بالدول الاوربية من المستعمرات والمستعمرات او على من كان منسلخا عنها من الممالك والامارات التي استقلت كامريكا المعدودة من الهيئات المتمدنة الراقية التي تجمعها رابطة اليهود والمناسبات المشتركة القانونية بين الدول .

ثالثا . - لا يجوز البتة معاملة دولة لم ترتق بمد قمم المدنية والحضارة وفقا لقواعد حقوق الدول غير انه اذا سبق لمثل هذه معاهدات وعقود أبرمتها مع احدى الدول الاوربية يحق لها حينئذ ان تعامل حسب احكام تلك المواثيق والعهود ليس الا .

وبعد ان قسم هولزاندورف صنوف الممالك المتمدنة بنظر حقوق الدول لهذه الاقسام الثلاثة عطف قائلا ( وقد يستجبل على كل دولة من الدول الاستغناء عن قواعد هذه الحقوق في زماننا هذا ) .

فنقول بعد تدقيق هذه المعاملات كلها لا يخامرنا ريب في ان الاندخال يأخذ حق مأخذه من المستقصي السياسي الذي كذا الخطر لمعرفة ما است عليه الحقوق الدوليه من المباني المصحفة بشروط الانسانيه رغم ان ارتقاء الاروباويين منصات الحضارة والرقى

ولعل قائلا يقول وما هذه المباني التي اقام عليها الاروباويون اسس



تلك الحقوق ؟ . . . . .

فنجيب انما هي الشروط التي وضعت اسما للقواعد حقوق الدول وهي :  
 « LES PAYS DE LA CHRETIENTE » - LES PAYS HORS DE LA CHRETIENTE »

اي الممالك المسيحية وما يتبعها والممالك الغير المسيحية بداعي ان الحق  
 الذي في الممالك المسيحية هو غير الحق الذي في خارجها ولذا كان تفريق  
 الواحد منها عن الآخر امراً ضرورياً يعمل به ولا يفتقر عنه .

على ان الاسلام الذي ورد بكتابه العزيز هذه الآية الجلية ( ولا  
 تردواذرقة وزر ) اخرى اينهى عن اخذ الواحد بجمعة الآخر كما يشير  
 الى عدم وجوب ارتباط الخصوصيات الدينية بالمعاملات البشرية بأسرها  
 بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ( الحق كلهم عيال الله واجهم الله انفعهم لعياله )

بيد اننا اذا استطلعت التاريخ السذي تتبع تحول الادوار في الاجيال  
 ظهر لنا من محتوياته وغوامضه الدقيقة ان الاسلام الذي هو منار الحرية  
 والاخاء والمساواة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ( لا يكمل ايمان المرء  
 حتى يحب لاجيه ما يحب لنفسه ) هو الاساس المتين السذي اقيمت عليه  
 دعائم حرية الاديان التي لم تقم لها قائمة في المغرب الا من زهاء جيل واحد  
 مع انها لم تسلم كذلك من اعتراض المعترضين عليها من الاوروبيين الذين  
 فكلوا بها واجحفوا بحقوق اهلها

ورب معترض يقول وما الدليل ؟ . . . . .

فجيبه بانه ثابت لا يحتاج لبيان سيما اذا استقصى المستقصي التاريخي  
 اثر التبعات التاريخية ظهرت له انواع المظالم المنطوية وراء سحب القرون  
 الفائرة والطارئة على المسلمين الاندلسيين والارثوذكسيين والبروتستانت  
 والاسرائيليين المهرقة وما واهم بالملايين على مذابح ( الانكليزاسيون ) اي

ديوان (التفتيش في إسبانيا) (١) الذي حول مياه البحر الأبيض الى بركة دماء.  
كما غاصت كنيسة سان يارته ليممي PARTHELEMI في باريس بأنهار انهمرت  
من دماء البروتستانت (الموقنون) في ليلة حالكة الظلام لم يسبق لها  
ذكر في ظلمات الاساطير.

نعم ان هذه المشاهد الهائلة وان كانت تمزق القلوب وتجرح الصدور  
لكننا لنعلم الحق لو انعمنا النظر في احوال العصر الحالي الذي هو مهد  
المدنية والحضارة لرأينا مشاهد أشد هولاً وأعظم تأثيراً من حداثات القرون  
الوسطى الدهماء التي كانت تمثلها مملكتنا النمسا والمانيا.

لما كان الجيل المتعصبون يسلبون اموال اليهود ويمسكون املاكهم  
ويقنطون رجالهم ويميتون اطفالهم ويسبون نساءهم كانت مناظر تلك الاعمال  
الوحشية والمظالم المريعة رواية مضحكة تضحك منها حكومتها اللتان لم  
تقتصما من المجرمين جزاء لما اقترفت ايديهم الاثيمة من انواع الجرائم والجنايات  
حياً للتعصب لا للفرد.

نعم لم تكن هذه اقل تأثيراً من المشاهد الدموية المذلة على مدارح

(١) هي الكنيسة المعروفة بديوان التفتيش في إسبانيا التي كان يؤمها الكهنة  
وقد تمست بمرور البابوية في القرون الوسطى والتي كانت غاية الوحيدة معض  
الفتك بالمسحيين والاسرائيليين مع من تهترق من المسيحيين. وقد اشتدت وطأتها  
واستفحل امرها في عهد الملك فرديناندو الشهير (فرديناندو الكاثوليكي) ويزعم  
(توركيادا) احد عاهديها الذين سفكوا دماء الرف الاف من الارباء والابرار  
لمجرد وشاية واش حتى شجروا تلك البلاد التي سبقتها الطبيعة يسوانغ بدانها ولطائفها  
بجاثهم وسقيا اشجارها وثباتاتها بدمائهم وهكذا شوها صف التاريخ برشاشه  
سوداء ان يزيلها كذا الدهور والعصور.

ومن شاء الاستزادة من حديث هذه الفظائع فليراجع كتب التاريخ نذكر  
منها معجم لاروس الفرنسي الجزء الاول صفحه ٩٠٢



روميا التي اوقعت بهولاء، انواع الوقعة والظلم واكرهتهم على المهاجرة من بلادها واقاليمها المترامية الاطراف لما كنا نذكر المناظر المدهشة التي كانت تمثلها ايدي رومانيا على مسارح الالاماب الدمويه عندما كانت تحدثها نفسها بالانسلاخ عن الدولة العثمانية الى ان وضعت هذه الفكرة على بساط البحث ولما راج سوق بضاعتها عند اليهود الفت بينها وبينهم . وتوافقت معهم على نبذ طاعة الدولة والمروق عن سيادتها حبا بالحصول على استقلالها الشخصي كما تقدم فسفكوا دماؤهم في سبيل الحصول على مقاصدها هذه ولما نالت مبتغاها من هذا الوجه وامنت استقلالها واخرزت سلطتها وعززت شوكتها واشتدت شكيمتها ، قامت فحزمت هولاء من حقوقهم الاممية والملية ، ومنعت استخدامهم في جميع دوائر حكومتها وادارتها التجارية والزراعية ومعاملها الصناعية <sup>(١)</sup> رغم تعهداتها بتساواتهم ببقمتها ومنحهم الحقوق الاممية كافة في بلادها بقتضى ( معاهدة برلين )

(١) وهذا ماورد في جريدة (القطر) على اثر المشايخ والاختلافات الظاهرة من خلال الحرب العثمانية البلقانية بين البغار ورومانيا من اجل توسيع الحدود مانعه بالحرف ، نشرت جريدة (الجوشن كرونكل) كتابا ارسله اليها معتمد دولة رومانيا في (لندن) بين فيه العامة التي ستعامل رومانيا بها اليهود قد يتحمل ان يضموا اليها . وما جاء فيه ان جميع سكان هذه الاملاك سواء كانوا يهودا وغير يهود سيتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية التي يتمتعون بها في سائر البلدان التابعة لها ولا سيما اليهود سكان سلسيتيا وغيرها من الاملاك التي قد تحتل ان تضاف الى رومانيا فانهم سيعطون الحقوق التي كانت معطاة لهم لما كانوا تابعين لبغاريا . الى ان قال ويعلق في هذا المقام ان اذكر ان يهود فلسطينا «دوربيجه» احتجوا امامان الدكتور افريديس باشا خاتم بلغاريا على ضمهم الى رومانيا خوفا من ان لا يعمل اليهود البلغاريون الذين يضمون الى رومانيا معاملة الرومانيين ولا يعطون مثل هولاء من الحقوق

التي خرقت عهودها ودانت احكامها وهكذا اخذوا يفرحون من بلادها قاصدين الاصقاع النائية والاقاليم السحيقة . وما زلوا يشاربون على هذا الحال حتى نشئت شملهم وتفرقوا فرقا في طول البلاد وعرضها .

نعم ان هذه المشاهد كلها لم تكن اشد هولاً من المشاهد المريعة التي تمثلها انكلترا تلك المملكة العظمى والتي كثيراً ما اشتهرت بحريتها وحسن ادارتها وكياستها فانها قد اقامت بينها وبين هولاء البوماء حتى واسط هذا العصر حصناً حصيناً يشق عليهم الوصول اليه الى ايل متغاهم ورغائبهم من الحقوق المالية نظراً لحرمانهم من الدخول في البرلمان البريطاني كما اقامت بينهم وبين الاشراف الحوائل والحواجز الجديرة بعدم مساواتهم بهم ورفضهم من مجلس الاعيان حتى سنة ١٣١٤ مارتية تقريباً .

نعم ان هذه المشاهد لم تكن اشد هولاً من المناظر التي كانت تمثلها ضحايا البروتستانت في بادى عهدهم على رميم اخوانهم الذين اغتالهم ايدي الكاثوليكين ولما اشتدت شكيتهم واستعجل امرهم ناد اولئك وهم يقاسون من البواثر والبوائق . ما حماهم مثلاً مضروباً وعظة بالة فكم وكم من مرة تقصصتهم القواصم وحاقت بهم المظالم . واخفى عليهم الدهر . بينما كانوا يرجون منح حريتهم المودقة جراً تقايدهم ومراسيتهم الدينية في ممالك البروتستانت من غير ان يتجهوا الى التوفيق البابا لاون الثالث عشر <sup>(١)</sup> بمساعدة اساقفة الالمان وارباب مجلس الرجساع للوصول الى واسطة موءدية الى الاتفاق مع دولة روسيا والفرنسديق (هس درمستاد) لارجاع حرية الدين الكاثوليكي في المملكة المذكورة ومما رسته في

(١) كان المع البابا لاون الثاني عشر عن هذا كله مفصلاً بخطاب اتفق خطبه امام

الكرادلة في رومه في ٢٥ ايل سنة ١٨٨٢ .



امارات الغرائدوق المتوحد عنه .

نعم ان كل هذه المشاهد المؤلمة لاتذكر بجانب الادوار المفجعة التي  
تشهها ايدي البلقانيين على مسارح الرومالي وفي ساحات الحرب العثمانية  
البلقانية<sup>(١)</sup> باسم السيد المسيح الفزع عن قبولها كدفن المساكين وهم احياء  
وسبي نسايتهم وقتل اطفالهم وذبح شبوخهم الذين تقوست ظهورهم تحت  
اعباء السنين بين حرق ونهب وتخریب وسلب حتى اصبحت جثثهم  
تساوي بارتفاعها احلال مدائنهم المتدككة تحت افواه المدافع وصاصة  
السوف . فكم وكم من ام تبكي بين هاتيك الخراب اولادها وكم من  
ابن ييكى اياه وكم من اب ييكى بناته وكم من بنت تندب عرضها  
وكم من عرض دنسة ايدي الارجاس . وكم من بيت تسدهور تحت  
افدام الرجال وكم من مسجد تدكك تحت اعمدته تحت حوافر الخيل . وكم  
من رجال تضعضمت قلوبهم وسئمت نفوسهم وهم يشاهدون بأم العين  
ان عرض نسايتهم وبناتهم قد اصبحت عرضة لشهوات اولئك الرعايد  
والاولاد ثم ينحرون برووس الخراب والسنان . بعد ان تبقر بطونهم  
وتتقطع اجسامهم اربا اربا . . . فكم من مرة قاسى هؤلاء البوساء  
من مصائب الاوصاب ما جعل التاريخ يحفظ لهم تذكارات محزنة لتكون  
مدعاة للاعتبار وبجيلة للأذكار . وكم من مرة ذاقوا مر الزهدة الويلات  
والنكبات في هذه الحرب الطالعة التي كشفت انقاب عما وراء ستار  
المجهولات من اسرار هذه المدنية الخرقاء على مرأى من دول اوروبا  
الناظرة الى هذه الفظائع المريعة نظرة الساخر وهي تبسم ابتسامة

(١) اما كلمتنا عن الحرب العثمانية البلقانية فسردناها على حدة بين مشكلات باب

الحرب ومجترباته الواسعة .

الاستهزاء بآباء جلدتها لاتنطق بذت شفه . كأن الله العادل السديان لم  
يبسط هاتيك البلاد الا لتكون مصدراً للعبر والغير . ومسرحة لضروب  
الحيف والوقيعه وانواع الاحن والنكبات التي تقترفها ايدي السلافيين  
الذين لاتنكر عليهم أوروبا حق هذه القسوة المهجيه والتوحش العظيم  
فيما اذا لو لم يكن للاسلام ضحايا عظيمة هرفت دماؤها في سبيل هذا  
الجهاد رغم هاتيك المهود والمهادنات القاضية بلزوم رعاية مضمونها  
وتنفيذ احكامها في ميادين القتال التي لم تخرج عن كونها من الاقاويل  
الكاذبة والخزعبلات المنمقة المدغمة بغياهب الاساطير والحكايات توثيقا  
لروابط الدين ومحقا لذكر ماتبقى في اوروبا من بقية المسلمين اجل كيف  
لا وان هذه الوقائع التاريخية لابل الفظائع الهائلة مع غيرها من التبعات  
المضبوطة بقلم المؤرخين لا كبر دليل يؤخذ تأييداً لهذه الحقيقة الناصعة<sup>(١)</sup>  
على انه لم يحدث في الاسلام وقعة اشبهت هذه الوقائع كلها لا ولم  
يسمع عن اكره ذميا على مهاجرته من الممالك الاسلامية او على ترك  
دينه كما حدث في الحرب العثمانية البلقانية من اكرام مسلمي الرومالي  
على اعتناق الدين المسيحي عنوة وقسرا اذ ان حرية الاديان والمذاهب  
قد تأسست عندنا على احكام الدين الامر بقوله جل وعلا ( لا اكره  
في الدين قد تبين الرشد من الغي ) : فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .  
مع انه لو القينا نظرة على مكنونات حقوق الدول لعلمنا منها ان

(١) كنا لاننكر بان الدين الامر بقوله ( حب عدوك كنفسك ) لا يشير الى  
جعل البشر قطيعا مبددا ينهش نفسه ويسبح في اجاج من الدماء او لم تبرهن الحرب  
العثمانية البلقانية بشكلها الديني عما يخالف الدول من عوامل التعصب الدميم نحو العالم  
الاسلامي رغم احكام الدين الناهية عن ذلك .



هذه الحقوق لم توضع الا لتكون مجراً لمفاهيم الهيئات الدولية المتشكلة في اوربا واتباعاً لمطامع منافعها الذاتية ليس الا. وسينجلي للقاري الكريم من الايضاحات التي سنردها في مطاوي هذه الابحاث ان مجمل هذه الحقوق لم تسن الا لايقاع بنا لاحبا بالانسانية وحفظاً على كيانها كما يزعم الزاعمون فليتبصر عقلاؤنا وسانتوا وحكامنا وناو حكامنا فيما تأتبه الدول المتعدنة والامم الراقية باسم المدنية الحاضرة من الاعمال الخاسرة والارتكابات الفظيعة ليتضح لهم جلياً ما طرأ في العصور المتقدمة والازمة المتأخرة من انواع الاضرار بالشرقيين والايقاع بهم حتى تنعزق اكبادهم وتتضعض قلوبهم وترتاع نفوسهم ويتأهبوا الى اصلاح ذات البين قبل ان تأتي السماء بدخان مبين يفتش الناس من فوقهم من الاساطيل والمراكب الموانية التي تعدها هذه لمحاربة الامم الجاهلة.

على اننا وان كنا لانذكر الآن من ادعائاتها الباطلة المتوارية تحت مستورات الاقوال والمتخذة اسماً للمدنية الحاضرة سوى حرية الاديان والمذاهب التي سبق عنها الكلام حذراً من الاسهاب. لانرى بدأً من ان نقول انه ليس من الواجب ان تكون المعاملات الجسدية مرتبطة بكلياتها وجزئياتها بالخصوصيات الدينية لان المناقشة في الدين والمحاسبة عليه تعود الى الخالق الحكيم لا الى سواء بدليل قوله جل وعلا (ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة) فمن مفزى هذه الآية الجليلة لا يحق لنا التدخل بأمر ديني كما لا يجب علينا اتخاذ الخصوصيات المذهبية سبباً لتكيد منافع غيرنا من الاقوام حبا بذيل رغائبنا ودرك سوائنا ومهتفانا. على ان المعاملات الدولية التي لا تخلو من التأثير المذهبي قد برهنت على تعصب الدول الذميمة في الحوادث المتقدمة في القرون الغابرة والمتأخرة

في العصر الحاضر الذي كاد أن يزهو برياض كالاته وترقياته واكتشافاته العلمية والفنية لو لم تصوح ازهارها معاملات الدول الجائرة التي داهمتنا في مسائل البلقان وكريد والبوسنة والهرسك والحرب الطينية العثمانية والحرب العثمانية البلقانية بعد بزوغ انوار الدستور في محالكننا مايجعلنا ان نعتقد بفض او تعصبها المشيرين الى وجوب اعتبار حقوق الممالك المسيحية غير حقوق الممالك الاخرى كما تقدم بداعي ان الاقوام الغير المسيحية لم تكن جذيرة بالتمدن والارتقاء كأن الاديان التي تحلت نجليها المال الشرقية من المسلمين والهنديين والصينيين كالدين الاسلامي والدين الاسرائيلي والمجوس والبراهمة والبوذيين<sup>(١)</sup> لم نشتمل على المزايا الجسدية بالتأليف بين الدين والمدنية الباهرة وقد فاتهم ان يعلموا بأن المدنية الحاضرة ليست هي الا فلسفة قد اتخذت عن كل دين ظهر في الارض منذ بدنها حتى هذا اليوم . بيد ان الاديان هي الرابطة الوحيدة للهينة الاجتماعية بأسرها .

فكيف يمكن والحالة هذه ان تمدها خالية من روابط الناس والانتلاف فيما بين الشعوب وعارية عن الاسباب الكافلة بارتقاء البشر

(١) ديانة المجوس - يعتقد المجوس بوجود راز دائم بين الخير والشر فمن عاش بالصلاح ذهب الى مكان الخلد ومن عاش بالاطلاق نزع في جهنم بعد مروره على صراط القضاء ومن معتقداتهم ان الاجسام ترفع بعد الموت الى ارض عاد اليها دبريها ومن مخلصا مولودا من عذراء يرفعها الى هناك . والمجوس تعد كتابين يسمون سياآتهم .

البوذية . - تأمر ببر الوالدين وحب الزوجة والبنين والعيش بسلام ومحبة وبالا حسان والاستقامة والتواضع والناة والعفاف



ذروة المجد والاعتلاء سيما وان المعاملات الجنسية هي غير الامور المذهبية والامور المذهبية هي غير تلك

ليس من المتوكل اذا ان نقول ان الدين مانع للمدنية والعمران طالما كان سلوى عظيمة لمن تحقيق به الطوارق وتنازع المهوم والمكارة كما كان نبراس الهدى الى سواء السبيل حيا باتباع الحق والابتعاد عن الضلال فيستج عن ذلك من المحاسن ما يجعل المثدين بمسالك المنهج القويم ليكون مطمحا تنصرف اليه الابصار وتعلق عليه الآمال فيعمر الكون ويزهو الممور والا فالكس بالمكس .

هذا ولما كنا نعتقد ان الاقرار بهذه الحقيقة امر واجب لا يدع سبيلا للانكار كان اتخاذ الدين موضوعا للبحث في المعاملات الدولية او البشرية باجمعهما من الامور المستهجنة التي لا ترى بدا من نبذها . على انه وان كان مجرد ذاته يعد اساسا لسن الخطا الواجبة الاتباع على كل فرد من بني الانسان لمعرفة واجباته نحو الله والناس فالمقائد الدينية لا تعد اساسا للشؤون المالية والامور الدولية باجمعهما .

ومع هذا كله فاننا لم نشكر بان البعض من مؤلفي اوروبا لم يألوا جهدا عن بيان هذه الحقيقة الواضحة كما اننا نمتدح بان القسم الاعظم منهم لم يزل باذلا النفس بعد النفس ورا . تكذيبها سيما لدى البحث في قواعد حقوق الدول التي ما وضعت الا لتكون مأمنا للحقوق الدولية المتبادلة ليس الا .

على اننا لو قلنا صحف التاريخ الاسلامي وترادفت علينا الحجج النيرة المؤيدة من حرية الاديان والمذاهب في الممالك الاسلاميه وفقا لاحكام الشريعة الفراء التي حتمت علينا بوجوب اعتبارها كسنة من

سنتها المطهرة لعامنا منها حادثة جذيرة بالدهشة والانذهال وهي :  
 لما قوض السلطان سليم الاول اركان ممالك الفرنس والعرب ودوخ  
 ملوك الجراكسة والاكراد تحت مد سيفه الباتر وفرق من النف حولها  
 من الجبايرة والكتائب ايدي سبا ورأى ان ممالك المغرب تقتحم  
 الهلكات حبا بالاتحاد والتآلف وتحمل نفسها المعاطب والمخاوف سعيابنيل  
 الرغائب بينما كان يتفاهم الخطب ويستوسع الوهي في المشرق داخل ماتبقى  
 من ممالك الاسلام واماراتها كالوغل وتركستان والعجم والافغان والهند  
 وقفقاسيا والاورال والقريم وبر الشام ومصر والحجاز والعراق والجزائر  
 وتونس ومراكش وزنجبار وجاوا والملابار وغيرها حدثته نفسه بتوحيدها  
 وانضياها معان تحت لواء العلم العثماني الذي كان يحقق على كثير من  
 ارجائها فامر باكرام الامم القاطنة يومئذ ممالك الدولة على اعتناقها الدين  
 الاسلامي او تركها البلاد العثمانية قوة وقسرا .

خلا انه لما كان تقويم اعوجاج الملوك والتظاهر بجزية القول والعمل  
 فرض على كل مسلم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ( لا ينبغي لامرئ  
 شهد مقاما فيه حق الا يتكلم به فانه لن يقدم اجله ولن يحرمه رزقه )  
 نهض شيخ الاسلام على زنبيل افندي ووقف السلطان سليم الاول عند  
 حده بداعي ان ماورد في مندرجات امره العالي من اكرام الغير المسلمين  
 على اعتناق الدين المحمدي كان امرا مغايرا لاحكام الشريعة الطاهرة  
 وبحجة الاسلام الظاهرة . فهكذا ارجع ذلك السلطان العظيم عن الايقاع  
 في غير المسلمين الذين اباح اليهم من ثم استعمال حريتهم المذهبية والدينية  
 وفقا لاحكام الشريعة المقدسة كما تقدم

فمن هذه الواقعة وغيرها من الوقائع التاريخية يتبان لكل ناقد



بصير أن حرية الاديان والمذاهب كانت ولم تزل مرعية الاصول عند المسلمين كما كان التاريخ شاهداً كبيراً على عدم اكرام غير المسلمين لترك دينهم واعتناق دين غيرهم منذ القرون التي سطعت فيها انوار الرسالة حتى هذا الحين .

على اننا لو دققنا في اقسام الحقوق الدولية المنوه بها واستنتجنا منها بعضاً من الاستنتاجات لعلمنا منها اذ ذاك ان الدول مما هي عليه من المدنية والارتقاء . لا تخلو من تعصب ذمير يخالف افئدتها نحو من كان خارجاً عنها من الدول وذلك انه لو ضرب الخلاف سرادقه على دولتين كانت احدهما اوربية والاخرى شرقية من اجل مادة ما وافقتني مداخله دولة ثالثة من دول المغرب لم يكن لها جدوى من تدخلها سوى حل ذلك الخصام الضارب اطنا به على تبتك الدولتين .

فقرى ان الدولة المصلحة التي كان يجب عليها القيام بما يظهر الحق ونزق الباطل اتت بكلمها ينفع الدول الاوربية لا غيرها والدليل ثابت لا يحتاج لبيان طالما كانت الحرب العثمانية البلقانية برهاناً كافياً ودليلاً وافياً على ما يداهم الدولة العثمانية من جيوش التعصب والعدوان فتقول

ان هذه الدولة العظيمة التي كانت تعد خارج الهيئة المشتركة للدوليه حتى سنة ١٨٥٦ ميلاديه قد كانت متفقة مع فرنسا وانكلترا وسردينيا بعد شوب الحرب الطاحنة بينها وبين روسيا في القرم . وتوخت يومئذ بفتح ( اسواستوبول ) بعد حصار عنيف فخلفاً لسلام تدخلات تلك الدول المتحابة والمتفقة . مما لعقد الصالح بينها وبين الروس حتى الجأت الدولة على ارسال معتمدين من لدنها الا وهما عالي باشا ورشيد باشا زاده جميل باشا الى المؤتمرين الدوليين المنعقدين في ( فينا ) و ( باريس ) ومن

ثم ادخلت في الهيئة الدولية المشتركة الاوربييه . غير انها لم تحظ الى الآن مع الاسف العظيم بما ناله غيرها من الدول سوى الايقاع بها والاجحاف بحقوقها المقدسة وهذا مايجعلها جديرة بنيلها شرف المساواة طبقاً لشروط الهيئة المذكورة . فلنضرب الصفع الآن عن ذكر ماأثر منه من المعاهدات الجائرة كرها لياقي الكلام عنها تفصيلاً في لجج الالبحاث القادمة ولنعد الى صدر البحث عن الحقوق الدولية التي نحن في صدد هذا الآن فنقول

غير أن الكثير من اساطين العلماء والمؤلفين الذين استطالوا الشرح واطالوا الكلام حتى رنت من صرير اقلامهم الافاق ودوت من صداد اصواتهم ارجاء المعمور . قد اختلفوا ببيان آرائهم وسرد مطالعاتهم فمنهم من قال بأن الحقوق الدولية ليست هي من الحقوق الموضوعة لانها لو كانت منها لكان الاعتماد باديء ذي بدء بوجود دولة استولت على صولجان ممالك الارض كلها وانفذت حكمها المطابق في جميع ارجائها امرأواجبا ولم يكن ذلك البتة . اذ انه لم يرد في تاريخ من تواريخ الامم والاقوام ما يثبت هذا الادعاء الباطل

على ان وقائع التاريخ وان كانت على اختلاف روايتها تدل على كثير من الدول التي استسلمت المضاعب في سبيل جعل حكمها حكماً يعم المعمور لم تنبئ عن دولة ما نالت رغائبها المطلوبة من هذا الباب الا بعد ان اهرقت دماء كثير من العالمين في هذا السبيل فبناء عليه طالما كانت الدولة التي يجب اعتبارها كواضع للقانون مفقودة الوجود من هذا العالم فكيف يمكن والحالة هذه ان تمتنع الحقوق الدولية من الحقوق الموضوعة سيما وان قواعد الحقوق الدولية ليست بمرعية الاجراء الا بحسب اشكالها



الظاهرة وذلك لأنها حقوق كيفية يجري بها حسبها يلوح لواضعها عمله  
حياً لتأمين الخصوصيات الذاتية والمنافع السياسية ليس الا .

ومنهم من كذب هذا الادعاء بداعي انه طالما كانت الدول مكلفة  
لقيام بوظائف محددة وصلاحيات مخصوصة تؤمن بها المنافع المتبادلة  
والمشاركة حفظاً على العلاقات والمناسبات الكائنة بينها وجب اعتبار هذه  
الحقوق الدولية مرعية الاجراء وفقاً لاحكامها وقواعدها في كل حال وزمان  
ومنهم من اعتبر حقوق الدول من الحقوق الموضوعة فباشر ببيان  
ما عنده من الشواهد والبراهين المؤيدة صحة دعواه .

اما الاخلاقيون فانهم وان لم يألوا جهداً من تشريح اقسام الحقوق  
وتعليلها الى تأويل شتى لم يبرهنوا مع هذا عن احكام الحرب رغم  
ايضاحاتهم المستطيلة الاجابا كان مغايراً لكنه الامر وحقيقة الحال .

ومن هو لا الذين وخزتهم نعمة المدافعة في الحق والباطل قد زاغوا عن  
سواء السبيل لتشبيههم منابع الحقوق الدولية بنبابع الحقوق العادية  
الجزائية بمد ان طبقوا هذه على تلك واستنتجوا منها نتائجاً وهمية  
لا طائل تحتها ولدى اعتراض المترضين عليهم اقروا بفقدان الوسائط  
الاجرائية الكافلة بتنفيذ احكام قواعد الحقوق الدولية واعترفوا بعد  
ان طبقوا موادها الصريحة على معاملاتها المتبادلة بأنها ليست جديرة بالتصديق  
والحق يقال انه لما كان البون شاسعاً بين محتوياتها النظرية  
ومعاملاتها الاجرائية كان ادعاء هو لا باعتبار جميعها مشتقة من الحقوق  
الموضوعة لمن الاغلاط الفاحشة التي لا يمكن اصلاحها .

اما القسم الثاني الذي عد الحقوق الدولية من الحقوق الموضوعة  
ينبذ هذه الشروط كلها بداعي ان الحقوق الدولية وان كانت بشكلها

الظاهرى بعيدة التشبيه بالحقوق العادية الجزائية لكنها لا تخلو من ان تكون تابعة لتبع اشبه ينبوع الحقوق العادية والجزائية وهذا لا يكون حسب دعواهم الباطلة مانعا لاعتبارها من الحقوق الموضوعية وان عطفوا قائلين: «نعم ان وجود واضع للقانون كان شرطا لازما وذلك ليس الاحكام الموضوعية في كل دولة رامت وضعها في داخلتها» انما هذا الشرط لا يكون اساسا لكلها وضع من الاحكام في سائر الخصوصيات اذ ان الحكم الذي يكون في اغلب الاحيان من الانجبايات التي تقوم بها الهيئات المشتركة القانونية يكون جديرا باعتباره من الاحكام الموضوعية لا من غيرها سيما اذا كان ذلك الحكم من مقتضيات اللازمة التي تحتاج اليها امة من الأمم او من انجبايات الاحوال الخصوصية التي تضطر اليها دولة من الدول يعتبر حينئذ من جملة الاحكام الموضوعية دون حاجة تمس الى وجود واضع للقانون هذا واذا لم يكن ذلك كذلك لكان من الواجب انهاء الهيئات المشتركة الدولية بأسرها على انه اذا كانت بعض الدول تسيء استعمال قواعد الحقوق الدولية املا بالحصول على مطامعها وسعيا لبلوغ مقاصدها ومنافها فلا يكون ذلك جديرا بعدم اعتبار الحقوق الدولية من الحقوق الموضوعية والا اذا لم تكن الدول مسوولة تجاه بعضها بعضا بوظائف مكلفة وصلاحيه محددة (كالحقوق الدولية المذكورة) لكان استقلالها وحفظ كياناتها وبقائها وحمافتها على السلم تقوم بقوة السيف لا بغيره وهذا ما ينتج الحروب المستمرة والاضرار الجسيمة في العالم بأجمعه على ان كل دولة وفقت حركاتها على منطوق احكام الحقوق الدولية فانها لا تتجاوز حدودها البتة. ذلك كما انه ليس من المعقول ان يعد الحكم من الاحكام الموضوعية الا اذا وجد واضع للقانون ليس من الواجب كذلك ان يعتبر



فقدان المحاكم من النكون دليلاً كافياً على فقدان القانون فعليه اذا لم يكن للدول محاكم لا يقتضي ان يكون لها قانون متبع ومثال ذلك القرون الوسطى التي كان يجوز فيها ابراز بين شخصين يتنازعان حالئذ ان الخصام كما كان يجوز اقامتهما على حديد وضع في نار حامية سعياً وراء احقاق الحق بينهما . انما لا يجب اتخاذ هذه الاصول دليلاً على عدم وجود العدالة الالهية والاحكام الموضوعية بأسرها

وخلاصة القول هذا ماورد من الابحاث والاعتراضات التي اشغلت جميع مؤلفي الحقوق مدى عصر ودهور وهالك ما نحن نقوله فيها رغبة باعطاء النتيجة المطروحة منها وهي

طالما كانت قواعد هذه الحقوق التي وضعت اساساً للمعاملات والمناسبات الدولية صدقة مقبولة من لدن عموم الدول المتعددة والامم الراقية فلا يمكن اعتبار جميعها محقة كما لا يجب اعتبار بعض الاصول والقواعد المخدومة منها مجحفة اذ ان هذه الاصول والقواعد تعتبر من الاحكام الموضوعية لا من غيرها . وذلك لانه كما لا يتصور وجود دولة من الدول قد اتخذت القواعد والاحكام الدولية المجحفة بحقوقها ومنافعها دستورا لاعمالها كذلك لم يتصل بنا ان تاريخاً من تواريخ الامم المعروفة بوجودها صحت باختبارها حقوقها ومنافعها الذاتية حياً باتباع اصول وقواعد سنت اليها . مع انه كما يتضح من الامثلة المتعددة التي سترد معنا في جميع هذه الابحاث ان اكثر الدول العظمى التي لو لم تضطر كرهاً عنها الى اجراء معاملاتها وحركانها وفقاً لقواعد حقوق الدول الصريحة لضربت الصفيح عن احكام تلك الحقوق وعادت من ثم لاستنباط الدسائس والاسباب الكافلة لتأمين منافعها الخصوصية لا غيرها .

على اننا لو أنعمنا النظر فيما انفذ الدول من التأثير العظيم الجاري  
 بكنياته وجزئياته على احكام حقوق الدول ومطاويعها لتبقنا من ثم بأن  
 القسم الاعظم من هذه القواعد لا يمتبر من الاحكام الموضوعة مطلقا .  
 فبناء عليه يجب علينا ان نعتقد بأن اتخاذ القوة في حقوق الدول دستور  
 المعاملات الدولية لمن الأمور القاضية بوجوب اعتبارها الحقيقة واضحة  
 لا تحتاج لبيان . بدليل مثل الرومانيين القائل ( كل دولة من الدول رامت  
 استتباب السلم والامان فلتكن متأهبة الى الحرب في كل آن وزمان )  
 ولنضرب مثلا على هذا حرب الازاس واللورين او الحرب العثمانية  
 الروسية التي جرت على العثمانية اعظم البلايا والارزاي اذ كانت فاتحة  
 اضمحلال المم بالملكة العثمانية من مشارقها الى مغاربها كما كانت حرب  
 الازاس واللورين سنة ١٨٧٠ و ١٨٧١ ضربة قاضية على فرنسا المصابة  
 بذات النكبات التي داهمت سنة ١٨٧٧ اي انها خسرت جنودها وتضعضعت  
 قواها وتشتت شملها واسر امبراطورها وقوادها ورضخت كرها الى  
 المعاملات الجائرة التي اقترحتها عليها حكومات المانيا المتحدة مع علمها اليقين  
 بما لتلك المطالب من الاجحاف بحقوقها رغمًا عن قواعد حقوق  
 الدول واحكامها . غير انه لم يمض ربح من الزمان حتى نهضت من سقطتها  
 واخذت تبحث عن الاسباب المؤدية بها الى هذا الانكسار فاصلحت  
 خطاها وعززت قوتها البرية والبحرية وهكذا استعادت عزها الشامخ  
 ومجدها الباذخ سيما بعد المعاملات التي اتت بها في (فروشار) و(بورسموت)  
 ما جعلها ان تنال القوة التي لاتضام والسعادة التي لاترام  
 اما نحن فبالعكس نسينا الماضي وانغمضنا عن المستقبل حتى احاطت  
 بنا انواع الذل والهوان وبنا ننظر دنو الساعة المنذرة بهلاكنا وانقراضنا



حتى ما جاء الانقلاب العظيم وتأهبا تلافيا لما فات الى اتفاق الصناعات وفهم الرياضيات وقراءة الطبيعيات ومعرفة النواميس ودرس السياسات وصرفنا امة كالامم انذرتنا الدول صيحة فاجعة اخطرتنا بها للرضوخ الى توبيعاتها وترهتها وبادرنا مسرعين باعطاء البغار استقلالها والتمسا مطلوبها اي ولايتي البوسنة والهرسك وايطاليا غنيمتها اي «طرابلس الغرب» لعلنا اليقين بقوتها المثيرة وضعفنا الضئيل اذ ان حل الشغب الضارب اطنا به على دولتين لا يكون بنظر الدول الانسبة الى قوة احدهما وضمف الاخرى ولذلك ترى ان الدولة الضعيفة تدعى الى قواعد الحقوق الدولية رغم ما يمتددها من المعاطب المخيفة من جراء رضوخها الى تلك الاحكام التي ربما اودت بها الى الانحطاط بينما تكون الدولة الاخرى قد اجتمعت على عدم قبول كلها نزاهة في الحقوق المذكورة بحجها بتفادها ومناقضها الخصوصية .

هذا ولما كنا بادرننا بتقسيم عالم حقوق الدول الى الحقوق الدولية العمومية والحقوق الدولية الخصوصية دون ان نذكر اساس الروابط والمناسبات المهمة الكائنة بينهما جئنا الآن بتفصيلها على ما يأتي :

اولا . - ان حل الدعوى او المسألة المتفرعة <sup>(١)</sup> المتضمنة البحث فيما اذا كانت احدى الدول مجبورة قانونا على حماية التبعة الاجنبية او على معاملة الاجانب ضمن دائرة قواعدها المخصوصة تنظر في قواعد حقوق الدول العمومية وحقوق الدول الخصوصية .

(١) المسألة المتفرعة (QUESTION PRÉJUDICIELLE) هي المسألة الحادثة اثنا روية الدعوى التي اقيمت من المدعي على المدعى عليه وكانت سببا لتأخير هذه الدعوى واحالتها من محكمة لمحكمة مثلا : اذا اتفق أن خصمان تداعيا بادة قطع اشجار او هدم حائط ثم احضر المدعى عليه من لدن المحكمة الجزائية التي

ثانياً . - فيما اذا كان يجوز اعتبار الاحكام الصادرة من محاكم احدى الدول بناء على خصام حدث بين متداعيين او فيما اذا كان يجب على سائر الدول اعتبار تلك الاحكام كاحكام مرعية الاجراء اولا كل ذلك يحل تطبيقاً لقواعد الحقوق العمومية .

ثالثاً . - ان تطبيق اكثر القواعد التي احتوت عليها الحقوق العمومية في داخلية احدى الدول كان مرتبطاً بالمنافع والحقوق الدولية الشخصية لا بغيرها رابعاً . - ان منابع حقوق الدول تعد احياناً كثيرة منبعاً لحقوق الدول الخصوصية كما ان المعاهدات والعقود والمقاولات الدولية تعد منبعاً لحقوق الدول العمومية والحقوق الدولية الخصوصية معاً .



من صلاحيتها القانونية رومية هذه الدعوى وبودد باجراء المحاكمة ثم اقر هذا اي ( المدعى عليه ) بصحة دعوى المدعي لكنه ادعى بالوقت ذاته بحق التملك على المحل المتداعي به فتلجأ المحكمة الجزائية عندئذ الى عدم اكمال رومية الدعوى التي كان اساسها مبنيًا على العطل والضرر ذلك لأن المحكمة التزم منها لا يعود لها حق باستماع هذه الدعوى المعالة بناء على حدوث ذلك الادعاء الى محكمة الحقوق ريثما تنتظر بشأن حق التملك المدعى به فيكون السبب الرومي بالدعوى المذكورة الى انتقالها من دور لدور اي من محكمة لاخرى ناجما عن حدوث المسئلة التفريعة العاصلة اثناء رومية الدعوى المذكورة : كما وانّه لو اتفق حدوث معاملة تبحت عن بعض من الخصوصيات الاجنبية وجر البحث فيها للتدقيق فيما اذا كان يجب على دولة من الدول حماية التبعة الاجنبية اولا فتمتبر المعاملة بنظر حقوق الدول عبارة عن المسألة المار ذكرها .



## منابع حقوق الدول

بينما كانت زهرة حياتنا تذبل . ودموعنا تنساقط وكلمتنا تنفرق  
 واجسادنا تنضع . وقلوبنا ترتجف . وارواحنا فائره . واقلامنا تتحطم .  
 والسنتنا تلغى وعقولنا تضغط . وعزائنا تضبط . بسبب الظلم والجور  
 والاستبداد وكان رجال الدور البائد يأكلون خبزاً معجوناً بدموعنا ولحمنا  
 مطبوخاً بدمائنا . وهم يرتاحون لمذابنا ولا مناوئنا ونعون في باحات  
 الرفاه والرخاء من جراء جهلنا ويقضون الحياة بعيش ناعم ونعيم دائم .  
 وسرور مقيم ونحن نهمل بأسمهم ونسبح بحمدهم . كان الاورباويون  
 يستضيئون بمشكاة العلم الصحيح . ويسيروا على مناهج الحق الصريح  
 ليقتفوا على منابع حقوق الدول واقسامها التي كثيرا ما دار البحث والمناظرة  
 فيها بين اعظم مؤلفيهم حتى تسابقت في ميدانها سوابق قرائهم وانعمت  
 النظر في البحث عنها جيل اذهانهم الا ان الكثير منهم قد زاغ عن  
 سواء السبيل ذلك لتلقيه كلمة منبع بمعنى اساس حتى نشرها في المباحث  
 المشتملة على اساس الحقوق الدولية العمومية على ان الذين اشتهروا انهم  
 اشهر مشاهير المؤلفين قد عرفوها بما يأتي .

ان الوثائق والسندات والحجج الرسمية والاوراق السياسية على  
 اختلافها كالمعاهدات والمعاهدات باجمعها تعد منابع لحقوق الدول .  
 غير انه لما كان الخوض في غباب هذا البحث امراً واجباً ارتأينا  
 تقسيم هذه الوثائق والسندات وغيرها الى تسعة اقسام وهي : التاريخ :  
 المعاهدات : التعامل : العوائد : القوانين الموضوعه : اعلامات المحاكم  
 المحلية : مقررات محاكم القوائم البحرية : احكام المحاكم المختلطة :

مؤلفات الحقوقيين : مقررات مشاوري الحقوق ومطالعاتهم

### ➤ التاريخ ➤

التاريخ الذي هو مرآة للمستقدمين ودستور للتأخرين يقص  
منابع مصممة سير حياة الأمم وأشوب التي كانت تدرج دورا  
متميزا في مناجح الدبلوماسية والحضارة ويسرد لنا الأسباب المؤدية بها الى  
سفيض الانحطاط والانتراض كان هو من اهم منابع حقوق الدول  
ذلك لانه جمع بين تاريخ الوقائع والحروب الماثلة التي دارت رحاها بين  
الامم والاقوام المتقدمة في المصود الغابرة والقرون المتأخرة وبين تاريخ  
وقوع المخارات والمذاكرت السياسية الجارية بأوقاتها المخصوصة  
سعيًا وراء عقد المصالحات التي ازمها المتحاربون . كما جمع كذلك بين  
انواع المقررات السياسية على اختلافها كاوراق الضبط التي تعطىها المجالس  
المخصوصة لتدقيق الشؤون والمواد العائدة للصالح ومهامه وبين المقاولات  
( النوطات ) التي كانت تقررها المجتمعات والمؤتمرات الدولية المتقدمة  
لاجل هذه الغاية ابتغاء ازالة المشاغب التي اثارته نار الحروب سعيًا  
وراء استتباب الأمن والسلام بين المتحاربين فلذا يعد من اهم منابع  
حقوق الدول كما تقدم .

هذا ولما كانت المسائل العائدة على منافع الدول وتأمين حقوقها  
لا تعلم ايضا الا بمطالعة التاريخ الذي كثيرا ما احتوى على صور حل  
المشاغب السياسية الحادثة بين الشعوب والاقوام في الازمنة الماضية  
المختلفة التي كثيرا ما انحلت عقدها على سباق واحد كان كل وجه من  
الوجوه التي اتخذت واسطة لحل شغب المع اليه التاريخ يعد اساسا لتأليف



قواعد حقوق الدول لامتثالها . بيد ان اوراق الحوادث السياسية والوائج التاريخية مما انشأه المأمورون السياسيون من مقررات او كتابات رسميه او خصوصية فضلا عما تذيعه الدول سنويا من المنشورات والكتب السياسية التي تعد ايضا من منايح حقوق الدول كما انها تعتبر جزءا من قبايع التاريخ ووثائقه الأساسية . ومع هذا كله ان المنشورات والكتب السياسية <sup>(١)</sup> المشار اليها قد كان لها مجدا ذاتها عجيبة نظري غير انه لم يوثق بها مدى تطبيق مفادها على معاملة مايتعلق بشانها بدولة من الدول لأنها اما ان تكون خادمة لمنافع الامة المتسمية اليها واما ان تكون آلة لترويج مقاصد الفريق التابعة له . فلذا لايجب علينا اعتبارها بحقه . سيما وان الاوراق السياسية كالكتاب الازرق ولاخضر وغيرها التي تنشرها الدول لايقصد من تسطيرها وتأليفها الا نشرها بين ظهراني الامة بقصد اشغال الافكار عما كان مغايرا للحقيقة للعمل بحسب منطوقاتها ومضامينها ومشحوناتها كما يظن الواهمون

وناء على هذا قال بسمارك جوابا على سؤال المجلس الذي التأم في

(١) ان المغايرات التي يتداولها المأمورون السياسيون ويتبادلونها مع حكوماتهم المركزية لأجل مسائل سياسية مهمة اخذ البحث والرد فيها مأخذه تجمعها الدول في بدء كل عام تحت عناوين مختلفة كجسوع سياسية فانككترا مثلا تنشر هذه المجموعة باسم LIVRE BLANC اي الكتاب الازرق وفرنسا تنشرها تحت عنوان LIVRE JAUNE اي الكتاب الاصفر وايطاليا تحت LIVRE VERT اي الكتاب الاخضر والنمسا باسم LIVRE ROUGE اي الكتاب الاحمر وقد اخذت دولتنا تحذو حذو الدول في هذا الامر على عهد صدارة المرحوم عالي باشا على اثر حدوث السنة الكروية . فصارت الدولة اذذاك تنشر فيه كتابا سنويا كالكتب المذكورة يحتوي على جميع المغايرات الرسمية الجارية بينها وبين الدول بشأن كريت يدعى بالكتاب الاحمر ثم القته على اثر موت المشار اليه رحمه الله .

رايشتاغ سنة ١٨٦٩ وقرر نشر كتاب سياسي كالكتب المذكورة يتضمن  
المخابرات السياسية ما يأتي :

إذا اضطرت ان اؤلف كتابا كهذا فاني اتأهب لتأليف كتابين  
الاول يحتوي على مايجب عمله وفقاً لمنافع المانيا وسياستها الداخلية والخارجية  
والثاني يتضمن كل مايوافق امل سائر الدول بشرط ان يكون عاديا عن  
بيان الحقائق المطلوبة وذلك لانه يجب سياسة على اي دولة كانت من  
الدول الاحتفاظ بجميع مايتعلق بها من المواد والامور السياسية مهما تفاقم  
الخطب واشتد الحال فمن هذه الكلمات التي فاه بها اعظم رجال الساسة  
في العالم الاوروباوي يظهر جليا للمستقي السياسي ان الاوراق الشبيهة  
بهذه لم تكن الا آلة لاشغال الافكار العمومية وانها كوسايلها كان مغايراً  
لواقعة الحال ومخالفاً للحقيقة المقصودة وذلك تأمينا لمنافع الناشر من  
الدول وترويجا لمقاصده السياسية ليس الا .

### المعاهدات

اما المعاهدات المنعقدة بين دولتين فلما كانت عبارة عن سنة وجب عليها  
القيام بنظورها ومقادها واحكامها لتكون دستور الاعمالها واساسا لمعاملاتها  
وخطة تفنفي اثرها سائر الدول وتعتبر منبعا لحقوق الدول .  
هذا ولما كانت المعاهدات والمقاولات المنعقدة بين الدول مما تتضمنه  
المقررات والبيانات المشتركة والمنفردة المقرر عليها من لدن ( يروتوغول  
اي مؤتمر دولي ) تعد كلها من انواع المقاولات على اختلافها رأينا من  
الواجب ان نكلم كلمتين فيها جبا باظهار مالها من التأثير العظيم في  
المعاملات الدولية فنقول :



ان المعاهدات تقسم الى قسمين : قسم منها يحتوي على المعاهدات المبرمة على وجود شئ عقب حل اختلاف حدث بين دولتين او اكثر او هو الذي يتضمن عقود ابرمت غب الاتفاق الحاصل بين تينك الدولتين على عقد الصلح بينهما بعد التصريح الجلي باعترافهما بمسباتهما وعلاقاتهما السياسية والملكية ويشتمل على المقاولات المنعقدة من اجل تحديد الحدود المتنازع عليها او على المعاهدات المنعقدة من لدن دولة مارامت من ابرامها تقييد غيرها من الدول عملا بما يوافق منافعها السياسية . والآخر هو القسم الذي جمع المعاهدات المشحونة بالمسائل العمومية والسياسية المحتوية على جميع القواعد والشروط الموضوعة التي تشرط على الدول المتعدنة كافة العمل بمقتضياتها ، والمثل على ذلك المقررات الآتية

اولا . - القرار المنظم في القونغره اي المؤتمر الدولي المنعقد في باريس سنة ١٨٥٦ بحق المعاملات البحرية <sup>(١)</sup>

(١) اما هذه المعاملات فتحتوي على اربعة بنود ليس الا

اولا . - القاء مهنة القرصان

ثانيا . - ان لا تصادر اثنا الحرب سفينة كانت رافعة علم دولة متحابة ولو مشحونة بعضا من الامتعة التي لاتعد من الذخائر والمهمات الحربية او من الامتعة المهربة  
ثالثا . - اذا كانت احدي السفن رافعة اثنا الحرب علم احدي الدولتين المتحاربتين وكانت مشحونة ببعض البضائع والامتعة الجردة عن المنقولات الحربية لغير تينك الدولتين لاتصادر البتة .

رابعا . - يجب على الدولة التي هي بمنزل عن المداخلات في شؤمون تينك الدولتين المتحاربتين ان تمنع اثنا الحصار البحري السفن المتناوشة عن اقترابها من سواحل العدو بواسطة القوة البحرية الجديرة بدفعها وابعادها عن الشطوط المتوجه بها وقد تنفذت هذه الاحكام كلها سجا عند ما نشبت نار الحرب بين النمسا وفرنسا

ثاني - المساعدة المبرمة في المجتمع الدولي سنة ١٨٦٤  
والناطقة بكيفية الشروط القاصية بوجوب مداواة المحاربين من الجنود  
البرية حيثما يكونون في ساحات الوغى<sup>(١)</sup>

ثالثا - القرار المعطى من «القونفرانس الملتئم في بتراسبورغ سنة  
١٨٦٨» والقاضي بمنع استعمال الرصاص «دمدم» المركب من الأجزاء  
المنفجرة أو السامة أثناء الحروب<sup>(٢)</sup> ومع هذا كله فإن الأول من القسمين

وساردينيا في سنة ١٨٥٩ ودارت رحاهما بين النمسا وبروسيا والدنمرك سنة ١٨٦٤  
ولم تعتمد أوارها إلا بعد حدوث الحرب الطاعنة بين فرنسا والميانية سنة ١٨٧٠ و١٨٧١  
(١) وقد أسفر المؤتمر المنعقد سنة ١٣٦٤ بناء على طلب جمهورية سويسره  
عن تأليف مستشفيات سياره لمعالجة الجاريج المضروجة بسدائها بساحات الوغى  
والقتال تهوينا لمبارونه من المعاصب والمغائب وتسكيننا لما يلم بهم من الآلام  
والأوجاع لزمهم أن ذلك كان من الشروط الأساسية التي اتخذتها الإنسانية والمدنية  
دعامة لها وبناء على القرارات الصادرة بهذا الشأن أخذت الدول الأجنبية تولف  
جميعات مخصوصة تحت عنوان «الصليب الأحمر» وأخذت الدولة العثمانية تولف  
مع سائر الدول الإسلامية جميعات أخرى باسم «الهلل الأحمر» ولكل منهما  
علامات فارقة تميزهما عن سائر المتحاربين في ميادين الحروب غير أنه كثيرا  
ما شوهد بأن العين التعديات والفظائع الوحشية التي دأمت «الهلل الأحمر» أثناء  
قيامه بمعب هذه التكليف المقدسة ما ألقى الذووع وقت الأكياد سيما بعد نشوب  
الحرب العثمانية الإيطالية في طرابلس الغرب سنة ١٩١٢ التي طعن ورن دورها  
بمخالف أوروبا السياسية وأنديتها العمومية من غير أن يجدي نفعاً لتأمين الحقوق  
المنفق على محافظتها بالمؤتمر المذكور

(٢) قررت الدول والحكومات باجمعها منع استعمال الرصاص المركبان من  
أجزاء كيميوية منفجرة (الدمدم) نظرا لما له من سوء التأثير في ساحات الوغى بيد  
أن هذه الاتفاقات كلها لم تكن مربية الأجزاء في حروب كثيرة سببا في الحرب  
العثمانية الإيطالية كما سيتضح ذلك من الأبحاث الآتية



المعروف بهما لم يكن ليؤخذ أساساً لتعيين قواعد الحقوق الدولية ولو أن أحكام بعض المعاهدات المستوردة في محتوياته كانت مرعبة الأجراء في بعض المسائل الدقيقة لكن تعاقبها على سائر الخصوصيات الدولية لا مر صعب المراس غير أنه إذا وجد في المعاهدات المنعقدة لأجل خصوصيات معاومة بعض الشروح الفائرة للقواعد العمومية المقبولة من الدول فإن أنواع هذه المعاهدات تكون أحياناً كثيرة أساساً قياسيماً لتعيين القواعد العمومية الدولية فقط .

على أن بعض المؤرخين قد اتخذوا فضلاً عن المعاهدات جميع ما عثروا عليه من المخبرات والمذكرات السياسية منبهاً لها حقوق الدول العمومية وهالك ما المعواليه صراحة في هذا الباب :

أولاً . - أن المعاهدات التي لم تعقد إلا تأميناً للمنافع الطرفين المتعاقدين تكون أساساً متيناً لتعيين قواعد الحقوق الدولية .

ثانياً . - أن أحكام المعاهدات تجري على عاقدتها الدول مع من اشترك معهن دون استثناء .

ثالثاً . - أن القسم الأعظم من المعاهدات نتيجة القوة القهرية <sup>(١)</sup>

(١) انرومانيا التي انفتحت الكثير من رجالها وصرفت التناخيز القنطرية من الذهب الزهاج في سبيل الدفاع عن استقلالها الشخصي تجاه الدولة العثمانية في ميادين القتال بعد أن انتهكت قواها وتعضمت قلوبها وحبطت عزائمها فاجأها روسيا التي كانت قد احسنت صلاتها وتعلقاتها معها على اثر حدوث الحرب العثمانية الروسية بالاستيلاء على بسارابيا عنوة وقسراً دون أن تنطق هذه ببنت شفع رغم أحكام قواعد حقوق الدول القاضية بازوم دفاعها حتى النفس الأخير عن حقوقها المقدسة تمام هاتيك المعاملات الجائرة كذلك المعاملة التي عاملتها فرنسا والوالي تونس فأنها لا تخرج عن كونها من المعاملات المجحفة بنظر حقوق الدول ذلك لأنها اجبرته على توقيع المفاولة

رابعاً ، - إن المعاهدات الموجودة لا تحتوي على احكام جميع المواد المتعلقة بحقوق الدول  
خامساً ، - ان المعاهدة المتقدمة لحل مسألة معينة تقدم لدى الانجاب على غيرها من المعاهدات المتعلقة بشأن المسائل الاخرى

### التعامل والعادات

اما التعامل والعادات المصطلح عليها منذ العصور المتطاولة فتعد من  
منابع حقوق الدول نظراً لما لها من الاهمية العظمى التي سنوضح جلياً  
من الشروح الآتية وهي

لما كان القسم الاعظم من القواعد التي اتخذت اساساً للاتفاقات  
والعلاقات المتبادلة المنفق عليها من الدول مبني على التعامل الجاري بناء  
على وفاق جرى بينها اطلاق على تلك القواعد اسم ( التعامل الدولي )  
الذي كثير اما الخلف المؤلفون على تسميته فتهم من دعاه باسم العمليات الدولية  
PRATIQUE INTERNATIONALE ومنهم من اطلق عليه اسم الحقوق الدولية

التعاملية (USAGE INTERNATIONAL)

اما التعامل الدولي فله نفس الاهمية التي تحوزها المقاولات المتقدمة  
باتفاق عموم الدول لأنه كان السبب الوحيد الجدير بحمل المواد والمسائل  
المتقدمة بينه وبينها بصورة عارية عن كل صوغ دولي ومع عليها بأن هذه العامة مغايرة  
كل المغايرة للحقوق الدولية المزعومة اصرت على وجوب اعتبار السلاخ تونس عن الدولة  
المعينة لعمها بأن ذلك حتى صراح وخلاصة أقول انه كثير اما يظهر من خلال  
المعاملات الدولية المصحفة بأن استعمال القوة التهوية والعنوية يكون حرباً اوسالها  
ولا يخامر العاقل ريب في ان الحق بجانب القوة وليست القوة بجانب الحق في جميع  
المعاملات الدولية



السياسية المختلف فيها قبل ان تعتبر حقوق الدول علما مخصوصا لحل  
المشاكل الدولية ولذا يعتبر اهم تأثيرا من الاتفاقات والعلاقات الشخصية  
الجاري حكمها على الهيئة الافرادية بأسرها .

### القوانين الموضوعه

اما القوانين الموضوعه فتعد نظرا لتعلق بعضها بالاتفاقات والعلاقات  
الدولية من اخص منابع الحقوق المذكوره ذلك لاعتبارها من الاحكام  
الادارية والسياسيه التي اتخذت منبعا لحقوق الدول كأعلان الحرب ،  
وعقد الصلح ، وإبرام المعاهدات ، وكيفية الاتفاق على استعمال حقوق  
السفارات ، واداء مراسم التعظيم نحو معلمي الدول ، وحفظ الاوراق  
السياسيه ، وادخال الافراد التي تروم تبديل تابعيتها بتابعيه اخرى وجعل  
الاجانب مستفيدة من الحقوق التي تتمتع بها افراد الرعية بنفسها وكيفية  
المهاجرة الى الديار الاجنبيه او الى احدى المستعمرات ، ومعاملة السفراء  
ووكلانهم ، ومعاملة سفن اقرصان ، وقبول الوصايات الاجنبية وتعليقها  
والغاء الاسارة وتبديل حكمها ، والامور الصحيه ، والاقامه في احدى  
الممالك الاجنبيه ، ومعاملات جوازات السفر على اختلافها ، وتعزيز القوة  
البريه والبحريه وتشديد دعائها لدى شيوخ الحرب واثارة نار القتال .  
اما الجهات الاخرى التي لها اعظم تعلق بالقوانين المذكوره فهي  
الاحكام الجزائية الآتي ذكرها :

مجازاة افراد التبعات الاجنبيه الذين يشتركون مع اصحاب الجرائم  
المقيمين في احدى الديار الاجنبيه على اقتراف الجنايات وارتكاب الجرائم  
وارجاع المجرمين الفارين والمتجنين الى احدى الدول ، وابعاد الاجانب

من ملك احدى الدول فيما اذا لو اقتضى عمل ذلك سياسة ، واجراء  
المقتضيات اللازمة بحق الذين يستعملون السلاح ضد اوطانهم ويرفعون  
علم العصيان تجاه حكومتهم ، ومعاملة الذين يقطنون البلاد الاجنبية ولا  
يأبون دعوة دولتهم والاقتصاص من الفارين والعصاة المنشردين  
ومجازاة من يتعاطون تجارة الرقيق ، واتخاذ التدابير اللازمة لدى اعتداء  
شركة من الاشقياء او القرصان الاجنبية ، وتأديب الذين يتجرأون على  
اخلال الامن ، بداخلية احدى الدول او تجاريتها ومجازاة من يتجاسر  
على تخيير احدى الدول او على اهانة مأموريها السياسيين وما اشبهها من  
الاحكام التي تمنح حقوق الدول لتكون منبها لها على وجه الاطلاق .

اما القوانين الموضوعة المتعلقة بالاحكام الحقوقية الدولية فهي :  
اهلية الاجانب القانونية فيما اذا كان بحق لهم تلك الاملاك ام لا ، ثم  
عقد المفاوضات الكافلة لتأمين حقوقهم ، والمعاملات التي يجب اجراؤها  
بحق الاشخاص المتولدين في الديار الاجنبية ، او بحق اولاد الذين يتركون  
تابعيتهم ويتخذون غيرها ، وسجل احوال النعمة على اختلافها وكيفية  
مداخلة السفراء والمأمورين السياسيين مما ومعرفة واقتدار المأمورين  
المذكورين على تنظيم الاوراق الرسمية واهليتهم الجذيرة بأجراء احكامها  
او عدم ذلك وصلاحيه المحاكم بروية الدعوى اذا كان احد المتداعين  
اجنبيا ، وكيفية اجراء الاحكام والاعلامات الحقوقية الصادرة من المحاكم  
الاجنبية داخل ملك احدى الدول بجميع ذلك بعد من منابع حقوق الدول .  
اما التي تتعلق بالحقوق التجارية الدولية فهي الاحكام الآتية :  
التجارة البحرية والنهرية ، سير السفن الاجنبية واسفارها وطلانها ،  
وصيد الاسماك ، والغنائم البحرية ، ومعرفة تابعة السفن ، وشركات



الاتونيم المساهمة، والرسوم، والصناعات، ومعاملة مهربي الادوات  
الممنوعة من الاجانب، جميعها تعد من الاحكام المتخذة منبعا لحقوق الدول

### ﴿ مقررات المحاكم المحلية ﴾

لمسا كانت مقررات المحاكم المحلية مع الاعلامات المتعلقة بالاحكام  
الاجنبية من الامور الراهنة التي تتعين بها قواعد حقوق الدول كان  
اعتبارها من منايح الحقوق لمن الواجبات التي يعمل بها اذن الاعلامات  
المذكورة اما ان يكون لها تعلق بالمنافع الخصوصية والمسائل العمومية  
على اختلافها اولا .

اما ما كان له تعلق منها بالمنافع الخصوصية فهي الاعلامات الصادرة  
من المحاكم بناء على ادعاء المدعي ومداومة المدعى عليه بشرط ان لا تمس الحقوق  
العمومية اذن المحكم الصادر من جرائنها يكون منحصر بالعامات الداخلية  
لا يغيرها . ولذا ترى اهميتها محدودة بنظر حقوق الدول العمومية .

اما الاعلامات المنظمة والمسطورة وفقاً لقواعد حقوق الدول والصادرة  
من المحاكم المحلية فيما يتعلق بالامتيازات السياسية او بالقرصان او باسترداد  
المجرمين او بغيرها من المواد والمسائل العمومية فتقتضي بوجوب اعتبارها  
من اهم منايح حقوق الدول لأنها تكون في اغلب الاحايين قدوة لغيرها من  
المحاكم كما تكون اساساً لحل عقد بعض قضايا حقوق الدول العمومية المختلف فيها  
هذا ولما كانت المحاكم مجبورة على سرد البراهين القاطعة والحجج  
النيرة والدلائل الصادقة تأييداً للاسباب المؤدية الى اصدار الاحكام  
ضمن اعلاماتها المختلفة بكل دقة واعتناء مع توقيها وتطبيقها على الاحكام  
القانونية وكان عندنا كثير من الحكماء الذين يجهلون اهمية هذه الخصوصيات

دون ان تحررهم عوامل الحمية لجهلهم الشروط الكافية محافظة الوطن  
من الغوائل وكان لابد للحقائق الراهنة من ان تغرب عن افكارهم لدى  
تداول الآراء وبيان المطالبات اللازمة كان اكثر ما يأتون به من الاحكام مخالفا  
للمطلوب ومجحفاً بمنافع الوطن المنتمين اليه فلذا كان من الواجب تقدير  
الاهمية العظمى المتعلقة بشأن التدقيق في الاعلامات المذكورة بكل حكمة  
وروية واعتناء شخصية من ارتكاب هذا الوهم الذي لا يمكن اصلاحه في كل زمان  
فبناء على ما تقدم يجب علينا ان نعلم بأن كثيراً من الاعلامات التي  
تصدرها المحاكم في بعض الممالك تكون اعلى شأنها واعظم اهمية من المقررات  
التي تصدرها محاكم كثير من الدول وقد يمكننا ان نذكر من هذا  
القبيل اعلامات محاكم بريطانيا العظمى ومحاكم جمهورية امريكا المتحدة  
التي لا تبعاً بالاحكام الموضوعية كذا بالنظر لما منحه للحكام من تمام حرية  
الوجدان في تنفيذ الاحكام واصدارها اذن الدعاوى الجزائية والحقوقية  
كافة على اختلافها تكون منوطة بمناعة الحكم بمد التدقيق في خفايا  
الدعوى المطامة وتفحص دقائقها وغوامضها العميقة تدقيقاً تاماً يحيط بخفايا  
الامور وضواهرها.

على أن هذه الاصول وان كانت لا تخلو من المحظورات العديدة  
لكنها ليست بعارية عن المنافع والفوائد الكمية ذلك لاننا لو اعتبرنا  
عدم انقياد الحكم الى قانون تطبق عليه احكامهم واعمالهم كان من الامور  
المؤدية بهم الى الزيف عن جادة الحق ليقع من ثم بأن عدم تقيدهم  
هذا لا يجدي ضرراً في الاحكام ولا اجحافاً في الحقوق اذا كانوا مثال  
الغفلة والذكا. ومحط التجارب وسمة الاطلاع واهلاً لاحقاق الحق  
وازهاق الباطل بقدر الامكان. فلذلك لا تكون حرمتهم هذه وعدم



تقديمهم بقيود القانون سيما يودي بهم الى هذه الظلال.  
هذا ولما كان البحث في هذه المسئلة المهمة من اهم المباحث المفيدة  
ولئلا من الواجب سرد المطالبات الآتية فنقول :

ان واضعي القانون الذين وضعوا احدا اصغر وحدا اكبر في المواد  
الجزائية القانونية ليقيدوا الاحكام بكل منها وبذلوا جهدهم المستطاع  
في سبيل توفيق احكام المسالك المذكور قطعا... لم يتمكنوا  
من وضعها في قوانين انكليترا وانريكا نظرا لثقل الاصول  
عندهما على اطلاق حرية الرأي والعمل لكل من حكمها الخالصين من  
كل مسؤولية تحقيق بهم تجاه القانون مسع لنا لودققنا النظر في اصول  
المحاكمات المرعية الاجراء في انكليترا رايناها ترجع الى الاصول المتخذة  
عندنا وعند سائر الممالك المتقدمة بأسرها وذلك لأنه اذا افترضنا ان  
شخصين قد تضاربا بناء على مشاجرة حصلت بينهما لا يتجزيان حسب المواد  
المذكورة اذا ان الاحكام لا يستندون هنالك على الوجه الذي صرح عنه  
واضعوا القانون في جميع الدناوي والمحاكمات نظرا لتفاوت النسبة بين  
الحدين المذكورين بل انهم يعمروا الاثر بحسب تأثير المؤثر الحاصل في  
مثل الضرب بالنسبة الى الضارب والمضروب فيما اذا لو قدر بان المضروب  
كان فقيرا والضارب غنيا او المضروب غنيا والضارب فقيرا فلهذا كثر  
ما يقع من الاحكام الصادرة من محاكم انكليترا بمسئلة ضرب اما تقرب  
الضارب بثلاثة او اربعة اشنان الى ثلاثة او اربعة آلاف دينار وربما  
كان هذا السبب هو المودي الى ثبات دعامة الحق وتمظيم قوة العدل عندهم  
ان سر نجاح انكليترا فانج عن امرين : الاول ان حكماءها قائلون باعباء  
وظائفهم حق القيام ضمن دائرة العدل والقسطاس، والثاني اتخاذها التدابير

والوسائل اللازمة لوقوع الانتخاب على من كان من اولئك الحكام  
ذاسعة واطلاع .

اما الاول فقد امنت بتعيين الرواتب الكافلة بتهوين المشا كل التي يصادفها  
المأمور في مراحاته الصعب وفي مثلك معيشته الوعر بنوع انها خصصت  
لاصفر مستخدم عندها حاز على الصفة الحاكمة راتبا لا يقل مقداره عن  
الفني ليراسنويا كما انها اعدت لرئيس محكمة اشبهت محكمة التمييز  
عندنا راتبا مقداره ستة عشر الف جنيه في كل عام فوائيم الله تلك نعمة  
لم ينلها رئيس الوكلاء هنالك كون ان راتب هذا لا يبلغ زهاء ثلث  
هذا المقدار فمن جراء هذه التدابير الجديدة التي اتخذتها انكثرا نرى  
ان العدل فيها اساس للاحكام كما ان الاستقامة متار للحكام الذين  
تنصرف اليهم الابصار وتطمح اليهم الآمال نظرا لثقة العام والخاص بهم  
حتى اصبحوا مثالا بين العالمين . فلذلك نرى انه اذا زاع احدكم احبانا  
عن سواء السبيل في دعوى ما وحكم بمصوغ غير قانوني . يجسونه  
سهوا لا قصدا اذ انه لا بد للحاكم عندهم من ان يكون مثالا للاستقامة والعدل  
مهما تفاقم الامر وحالت بينه وبين مناه الحوائل

اما الوجه الثاني فهو انه لما كان الذكاء من سوابغ النعم التي احسن  
الخالق بها على خلقه لم تأخذ انكثرا على عاتقها حصره بها بل الت على  
نفسها بذل الجهد المستطاع في سبيل توقيع انتخاباتها على افضل رجال  
يتولون زمام المحاكم ويمتلون منصة السيادة ليعلموا شاؤا محاكمها على محاكم  
مما صيرها الدول اما حكماتها وحكام امريكاتهم يتخذون في غور  
المسائل الدقيقة وروية الدعاوي العويصة جميع ماصدرته المحاكم من  
الإعلامات مما احتوتها مجموعة البرلمان المسماة (BIBLE) يبيل من المقررات



دليلاً لأحكامهم ودستوراً لأعمالهم في جميع المعاملات الحقوقية هذا ولما كان البحث في مقررات المحاكم التمييزية وأحكام القوانين الموضوعية يدور بين المترافعين ابتداءً من دعوى المدعى أو رغبة بتأييدها كان الأمر في الكلترا وأمريكا بالعكس إذ أن كثيراً من الأحكام الصادرة في الأزمنة الفائرة والحاضرة كانت سبباً لدحض كثير من الدعاوي على اختلافها ذلك لأنها من الأمور القاضية بلزوم اعتبارها كأصول مرعية الإجراء تستضيء بمشكاتها القضاة والمتقاضين في ظلمات المحاكم المنمقة فلذا كانت أهمية الإشارات الصادرة عن محاكمها كاهمية نفس مقررات محاكم التعبير بنفسها عند سائر الدول.

### مقررات محاكم الغنائم البحرية

لما كانت المقررات الصادرة من المحاكم التي توليها الدول المتحاربة باسم محاكم الغنائم البحرية لا تتناول من التعلق الكلي باتفاقات الدول المذكورة وعلاقتها كان اعتبارها من منابع حقوق الدول أمراً واجباً. غير أنه لما قرر المؤلفون وصف الدولتين المتحاربتين بهذا التعبير BELLIGERENT أي (محارب) لم نريد أن من البحث فيه مختصراً نظراً لكثرة استعماله بينما ننتهز الظروف للإيضاح عنه باسمه في باب حقوق الحرب الآتي ذكرها تفصيلاً فنقول : أنه يجب على الدولتين المتحاربتين أن تكونا حكومتين مستقلتين بنفسيهما ليصح تسميتهما باسم (محارب) والأفلا يطابق ذلك على كل من يخوض ساحات الوغى والقتال والنضرب على هذا المثل الآتي وهو أنه :

لما وقع الاختلاف واشتد الخصام منذ عقود من السنين بين (ملاحارا)

(كتب الاستار)

(٩٦)

(ج ١)

رئيس جمهورية شيانج ويين مجلس المبعوثان ودارت من جرائه حتى حرب  
هائلة بينهما آلت الى ائتلاف كثير من السفن الحربية واوصات المجلس  
المذكور المدعو (CONGRESSIONISTES) اي المتآمرين الى الانقصار على رئيس  
الجمهورية المنوه بها حتى جعلته يستهل الموت ويقنع الانتحار هرباً من  
ان يابس لباساً من المار ويشرب كأساً مريراً من الشنار كانت حركة  
المجلس المذكور من المسائل المجهضة لحقوق الحكومة المشروعة التابع  
لها كما كانت تلك الحرب الطاحنة من الأمور المؤدية الى خراب البلاد  
ودمارها فلذا كان اعتبارها بنظر المحافل السياسية عصباً للاحزاب  
اوجب تجريد صفة (المتحارب) عن الحرب المذكورة بناء على تقرير  
المتديات المتوهم عنها.

اما الدول المتحاربة فلها امتيازات عديدة كعدم صلاحية سائر الدول  
للتدخل بشؤونها ومنعها قانوناً عن مساعدة احد الطرفين المتحاربين ضد  
الآخر وحسن معاملة الاسرى والاقتصاص من الاسرا فاجار<sup>(١)</sup> على اسراء  
وفقاً للأحكام الموضوعية بيدانه كثيراً ما شوهد وقوعه من المعاملات  
الدولية بصورة تخالف منطوق هذه الأحكام كلها لاسيما في الحرب  
العثمانية الطليانية والحرب العثمانية البلقانية

اما الأحكام الصادرة من محاكم الغنائم البحرية فانها وان كانت  
لا تخلو من الأهمية العظمى غير انها ليست بعارية عن الغرض القتال طالما  
كان تأليف المحاكم المذكورة لا يجوز حسب الأصول المشذبة من الدول  
الامن الحكومة التي ضبطت الاموال البحرية وصايرتها الامر الذي يدل

(١) سذكر في (باب الحرب) معاملة روسيا وبريطانيا والحكومات البلقانية

للأسرى العثمانيين تفصيلاً.



صراحة على ان الاحكام الصادرة من ثالث المحاكم لم تكن الا لمجرد نفع الدولة المنتمية اليها المحاكم المذكورة

### ➤ احكام المحاكم المختلطة

اما الاحكام الصادرة عن المحاكم المختلطة <sup>(١)</sup> فتكون في بعض الاحوال منبعا لحقوق الدول غير انه لما كانت اكثر المواد التي تأتمر بها المحاكم المذكورة عبارة عن المسائل العمومية فان اهمية حكمها محدودة بنظر حقوق الدول .

اما التامها فيكون بصورة دائمة بناء على منطوق المادة الرابعة من المعاهدات المتعقبة بين انكلترا والولايات المتحدة في امريكا سنة ١٨٦٢ القاضية بلزوم ضبط السفن التي تهرب اسرى الزنجيين بغية التجارة بهم اما الصلاحية المنتمقة بهذا التصدير والحكم بلزوم اجرائه او عدمه فتعود على المحاكم المذكورة القائمة في (سيراليونه) و (ارأس الرجاء الصالح) و (نيويورك) لبعض رومية الدعاوي المذكورة لانعيرها .

اما المقررات الصادرة عن هاتيك المحاكم فهي اهم شأن من تقارير المحاكم المحلية ومحاكم القناصل البحرية طالما كان تعيين اعضائها لا يصح بتوقيع دول متعددة ولذلك تكون جميع احكامها سالمة من شوائب الاغراض

مواصفات اعظم الموالفين

لما كانت مواصفات اعظم الموالفين في علم حقوق الدول تبحث

(١) المحاكم المختلطة هي المحاكم المكونة من مدققين ومأمورين مخصوصين ينتخبهم فريق من الدول المحكم في الاختلافات الدولية وحسمها فيما اذا لوقدر وقوعها بين الدول لاجل مسنة ما فتكون اذ ذلك كهيئة تحكيمية ليس الا

عن كيفية سير الاتفاقات والعلاقات والصلات الدولية ونما اذا كانت القواعد المتخذة في اصول المعاملات الدولية محقة او غير محقة ضمن تتبعات عميقة ومحاكمات دقيقة يقنع بها نطاق هذا العلم وتثبيده دعائه كانت التأليف المنوه بها معدودة من اهم منابع حقوق الدول .

اجل كيف لا وان اهمية تلك المؤلفات النافعة في المواد الحقوقية على اختلافها لأمر بسديهي لا يحتاج لبيان سيما وان الحقوق العمومية الدولية التي كانت لم تشتمل على احكام صريحة وقطعية قد اتخذت هذه الآثار المنتشرة منبعا لها

والحق اننا لو انعمنا النظر في الاهمية العظمى التي حازت عليها تلك المؤلفات اعلنا من ثم ان جميع ما احتوته من المطالعات والبيانات كان حلا فاصلا للاختلافات الدولية بأسرها .

وعلى هذا قال احد مشاهير المؤلفين المدعو (BUNTS-CHILD) بنجلي ما يأتي : ان النواقص التي كانت متأصلة في الاتفاقات والعلاقات الدولية قبل ان تعرف حقوق الدول بعلم مخصوص هي الواسطة الوحيدة التي توصل بها عموم المؤلفين الى وضع القواعد اللازمة لتكون اساسا لاصلاحها واكالتها بما يحقق الحق ويحقق الآمال .

اما هذه الحقائق التي جاء بها المؤلفون وكانت منبعا لحقوق الدول فهي عبارة عن القواعد الدقيقة المبينة على اصول الوظائف الدولية لنبد ما كان منها بحجفا واعتبار ما كان منها محقا وتجري احكام المعاهدات المنعقدة بعد تنقيب مطاويها مع تطبيق الشروط المدرجة فيها قياسا بعضها على بعض لاستخراج القواعد الكلية واستنباط الاحكام العمومية منها وشرحها من ثم في خصوصيات مهمة طبقا لحقوق الدول المذكورة .



غير انه يجب علينا ان نعلم بأن الاهمية التي حاز عليها المؤلفون من هذا الوجه هي محدودة للأسباب الآتي ذكرها وهي :

انه لا يخفى عن نيرة كل خبير تعمق في الامور البشرية والشؤون العالمية على اختلافها بأن المطالعات والبيانات المهمة التي اتي بها المؤلفون بها كانت راسخة القواعد وثابتة الاركان على مباني الحقيقة الراهنة لا تغير بنظر عموم الدول كاحكام وضمت من واضعي القانون كما انها لا تخلو من الخطأ المأمول وقوته فيها نظرا لما انطوى عليه الانسان من السهو والنسيان وما فطر عليه من الميل الفريزي نحو منافع الامة المنتمى هو اليها .

على انه لما كان نفع القواعد العمومية المدرجة في المؤلفات المنشورة يعود على اوروبا لا على غيرها وكان القسم الاعظم منها يحتوي على الاحكام المجعفة بحقوق المالك الشرقية ومنافعها . كما ذكرنا آنفاً كان الاعتراض على اعتبار تلك التأليف والآثار المتخذة منبعا من منابع الحقوق الدولية امرا واجبا .

مع انه لو افترضنا ان تلك القواعد الكمية التي كانت مظهرا لاتفاق عموم آراء المؤلفين لم تصدق بموجب معاهدة دولية بنا على هذا الاعتراض لكان اعتبارها من جملة قواعد الحقوق الدولية العمومية الصريحة ووضعها في موضع التنفيذ امرا مقررأ رغم عدم اجازتها فيما لو صح ذلك .

فعلية قد رأينا من الواجب ان نذكر هنا شيئا من المطالعات والمعلومات العائدة لأنجاح هذا العام وترقيه بواسطة المؤلفات النافعة دور الفنون (INSTITUT DE DROIT INTERNATIONAL) المؤسسة لنشر نواة علم حقوق الدول الذي تتسع دائرة منطقتة يوما فيوما نظرا لاتخاذ هذه الوسائط الاجرائية فنقول .

بينما كان الشرق يفتخر على اعظم الامم والممالك المستولية يومئذ  
على الارض من اقصادها الى ادائها في القرون التي بزغت فيها انوار  
الرسالة يوم قام العرب يشنون الغارات والغزوات ويفتحون البلدان  
ويعمرون المدن وهم لم يألوا جهدا في نشر لواء العلم والعرفان حتى  
ملأوا اقطار الارض وامصارها بمؤلفاتهم وكتبهم النافذة وآثارهم المشحونة  
بالعلوم المختلفة سيما بعلم حقوق الدول الذي كثير اما امتازوا به عن كثير  
من معاصرينا كانت امم اوروبا تلك الامم الضخمة التي نشرت اليوم  
اعلام المدنية والرقى تتحرك في سهول الضعف لتدفع اقدامها الى جبال  
الارتفاع اذ ان نور اشيليه وقرطبة وبغداد كان لم يبعث بمبدأ شعثه الباهرة  
على اراضيها المظلمة يوم كان العلم فيها مختفيا وراء سحب سر كوم باقات  
من النباوة والجهل مظهر ابو الهداية في ذلك الزمان الذي اشرقت به بدور  
الاسلام واعتلت فيه اعلامها على انقاض دولة الاسبان خافقة على بلاد الاندلس  
الثرامية الأطراف . وانتقل منه الى رحمة ربه المتعال وذلك في سنة  
١١٩٦ تاركلورا من الآثار ما مجد اسمه وخلد ذكره مدى تحول الادوار في  
العصا والاهو كتاب في الحقوق ذو عشرة فصول جمعه ( محمود المحبوب )  
سنة ١٢٨٠ وترجم الى اللغة الألمانية في مدينة ( لايزنغ ) نشر فيها  
تحت هذا العنوان اوقاية الشريعة وبرهانها اوقدا حموى هذا الكتاب العظيم  
على ابحاث كثيرة وشروح مهمة تتعلق بالحقوق العمومية الدولية اثرنا  
تعريب ما يتعلق منها من المواد في حقوق الحرب كما يأتي

١ - يجب اعلان الحرب قبل المباشرة بها

٢ - يقتضي على المتحاربين ان يحافظوا على النساء من كل طاري

يوم مل وقوعه في ساحات الوغى



٣ - لا يجوز اثناء القتال تعذيب الاطفال والشيوخ والمعتمدين والمجانين والمرضى والمعلولين .

٤ - يجب على المتحاربين المحافظة على المندوبين المبعوثين لأجل اجراء الصلح او طلب الهدنة كما يقتضي منع تسميم الآبار والينابيع ما دامت ثار الحرب <sup>(١)</sup> .

بيد اننا لم نسمع عن ذكر اعظم مؤلفي الافرنج كاشيا فال (MACHIAVALI) الشهير الذي ظهر في فلورنسا سنة ١٥٢٧ وكان اول من قدح زمام الفكرة وكذا الخاطريان لزوم وضع علم حقوق الدول اساساً للاتفاقات والعلاقات الدولية على انه وان لم يكن لهذا المؤلف الشهير تأليف مخصوص ينحصر بالبحث عن علم حقوق الدول فقط لكن آثاره الجسدية النفع لأعظم دليل على ماله من التوغل في العلوم السياسية والتضامع فيها ما جعله ان يكون اول مؤلف تجتاز امام مداركه حقائق هذا العلم كما جعل مؤلفاته وآثاره اول اساس متين وضع لحقوق الدول وقد بذل هذا النابغة جهده المستطاع في سبيل تأليف كتاب دعى اسمه (LE PRINCE) اي الأمير أو الحاكم يتضمن البحث عن واجبات الملوك وكيفية ادارة الممالك وقد مر على تاريخ نشره زهاء ثلاثة قرون ظهر في خلالها اعظم الساسة دون ان تبدل زهرته غير ان (ماشيا فال) الذي كثيراً ما اوضح عن التحولات السياسية والتدابير الحكيم والامور الادارية المقتضي اتخاذها من لدن الحكومة بافصح تعبير قد تورط في بيان الخطة التي تدعو الملوك والأمراء لاتباعها والعمل بمقتضاياتها كما اجهد الخاطر

(١) برهن الطليان في الحرب العالمية الثانية على مخالفتهم لهذه الشروط

لسميه السمي الحثيث في تحريض الدول وحضها على اتخاذ التدابير اللازمة  
ابتغاء الحصول على منافعها ومقاصدها السياسية كيفما اتفق الحال . اي اتباع  
الكلمة المشهورة (الغاية تبرر الوسيلة)

وقد أصبحت جميع الاصول التي المع اليها ماشيا فال من القواعد  
المطردة التي لا تختلف فيها دولتان حتى ادعت في حكم الامثال المضروبة  
عند الامم والاقوام الراقية حتى انه اذا وجدت مسألة سياسية تدبر  
بكل مهارة وترتيب ودهاء يقال عنها انها معاملة من معاملات ماشيا فال  
اما المؤلفون الذين ظهروا بعد ماشيا فال سنة ١٥٦٨ هم

FRANCESCO SUARIZ اي فرانسيسكو سوارزو FRANÇOIS VICTORIA

اي فرانسوا فيكتوريا و BALTASAR DE AYOLA اي بالترار دو آيولا  
و ALBERIC GENTILIS اي ألبريق جانتليس .

اما ألبريق فقد ظهر معاله من الآثار الباقية بصورة مخصوصة عن  
علم حقوق الدول سنة ١٥٨٣ غير ان الذي اوجد هذا العلم ووضع الحجر  
الاول في اساسه المتين هو HUGO GROTIUS وذلك سنة ١٦٢٤ ثم تلاه  
ZENTIGRAF-PUFFLANDORF اي زنتيغراف بوفلاندراف ومن ثم خلفه  
الفيلسوف والرياضي الشهير ( LEIBNITZ اي ليبنتز ) و ( ZOUH اي زوه )  
و SELDEM اي سلدم و ( HOLS اي هولس ) و ( SPINOZA اي سبينوزا )  
و ( MOLLOY اي مولواي ) و ( SOCCINIUS اي سوكينيوس ) و ( CUMBER  
اي كامبر ) و ( LAND اي لاند ) و ( WICGUEFERT ) و ( SAMUEL  
اي صموئيل ) و ( RACHEL ) اي راشل و ( KURECH اي كورك ) و ( TOMAS  
اي توماس ) و ( JEAN WOCTVOLF اي جان ووتولف ) و ( UALTER اي والتر )  
اما المؤلفات "والتر" التي تنافز على غيرها من سائر تأليف المشاهير



المؤوه بهم قد كانت مرجعا لمؤلفي الحقوق ومفتاحا لحل المشا كل المويصه والنوامض الدقيقة فيما اذا لو قاجا حدوثها في المعاملات الدوليه وقد جمعها المؤلف الحقوقي الشهير ( PRAVIER FODERE ) اي برافيه فودوره ) الذي بذل جهده المستطاع في سبيل تنسيقها وترتيبها وتدوينها وتقسيمها الى ثلاثة مجلدات . افاد فيها واجاد . وقد يمكننا أن نذكر ايضا اسما سائر المؤلفين لك ( BYNKERBOKHOK ) اي بينكر كوك ) و ( HEINCIUS ) اي هنيوس و ( BARBEPYRAU ) اي باربيير راق ) و ( MONTESQUIEU ) اي مونتسكيو ) الذي كثر عارفة وقل جاهلوه من الطلاب والاساتذة الذين يكرسون حياتهم في سبيل تحقيق عقولهم بفضائل العلوم الزاخره اما مؤلفاته فهي عبارة عن بعض مجلدات نال بواسطتها الفخر الأثيل الذي ميزه على جميع معاصريه من المؤلفين فلقبوه " بفخر الحكماء " سيما لانه نابغة من نوادر الزمان قد زهت فيها رياض هذا العصر وازهرت حدائق العلم من جرائ مؤلفاته التي منها كتاب ( L'ESPRIT DE LOIS ) اي "روح القوانين" الذي جمع من الحكم والفضائل والدقائق والحقائق ما تعجز عن جمعها الوف من الكتب والمجلدات والحق انه لم يظهر في عالم المطبوعات حتى هذا الحين كتاب يضاهيه كل المضاهاة الا أن مونتسكيو قد استخرج من بنات فكره ما جعل هذا التأليف جامعا بأوجز تعبير وابلغ معنى مبتكرات الأفكار العاليد والآراء الصائبه والبيانات الساميه والمطالعات النافعه والملاحظات الدقيقة كافة بنوع أنه لو وجب شرحه تفصيلا لاستنزفت الحبار وجفت الأقلام . وقد مر على هذا التأليف عصران لم تقع في خيالهما من الحوادث السياسية واقعة الا وقد كانت مطابقة لجميع ما نشره من المطالعات والبيانات في الأمور والمواضع السياسية حتى

انها أصبحت في المصور الماضيه والأيام الحاضرة كأنها كعبة علم تطوف حولها عتبات الحقوق لما للمؤلفها من سعة الاطلاع وسمو الفكر وعظيم الاقتدار الذي من الله به عليه ليكون مثلاً مضرراً ومثالاً حسناً . على ان الأهمية العظمى التي يجوزها هذا التأليف المفيد ليست في علم الحقوق فقط بل في جميع العلوم نظراً لما اشتمل عليه من الشروح والانبحاث التي كانت مرجعاً للناس العظام ومنتجعاً للمحاميين الكرام وطلاب علم الحقوق وذوي المعلومات الذين كثيراً ما يحتاجونه لحل غوامض الأمور ولذلك كان لزومه لمثل هؤلاء اصراً مرعياً وفرضاً واجباً

اما مشاهير المؤلفين الذين ظهر واعتقب هذا فهم : ( RUTHFORD روتفورد ) و ( MADLEY مابلي ) و ( DUMONT دومون ) و ( VATIN فاتين ) و ( ALBERU ) و ( EMERIGTON آمريغتون ) و ( POTHIER بوتيه ) .

اما بوتيه فقد كان أكثرهم شهرة واغزدهم مادة واوسعهم علماً ومعرفة وهو الذي بذل قصارى جهده في سبيل تنقيح أكثر مواد قوانين أوروبا المتخذة عن شرائع الرومان ( CODE ROMAINE ) واستبدلها بأحكام ومواد جاء بها من بنات فكره اتخذتها جميع دول أوروبا وحكوماتها سنة لها نعم وان لم يكن لهذا المؤلف العظيم الذي ارتقى شواهد المجد والفخار لتلقيه بوضوح الأحكام الأساسية لقوانين أوروبا بأسرها عدة مؤلفات فجميع ما نشره في مؤلفاته النادرة من التبعات المكتملة والشروح المفيدة والحقائق الراهنة التي كثيراً ما كان لأسس حقوق الدول تعلق عظيم بها جدوة بالبحث والتدقيق من كل طالب انتمى الى شعب علم الحقوق المختلفه سعياً وراء الحصول على دقائق تفاصيلها النافعة . اما من جاء بعده من المؤلفين فهم : ( DURLAMAQUI بورلاماكي ) و ( DREAL دره آل )



و ( KÖRNER - كورنر ) و ( MOSER - موزر ) و ( LAMPREDO - لامبريدو ) و ( GALLANI - غلاني ) و ( BENTHAM - بنتام ) و ( NEYRON - نيرون ) و ( GUNTHER - غنتر ) و ( FENDEL - فندل ) و ( SCHMATT - شمات ) و ( KANT - كان ) و ( AZUNI - آزوني ) و ( KOCH - كوك ) و ( SAVIGNY - سافيني ) و ( MACKINTOSH - ماكلنتوك ) و ( RAYNEVAL - راينفال ) و ( HORNE - هورن ) و ( GILFROY - جوفوروا ) و ( HALL - هال ) و ( WARDEN - واردن ) و ( WARD - وار ) و ( BEFLASSEN - دفلاس ) و ( TETENS - تتونس ) و ( GACONSON - جاكوبسون ) و ( MERLIN DE DONAI - مزلن دو دونه ) و ( MARIN - مارن ) و ( ROBINSON - روبنسون ) و ( WEATON - واتون ) و ( KENT - كنت ) و ( STORY - ستوري ) و ( FOLKE WESTHAR - فليكس وستار ) و ( HEGEL - هجل ) و منهم ( KLUBER - كلوير ) الذي جمع اسس قواعد حقوق الدول بغاية الاختصار ثم ( MARTENS - مارتنس ) الروسي الذي كان مرجعا لحل الاختلافات الدولية المتكونة عن المسائل السياسية و ( PINHEIRO-FERREIRO - بينيرو-فيريري ) - بنه روفيره رو الاسياني ) و ( BELLO - بللو ) و ( PORDO - بودو ) و ( ALBERTINI - البريتيني ) و ( ALBERTA - ألبورتا ) و ( BOURTAY - بورتاي ) و ( SANCHEZ - سانشز ) و ( BEFFER - هفتر ) الذي كانت آثاره بابا حل المشاكل الدولية فيما اذا لو صودف وقوعها ثم ظهر غريب هو، لا، ( SHELDON - شلدون ) و ( NEUMON - نومان ) و ( WOODSHY - وولساي ) و ( GRESAY - قره زاي ) و ( AMOS - آموس ) و ( LOUIS RENAULT - لويس رونو ) و ( FILLMORE - فيلمور ) و ( TAURIS - تورييس ) و ( SARPOULAS - ساريبولاس ) و ( DESMATELLE - ديسماتيلي )

و (CALVO - قالفو) و (BOLTZENHOFF - هولزاندورف).

هذا ما كان من أمر أكابر المؤلفين المتقدمين الذين كرسوا حياتهم سعيا وراء توسيع نطاق علم الحقوق ادرجنا اسماءهم على حدة وفقا لتواريخ ظهورهم اما ما كان من أمر المؤلفين المتأخرين الذين ظهوروا في الازمنة الاخيرة فهم بالطبع اعظم اهمية واعلى شأنامن سلفهم لاسيما لانهم قد انبروا لفتح قرائنهم في سبيل تتبع اتجاهات من تقدمهم من العلماء المحققين الذين نقبوا ببياناتهم وطالعاتهم المسطرة في جميع آثارهم بعد تنقيصها وتقليصها على جميع الوجوه للحصول على اهم ما احتوته من القواعد والأحكام والحقائق الواضحة طلبا لاتقان مؤلفاتهم التي لا تخلو من اهمية كانت اعظم شأننا من اهمية ما سلفها من التأليف والآثار الجمة فكان الاجدر من تعلمد من طالبي علم الحقوق ان ينمكف على درس مؤلفاتهم التي اخصها تأليف ابني الحقوق ومؤسساتها " هو قوغروچيوس " بيدانه اذ ارام أحدهم التوغل في معلومات حقوق الدول والتضلع من دقائقها لكونه مأمورا سياسيا وغير ذلك يجب عليه ان يستطلع كتاب " وائل الشهير " الذي سبق عنه الكلام نظرا لايضاحاته وتفصيله وشروحه الواضحة .

اما مؤلفات " قلوبير " و " مارتر " و " هنترشلدون " و " لوي روتو " و " فلليمور " فانها وان كانت لا تخلو من المنفعة الجزيلة للطالب غير أن تأليف " بلونجيلي " و " قالوو " و هولزاندورف " ترجع عنها كل ترجيح سيما وان اثر قالوو الذي لا يزيد عن اربعة مجلدات قد احتوى على جميع الآراء الصائبة والتفاصيل الواضحة التي كانت تدور على السنة عموم مؤلفي الحقوق وهو اسهل كتاب يتوصل به الطالب الى معرفة كنهه مكنونات حقوق الدول



أما الأثر المنشور منذ أمد غير بعيد بقلم « هو لاندرف » الشهير  
استاذ القوانين في دار فنون المانيا سابقا ورافع شأن دار الفنون فيها فهو عديم  
المثال . كما ان تأليف فليكس واستاك لمن اعظم الآثار في علم الحقوق  
التي لا ينكر نعمها نظرا لسمو قدرها وعلو قيمتها .

ومع هذا كله فان الحقوق الدولية الخصوصية والحقوق الدولية العمومية  
لم ترتقيا معا الى منصات الرقي والفلاح الا عندما تألفت جمعية « الحقوق  
الدولية الخصوصية » ( SOCIÉTÉ DE DROIT INTERNATIONAL PRIVÉ ) في  
باريس سنة ١٨٨٠ التي اخذت بالبحث والمخابرات مع كل جهة من انحاء  
اوروبا وارجانها في كل ما يموذ على توسيع نطاق حقوق الدول الخصوصية  
دون ان تألو جهدا من الاستحصال على الأحكام الصادرة عن محاكم الدول  
المتعددة والممالك المختلفة وهي تبذل جهودها المستطاع في سبيل قيدها في  
سجلاتها وتفسيرها وشرحها ونشرها في جريدة مخصوصة  
وما زالت مثابرة على هذا الحال حتى ما مضى عليها رده من الزمان الا  
ونضرت زهرتها نظرا لسهولة ارتفاع العلم المذكور ونجاحه بواسطتها في  
اقرب آن . اما الوسائط التي اتخذها هؤلاء الفرنسيون لانجاح الحقوق  
الدولية العمومية فهي ليست اقل اهمية من التدابير المعقولة التي تذرعوها  
بها سعيا وراء ترقى حقوق الدول الخصوصية ذلك لأنهم لم يألوا جهدا  
عن تأسيس الشركات وتأليف الهيئات المتعددة في جميع اكناف فرنسا  
لأجل هذه الغاية كما انهم آو اعلى نفوسهم تأليف جمعية دعوها « جمعية  
تطبيق القوانين SOCIÉTÉ DE LEGISLATION COMPARÉE » ضمت اليها  
جميع اعظم الحقوقيين المنتشرين في اقطار اوروبا مع الرجال المتشرعين في القضاء  
من جميع انحائها لفحص القوانين المنتشرة من لدن الدول المتعددة وتطبيق

بعضها على بعض مع تفسير الروابط القانونية الدوليه وايضاها تفصيلا  
 تاما يحيط بنحوايا الأمور وظواهرها

اما التام هذه الجمعية فيكون كل ستة اشهر مرة في فصل الشتاء  
 تعلن من خلالها جميع ما جرى فيها من المذاكرات على صفحات الجريدة  
 المخصصة لها في ستة اعداد كما انها تنشر انواع الاحكام القانونية التي تضمنها  
 الدول المتعددة يوما فيوما ضمن مجلدين يسميان بمجموعة القوانين التي لا يحق  
 لغير اعضاء تلك الجمعية الاطلاع عليها بيد أنه يحق لمن يشاء مطالعة جرائدهم  
 المنوه عنها

اما عدم نشر قوانين الدولة العثمانية كافة في مجموعات هذه الجمعية  
 كسائر قوانين الدول فهو امر يسبب التهنيدات والكآبة والتأوهات لأنه  
 يذكرنا باثر ما تبقى من النتائج الوخيمة الناجمة عن مظالم السلطان الخلع  
 واستبداده التي ضربت على ايدي المؤرخين والقواد والخطباء والمعلمين  
 والفلاسفة والاطباء والساسة والكتبة والأدباء ضربة قاضية اخفت قلوبهم  
 وثبّطت عزائمهم حتى اصبح هذا العلم وغيره من العلوم العالية بمزلة عن  
 المتحررين المدققين والطلالين المجتهدين وهكذا باتت البلاد في سبات عميق  
 قضى نجرانها من الرجال الذين كان في وسعهم القيام بشروط هذه المهمة  
 الخطيرة لو لم تذهب بهم الوشاية وتداهمهم جيوش الجاسوسية التي خرقت  
 جدران المدارس في مصر الحميدي الباندي حتى تشقت شمل معلميها وتعلميها  
 الذين كانوا يخرجون منها قائمين بما اقتبسوه من المعلومات السطحية واستظهار  
 بعض الكلمات الاجنبية ما جعلهم ان يكونوا في غنى عن معرفة اللغتين  
 التركية والافرنسية معرفة تامة تحيط بدخائل الأمور وظواهرها حتى اذا  
 قضى الحال على احدهم بترجمة الأحكام القانونية من التركية الى الافرنسية



ومن هذه الى تلك جهل معاني الكلمات واستعمال التعميرات اللازمة بحالاتها الايجابية وارتكب من الاغلاط الفاضحة مالا يمكن اصلاحه بنظر هذا العالم الواسع .

يبد أننا لا نشكر ما لبعض الحقوقيين عندنا من المجد الباذخ والعز الشامخ كاستاذ الحقوق شهابزافندي الذي ظهر سنة ١٢٠٩ وتدفقت من بحر اذهائه مكنوز من المؤلفات وخزائن من الآثار مما جعله ان يفوق جميع معاصريه من علماء الشرق ويفوز بقصب السبق على كثير من علماء الغرب إذ أن ما أتى به من الآراء الثاقبة والمطالعات النافذة والشروح المفيدة بما يتعلق في بعض مواد جمعية تطبيق القوانين قد حفظه عندها ذكرًا عظيمًا وقد را فخيما سيما وان جميع بياناتها هذه لم تكن أقل أهمية من الآراء السديدة التي جاء بها المؤلف العظيم والمجاهي الشهير "لوي ده نو" احد اعضاء هيئة الاعيان ومدرس علم الحقوق في "دار الفنون في باريس" اما هذا الرجل العظيم الذي كان له الباع الطويل في اتقان الكلمات العلمية والفنية فقد اختصه الله بقوة الناطقة التي هي نعمة من جزيل نعمائه تعالى ما جعله ان يكون خطيبا بارعا اطنبت بديحه الخطباء من فوق منابرهما والكتاب حول مناضدها حتى طبقت شهرته الآفاق ودرنت في انحاء المعمور اما المؤلفون الذين حازوا الفخر الأثيل الذي كتب على الواح الدهور بقلم العصور فهم (لينينج) (وقانت) (ومونتسكيو) نظر المالحهم من الايادي البيضاء في خدمة الإنسانية التي اختصهم باشراف سمة دمتهم لأن يكونوا مؤسسي مدينة أوروبا الحاضرة وناشري لواء علم الحقوق فيها . سيما وان من استطاع كيفية انتخاب (لينينج) لمجلس "سيكوت" الملتئم يومئذ في القلمنك يعلم ما لهذا الرجل من علو الهمة وسمو القدر

ما جعل اسمه مخلداً وذكره معزاً عند السلف والخلف مدى كروا السنين  
وتداول الأعوام والأيام

### « بيانات مشاوري الحقوق »

لما كان مشاوروا الحقوق لا يتولون زمام المناصب الخطيرة التي  
تمدها لهم نظارات خارجية في كل دولة من الدول ألا بعد أن يتحقق لديها  
سمة اطلاعهم على حقوق الدول ووقوفهم على دلائل القوانين ومكوناتها  
التي هي محط اشغالهم ودستور أعمالهم ويبرهنوا عما لهم أيضاً من التجارب  
والحنكة ما جعلهم أهلاً للقيام بمب تلك المهمات الخطيرة المهدود بها اليهم  
كان جميع ما يبدوونه من المطالبات والآراء في لجج الابحاث والمواضيع  
المختلفة بهذا الشأن يمد منبعا للحقوق الدولية العمومية

بيد أن هذه المطالبات والبيانات والآراء كلها وإن لم يكن لها بعد  
ذاتها شأن عظيم نظراً لملل المأمورين النوه بهم فطرة نحو منافع الدول التي  
تستخدمهم لكنها لا تخلو في اغلب الاحايين من الأهمية الكبرى والتأثير  
العظيم سيما عندما يكادون الخواطر للأيضاح عنها رغم ما يصادفونه من المشكلات  
والمصاعب في وجوههم ولو كان ذلك منافياً لمقاصد الدول المنتهين إليها  
ومخالفاً لأمالها الطامحة حباً باظهار الحقيقة من كوامنهم اليس الا فمتبرحين  
منبعا مهما تسخرج منه قواعد حقوق الدول حقائقها الراهنة كما يتبين ذلك  
من المثل الآتي وهو :

لو وقع اختلاف بين دولتي فرنسا وبلجيكا آل بمشاور حقوق بلجيكا  
الى بيان مطالباته الاعتراضية على الدولة التابع لها كما أدى الحال بمشاور  
حقوق فرنسا لدحض ادعاء دولته بدليل انه مغاير لأحكام قواعد حقوق



الدول . لكات المطالبات التي اوضح عنها هذا اعظم شأننا واجدر وثوقا من تلك . وذلك لأنه ليس من المعقول ان يحتفل وقوع هذا الاعتراض استرضا لدولة كدولة بلجيكا التي لا يذكر اسمها في جنب اسم فرنسا كل الذكر

هذا وما كانت جميع هذه الأبحاث والشروح التي خضنا غمارها ليست الا عبارة عن تمهيد للحقوق الدولية نستأنف الخوض الآن في عباب اقسام هذا العلم المنقسم الى ثلاثة اقسام اولا : الشخصية ، ثانيا : المواد والأموال ، ثالثا : التعهدات والمقاوالات الدولية ، التي سيأتي الكلام عنها باسهاب في هذا المجلد وما بعده :



## القسم الأول

### الشخصية الدولية

ان الدول بحد ذاتها تعتبر كشخص معنوي لا يتجزأ . تشكل هيئة المجموع وتضمه رابطة الحقوق والمنافع المشتركة على الإطلاق دون ان يكون تابعا لفرد من الأفراد على وجه الأفراد مثلا :

اذا قلنا دولة انكلترا والبانق الثماني والمدرسة الكلية يفهم ان جل ما نقصده من الكلمة الأولى هو مجموع الافراد التابعة لانكلترا كافة لامدائنهم وصورهم وجبالهم وانهارهم . كما يفهم من الثانية جميع موظفي البانق من كتبة ومحاسبين وغيرهم لا الامت والرياش التي يحتويها . ومن الثالثة الاساتذة والطلاب ليس المكان فكل من ذلك يعتبر بنفسه كهيئة تشكلت من افراد مختلفة انحصرت جميعها بشخص واحد معنوي لا يقبل التجزئة والتفريق من حيث المجموع . هذا ولما كانت الحقوق العمومية حقوق جميع الدول التي هي بمثابة رجل معنوي كان يحق لكل منها الادعاء على من يتجزأ على الأجهاف بهذه الحقوق مثلا : اذا حدثت جناية ما كإدانة القتل لأحد افراد تبعهم ادون ان يقتص من مقرها وقلالأحكام القوانين الموضوعه تصبح حينئذ حياة الأفراد كافة معرضة للمخاطر والمهالك كما تنسب حقوق الدولة التي هي بمثابة شخص معنوي عرضة لكل اجهاف وتككيل

اما كلمة الشخص المعنوي او الهيئة القانونية الدولية فانها تطلق على الدول المتعدنة ولا تعم الأقوام المتوحشة وعشائر البادية والفرق السياسية والشركات التجارية والجمعيات الروحانية ولا الأمم القاطنة في الأيالات والأصقاع القائمة تحت حماية الدول وادارتها الأجرانية .



وقد رأينا من الواجب قبل ان نشرح الاسباب التي آلت بالحقوقين الى اطلاق هذا التعبير "الشخصي المعنوي" على الدول ان نبحث في تفاسير الكلمات المدرجة في الاوامر الرسمية والنشريات المتعلقة بالتاريخ والحقوق العمومية وتعيينها تعيينا تاما لننتقل منها الى البحث في مسألة مهمة كان لها تأثير عظيم في قواعد الحقوق الدولية لاتخاذها اساسا لتبدلات السياسية الحادثة في اوروبا منذ امده غير بعيد وهي القومية والملية (PRINC. DE NATIONALITÉ) فمن المعلوم المقرر لدى الخاص والعام ان الكلمات المصطلح عليها عندنا بقومية ونوع . وقوم وطائفة . وزمره . وشعب وامة . وملة . واهالي التي معناها في اللغة الافرنسية : NATION, ESPÈCE, RACE, PEUPLE, NATIONALITÉ هي عبارة عن تميزات مخصوصه قد استعمل الكثير منها بمعنى الآخر في اعظم المؤلفات واحسن آثار العلماء المحققين في العالم الاوروباي بيد أن استعمالها هذا قد ادى الى انجاث وشروع خاض في عبابها المؤلفون والفلاسفة المدققون حتى تفرقت كلماتهم واختلفت آراؤهم وزاغ أغلبهم عن سوا السبيل سيما الطبيعيون لابل اساطين علمائهم الذين استعملوا في تقسيم المواليد الثلاثة كلمة "النوع" ESPÈCE واصلقوها من ثم على الهيئة البشرية بداعي انها من هذا القسم وعرفوا عنها بما يأتي "النوع البشري"

على ان هذه الكلمة لا تكفي لتعريف عن المخلوقات البشرية بأسرها سيما وانها لا تأتي بالغرض المقصود والمعنى المطلوب وذلك لانها اشترطت على ان يكون البشر بأسره في كل شكل واحد وهيئة واحدة لا يتناقضان رغم اختلاف البقاع والبلدان مع انه قل من يجهل التناقض الحاصل بين الافراد البشرية بكمليتها نظرا لتأثيرات الاقاليم او سائر الاحوال الطبيعية فيها . والدليل بسيط لا يحتاج لبيان سيما واننا لو القيمة نظرة على افراد

الامم والاقوام المنتشرين على قمم قنقاسية الناحية اطراف القوم ويا في  
الموغول الشاسمة واسط افرقيا الحارة وسفوح امريكا المعتدلة لتبين لنا  
ذلك التناقض العظيم لاثنا على ملامح وجوههم وظهر لنا البون الشاسع  
متجلبا على جبينهم واتضح لنا الفرق الكبير ذالا على هذا اللفظ المدغم  
في مطاوي العالم فلذلك كان يجب تقسيم النوع الى قسمين: الجنس والقوم  
فيطلق الاول على المخلوقات والهيئة البشرية عامة والثاني على النوع البشري  
خاصة لتعلم اساسية النوع من فرعية القوم اذ انه لا يعزب عن نيرة كل  
بصير ما آل باساطين العلماء وحكما. الاخلاق الى الخوض في مضمار المناقشة  
والجدال فيما اذا كان الانسان مخلوقا من نسل آدم عليه السلام او من  
نسل آخر غير هذا حتى قامت الموضوعات ووقع الاختلاف والانشقاق بين  
دكتين من اركان الفلاسفة الذين اتخذوا هذا الموضوع محالا لا قلامهم مقام  
بينهم داروين يبحث في اسرار الطبيعة وماديات التكوينات ويتوغل في  
دقائق الامور المعويصة والتبعات العميقة في عالم الكائنات ويتورط في  
تعليل الوجود وكيفية خلقه المخلوق حتى زاغ عن طريق الهدى وجادة  
الحق لحتمه على وجوب اعتبار الانسان من فصيلة القرد فتدرج يادى ذي  
يد في مدارج الحياة التي اخذ يرتقي فيها يوما فيوما حتى ما تحولت الادوار  
وتداولت الأعوام في القرون والأعصار الا وكان معتليا روائي  
المدنية والحضارة التي نحن فيها الآن. غير أن ما اتي به ذلك الفيلسوف  
الكبير من الدلائل والبراهين تأييدا لصحة دعواه تكذيبا لشواهد الحقائق  
الصادقة التي كشفت النقاب عن الاسرار العظيمة المظوية وراء حجب  
الاجيال المتطاولة كمظيم البيان ونفيس الآثار والماديات المتروكة لنامثالا  
نحذيره عن الاسلاف لتكون مدعاة للاعتبار وحجة دامغة على ما انطواوا



عليه من الادراك والذكاء الفطري قبل ظهور التاريخ في الأرض .  
 هذا ولما كانت شعوب آسيا اقرب الشعوب الى الايمان بالخالق الواحد  
 الديان لم تمر آذاناً صاغية وقلوباً واعية لمثل هذه الاباطيل التي اذاعها  
 دارون وغيره من فلاسفة الطبيعيين بل بقيت متمسكة بعري الدين ومعتقد  
 بما أنزل الله تعالى في كتبها المقدسة المشيرة على اختلافها الى خلق الانسان  
 من آدم وحواء عليها السلام .

اما شعوب أوروبا فكثير منها من يعتقد بصحة ما الميع اليه دارون  
 وخلافه من فلاسفة الطبيعيين الذين يتخذون التناقض الموجود بين ذنبي  
 افريقيا واقوام أوروبا شاهداً صادقاً ودليلاً واضحاً على صحة دعواهم  
 الأمر الذي تكذيبه الحقيقة الساحمة بيهان بسيط وهو انه : اذا اعتبرنا  
 ان افراد النوع البشري لا تتبل التبدل والتغير بحسب ما هيئتها وطبيعتها  
 لا ننكر ما لتأثيرات الأقاليم والاحوال الطبيعية من التأثير المؤثر في  
 حصول التبدلات والتحوللات فيها بسبب التناقض الموجود بين  
 الاميركاني والانكليزي الجذر بتفريق الواحد منهما عن الآخر . مع ان  
 الاميركانيين فريق من اولئك الذين هاجروا من انكلترا اسعيا وراء الرزق  
 من زها ، جربوا حدث من خلالها هذا البون العظيم ظاهراً على عسلانم  
 وجوههم وسيماهم ، مفرقا الواحد منهم عن الآخر تفريقاً تاماً يزيل كل  
 تشابه يدل على وحدة عصيتهم القومية في هذا يستدل بان الاحوال الطبيعية  
 التي تطرأ على النوع البشري ونجعله هدفاً لتأثيرات الاقاليم والاصداع  
 تكون سبباً مدعوماً بتفريق العصبة القومية عن الجنسية .

هذا ولما كانت القومية تنجم من التأثيرات الطبيعية الاقليمية وكانت الملية  
 ناشئة عن التبدلات والتحوللات التاريخية كان اتخاذ العصبة القومية اساساً

لتشكيل دولة من الدول غاطا فادحا كما سيوضح ذلك من الابحاث الآتية .<sup>(١)</sup>  
 اما كلمة زمرة فتطلق على فئة تشكلت من افراد قليلين واما امة  
 فتطلق على جماعة ضمتهم رابطة الدين وجمعهم وحدة الكلمة نظر الاشتغالها  
 على الروابط الروحانية المتعقدة بين التابع والمتبوع كالامة الاسلامية مثلاً .  
 اما كلمة ملة فقد اختلفت في تعريفها إلا أنها غير ان المطالعات والبيانات  
 الطويلة التي اوردها أعظم المؤلفين في هذا الباب هي عبارة عن أن هذه  
 الكلمة لا تطلق الا على جمعية تألفت من افراد جهة جمعهم رابطة وحدة  
 اللسان والاستعداد الطبيعي والتركيب الجسمي والمنشأ والحاسات والمنافع  
 المشتركة تحت لواء قانون واحد .

فبناء على هذه الأيضاحات يجب ان تكون الافراد من قوم واحد  
 تعتبر ملة واحدة وأما القوم فقد يكون من ملل متعددة وقد كان الاوروبيون  
 في بادىء عهدهم يسمون بكلمة «ملة» عن الدولة حتى اوائل هذا العصر  
 مطلع النور ومصدر الرقي اخذوا بتفريق الواحدة منهما عن الاخرى  
 غير ان هذا التعبير وأن كان نجد ذاته منفصلاً عن ذلك في جميع الممالك  
 العثمانية لكن استعماله بقولنا الملة الاسلامية والملة الارمنية والملة الرومية  
 كان غاطا فادحا إذ أن اطلاق كلمة الملة على الأمة الاسلامية من المفوات  
 التي لا يمكن اصلاحها وذلك لانه يشترط على الافراد التي تروم اعتبارها  
 من ملة تنمى اليها أن تبذل جهدها المستطاع في سبيل الحصول على

(١) ان تشكيل الدولة العثمانية من ملل ونحل مختلفة كروم وارمن وعرب وتوك  
 وصرب وبيلغار وارثو وطرزوك ومرتو سبالة وخمسة وعشرين سنة عليها دون أن تنزع  
 اركانها القائمة على وجود تلك الملل والنحل فيها لا صدق دليل يؤخذ على عدم ارتباط  
 العصبية القومية بالعصبية القومية .



الاصناف المنزه عنها آنفا ولا يقضي عليها معرفة لغة تلك الامة فقطوبنا»  
على ذلك قل ناظر خارجية ايطاليا الأسبق «سنوردماذيني» في خطاب  
له ما يأتي : «اذا كانت العواطف المليية الشريفة لم تتمكن من القلوب ولم  
تتأصل في النفوس ولم تبرز من حيز المدم الى عالم الوجود عبثا نحاول  
تشكيل المليية الحقيقية من سائر الاصناف» وصفوة القول هي أنه لما  
كانت العصبية القومية رابطة طبيعية والعصبية المليية رابطة سياسية  
وتاريخية كانت الملة غير الدولة والدولة غير تلك

اما كلمة «PEUPLE» - شعب - فتطلق على افراد دولة لم يختلطوا بغيرهم  
يقطنون بلادا ومقاطعات على وجه الانفراد هذا ولما كانا درجنا هذه التفاصيل  
كلها لاشتمالها على تفسير المعاني الغنية للأيضاح عن التعبيرات المذكورة  
نتمرغ الآن للبحث في العصبية القومية التي كثيرا ما مر ذكرها في  
مناق هذا الموضوع دون ان نعلق عليها بمضا من الشروح فنقول : انه  
منذ مدة مديدة لا تربو عن الخمسين عاما اخذت مسألة العصبية  
القومية تدور دورتها السدموية في شرايين اوربا وهي تمتد دورا  
فدورا من مشارقها الى مغاربها نظرا لاهتمام نابليون الثالث فيها وانها كما  
بتوسيع نطاقها ونشرها في اقطار المغرب وامصاره حتى استفحل امرها  
واشتدت قوتها في الازمنة الاخيرة اتجهت عندئذ اليها عموم الافكار التي  
رضخت الى وجوب تقسيم الممالك الاوروية على سننها وهالك تقسيمها :  
و ( UNION SCANDENAVE ) ( UNION LATIN ) و ( PANSALAVISME )  
( PANISLAMISME ) و ( PANGERMANISME )

اما هذه التعبيرات كلها فهي بمعنى ان تكون اقوام السلاف والجرمان  
واللاتين والاسقوندونفيا والاسلام مرتبطة كل منها بمرکز اداري

مشترك يعود لحفظ كيان عصيتها القومية.

على ان رابطة العصاية القومية عندما وان كانت موثقة المعرى بنظام الخلافة العظمى منذ اوائل الازمنة لكن لما كانت الحكومة عندي قبلا مطلقة وكانت منافعها مقيدة بسلاسل الحكم الاستبدادي الحميدي لم تتمكن من التذرع بالوسائل اللازمة لحصولها على تلك الغاية الكافلة بتقويم اودها حفظا على حياتها السياسية. اما اليوم فيفضل الدستور يعق لها ما يحق لغرها من الدول العظمى من جمع اقسامها المشتقة تحت لواء الخلافة وضم اجزائها بعضها الى بعض تنمة لا كمال عصيتها القومية هذا اذا كانت لا تنثر في طريقها على كثير من العقبات التي اقامتها الدول في وجهها من الحصول على منافعها من هذه الوجهة السياسية التي لم ترد على خاطر المسلمين بعد (١) اما هذا التمييز - بالاسلاوي - الاتحاد السلاوي - فيصدمة التعريف عن رابطة اقوام السلاوي مركز مشترك يؤمن من منافعها وخصوصاتها السياسية بشرط ان تكون عموم السلاوي المقيمة في اوستريا وجبل الأسود مع من كان قدامتها على ضفاف نهر "طوله" من الحكومات كاصرب والبنغار منتمية في اساس عصيتها القومية الى روسية خلا ان الفرق السياسية التي كثيرا ما بذلت النفس بعد النفيس في سبيل تأمين هذا الفكر المأخوذ اساسا الى المعاملات

(١) لوافق المسلمون على جعل الامر كزيرة الادارية والسياسية لامركزية فدية تجدها رابطة الحقوق الشرعية بعري الخلافة واعادوا لذلك جمعيات تقوم بموجب هذه التكاليف لكان اول واجب يجرونه هو تأسيس كليات كبيرة تجمع بين الهندي والراكشي والتوفسي والكردى والعراقي والافغانى والسورى والافغانى والبدوي والاسلامبولي لوضع الجير الاول من الاتحاد الاسلامي الذي لا يقوم للعالم الاسلامي قائم بدونه.



السياسية في هذا الباب قد الجأت روسيا للتكول عن مقاصدها فخابت آمالها وانتاب ما لها الى ما لا تشهيه .

مع ان معاملات البغار لروسيا من الامور التي يجب تفحصها وتدقيقها طلبا للوقوف على الحقائق الكامنة في الامور الدولية فضلا عن وجوب اتخاذها دليلا صريحا على دحض الادعاء القومي المزعوم بنظر الدول خيالا موهوما سيما لدى منافعها الخصوصية والسياسية التي كثيرا ما الجأت البغار رغم العصية القومية لتتجاهر بالمدوان وتناديها فيه تجاه روسيا التي سفكت دماء الكثيرين من رجالها وحسرت القناطير المقطرة من الذهب الرنان في سبيل استقلالها وانفصالها عن الدولة العثمانية لا كبر دليل يؤخذ على تأييد ارجحية المنافع الدولية وتفضيلها على سائر الامور . وهكذا بينما كانت ايطاليا ايضا منقمة الى ايالات عديدة وكانت تلك الايالات المتاخمة الى فرنسا ك - لومبارديا وونديك وجزيرة ساردينيا تابعة لأوستريا ورومه وتوابعها مرتبطة بحكومة البابا الجبائية النابوية . و نابولي وسجليا تابعة لمملكة نابولي وطوسقانه وبارمه ونواحيها لك ادوية بارمه اخذت تفرغ جهدها المجهود باسم العصية القومية في سبيل عقد الاتحاد الايطالي القومي بينها وبين تلك الايالات الفاقدة للقوة والسلطة بمساعدة فرنسا ايها حتى توفقت لتركيز قواعده . وتمكنت من ثم بفضل الدولة المذكورة التي مدت اليها يد المعونة والاسعاف من قلب تلك الحكومات الى حكومة واحدة اقامت عليها دعائم مملكتها الحاضرة ضامة اليها جميع تلك الايالات المنداعية الاركان . بيد ان فرنسا لم تسلم اليوم من المشاكل السياسية والطوارق الزمانية التي كثيرا ما صيبت عليها الاتفاق الثلاثي من عداوة ايطاليا لها . كما واننا نتخذ شكلا

أعبر أطورية ألمانيا الحاضرة حجة دافعة على تأييد صحة ادعائنا هذا ودليلاً  
 فيراً على وجوب اعتبار ذلك الفكر من الخيالات المنشورة في رق الأوراق  
 على أنه واجب الله لو اقتضى تشكيل الدول وتأسيسها على العصبية  
 القومية ووجب من جراء ذلك إلغاء التسميات الدولية الحاضرة واستبدالها  
 مثلاً بحكومات متفرقة تشكلها الملل المنتمية إلى الأقسام اللاتينية بناءً  
 على الاتحاد اللاتيني - UNION LATINE - لصبت عليهم السماء سوط  
 عذاب من قبائل البوارج وقذائف المدافع وقذفت بهم في سجين وامطرت  
 عليهم حجارة من سجيل تندكدك من جرائها الحصون والصروح وتتهم  
 المعاقل والتصور. غير أنه لا يمكن حصول ذلك البتة طالما كان متوقفاً  
 على مسألة الدول بعضها إلى بعض وعلى رفع الخصام من بينها واستتباب  
 السلم والأمان في أرجائها الدانية والقاصية وإلغاء الحروب من مبادئها  
 التي تقوض أركان العمران واتخاذ العدل ديداناً لها والحقانية حاكماً عليها  
 وهذا الأمر صعب المراس لا يوم من من يوانقهما دامت القوة القهرية  
 أساساً للمعاملات الدولية بأسرها.

ولما كان ذلك كذلك كان اتخاذ العصبية القومية أساساً لتشكيل  
 الدول والحكومات<sup>(١)</sup> لمن الأمور الموحدة بالشعوب والأقوام لأعمال  
 السيف في أحشاء بعضها دون أن تدع مجالاً لإقامة منار العدل بينها فيكون  
 رحمة القضاء على الناس رحمة النار للمارب من الرضاء كما يكون زمام  
 الأمر المقبوض عليه ممن اجتاز البلاد واجتاح الأصقاع دائساً تحت اقدامه  
 كل أمة على السواء طامة كبرى وبلاء مبرماً على سائر الشعوب إذ لا يمود  
 بوسع إحدى الهيئات المشتركة الدولية الوقوف في وجه تلك الدولة

(١) كالاتحاد البلقاني مثلاً



المكثلة بالكليل المجد والانتصار ابتغاء التزامها حدا تمنعين به درجة ارتقائها<sup>(١)</sup> ويتحدد فيه نطاقها الأمر الذي يؤول بالمرء انفي ذلك الفكر المثير باتخاذ العصبية القومية اساساً لتشكيل الهيئات الدولية نظر الما يظهر من الأضرار الجسيمة والتعديت المظلمة ما يدهش العقول ويرعب القلوب وحسبنا ان نأخذ دليلاً على ذلك معاملة المانيا للدنمارك والحكومات البلقانية للدولة العثمانية<sup>(٢)</sup> فنقول انه من المعلوم المقرر لدى العارفين ان ايمبراطورية المانيا وان لم تشكل ممالكها المترامية الأطراف الا بعد ما اتخذت العصبية القومية اساساً لها كما اعلنت . بيد انها لم تلزم وجها من وجوه الحق في جميع اعمالها الدولية ومعاملاتها السياسية ولم ترعو عن بذل ما في وسعها من الجهد الجهد في سبيل الحصول على مطامعها الطامحة الى «دوقية هولشتاين» من اعمال الدنمارك التي لم تسلم من يدها المغتصبة حتى احتلتها كرها بدعوى انها من الاجزاء المتممة لعصبة القومية فكان احتلالها كحلول الصاعقة على الدنمارك التي كثيراً ما تطلب في تشكياتها المادلة ومطالبها المنحقة استرجاع اياها المغصوبة منها عنوة وقمراً دون جدوى تؤدى بها الى الحصول على مبتغاها طلباً لاحقاق الحق وازهاق الباطل وبناءً على هذا خطب الموسيو «نير» امام برلمان فرنسا سنة ١٨٦٦ خطاباً انيقاً لهجت به جميع الجرائد بين فيه مطاوي ذلك الفكر الكامن في معنى «القومية والملي» في اوربا وحتم على انه خيال يسرح في عالم التخيلات والاهام قد اتخذته الدول آلة لاجراء معاملاتها السياسية تأمناً مقاصدها

(١) كظواهرات الدول البحرية في الحرب العثمانية البلقانية امام «التيكاري» لوضع

حد فاصل تجاه مطامع جبل الاسود في اسقودره (٢) سنشككهم عن الحرب العثمانية

البلقانية بأسباب في باب الحرب صكاً بينافي غير هذا الوضع

الخصوصية ليس الا وكذلك قد المع غيره من حكما الاخلاق للضرر  
الناجم عن انقسام النوع البشري الى ملل مختلفة جمعها رابطة العصبية  
القومية تحت منافع مشتركة كما تقدم مقرراتها من الامور الموحدة الى  
قادي الشعوب والاقوام في العدوان وحل روابط التعاضد والائاخاء المتقدمة  
فيما بينها فبا هذا لو صحت هذه الاحلام ونضجت هذه الآمال لحصلت  
النتائج المطلوبة مدعومة بقوائد لا تحصى ومنافع لا تدخل تحت عدد  
وحسبان غير انه لم يكن لهذا الفكر نصيب من الحقيقة أكثر مما كان لذلك  
تأثير في عالم الاوهام

هذا ولما كان من المعلوم المقرر لدى الخاص والعام ان لا بد للدول  
من شروط اساسية تتخذها حفظا على كيانها من شوائب الانقراض رأينا  
من الواجب ان نبدي شيئا في هذا الباب قائلين ان الدول هي عبارة عن  
هيئات سياسية مستقلة جمعتها الوحدة السياسية ووجدتها رابطة الاجتماع للنشر  
لواء العدل وتوطيد دعائم الأمن والانضباط في ممالكها الواسعة الاكفاف  
وحفظ العلاقات والمناسبات المتبادلة بينها وبين سائر الحكومات (١)

فن هذه الايضاحات يظهر جليا للمستقصي السياسي ان الفكر  
القاضي بوجوب اتخاذ الملية ركنا في اساس الدولة التي ينبغي تشكيكها  
لم يتأصل في عقول ائمة اوربا ولم يصادف موحدا حيا فيها الا في القرون  
المتأخرة غير ان الاساس المتخذ في اوائل الازمنة الى تركيز دعائم الدولة  
الجديدة المهدفة كل العدل المبين لا غيره . وعلى هذا نقول انه لما كان البون  
شاسعا بين القوة الفعلية والقوة الجسمية اللتين وهبها الخالق منذ الخلق

(١) ان التشكيلات السياسية الدولية « DROIT CONSTITUTIONNEL » قد

اتخذت اسما لعالم مخصوص



لكل فرد من افراد الهيئة البشرية على اختلافها كانت احكام قاعدة " الحكم لمن غلب " التي نرى تأثيرها الموثر في الحيوانات الضارية اقوى تأثيرا من تلك في جميع المعاملات البشرية .

وبناء على هذا قد اصر الفيلسوف " داروين " في جميع اتجاهاته العلمية والفنية على ان المواد الحيويه لم يثبت وجودها في الموائم البشرية والحيوانية والنباتية الا بناء على دوام شبوب حرب زبون بينها ليس الا (١) غير ان ما يميز الانسان عن غيره من المخلوقات المنتشرة في عالم الغرائب والعجائب هو اختصاصه بأشرف سمة الا وهي العدل

اجل كيف لا واننا واثم الله لو نظرنا في مجاهر الحقيقة وارصادها الى حياة الاجيال الغابرة منذ خاتمة الخلق لرأينا من خلالها الاقوياء تغلب على الضعفاء والضعفاء تابعوا الى من كان اقوى منها دعمه واعظم منها سطوة سميا وراء محافظتهم من التمديات والاضطهادات حتى قام بينهم القوي العتيدي بحكم بقوة من انضم اليه من هو لاء ويا امر وينهى ويجازي ويعفو عن يشاء وهو يشن الغارات والغزوات على مجاوريه ابتغاء توسيع نطاق سلطته وتأيد شوكره حتى ماضى عليه مدة من الزمان الا وتمكن من تعزيز قوة حكمه وتركيز مباني حكومته على قواعد العدل الراسيه . واطاق من ثم عقال امته من مناطق الجهل والوحشية وفسح امامها مجال المدنية والرفق وجدد سريلها الى ان تطايرت شهرته في الافاق اخذ يتهاقت عليه المظلمون ويتناشده المتداعون وهو يقوم ما تأود من اخلاقهم وما اعوج من اعمالهم ويزيل ما انتشر بينهم من الشنات وما تولد من المشاغب والاختلافات ويفض ما حدث بينهم من الدعاوي والادعاءات طبقا لأحكام ما وضعه من القوانين

وما سنده من الشرائع والنظامات الى ان رضخت الى حكمه الشعوب  
وتحطمت حول عرشه النيجان فلا جرم ان يكون قد احرز من جراء هذا  
كله الصفة الحاكية الجديرة باعلاء كلمته ورفع اعلام سيادته نظرا لاعتباره  
كحاكم مطلق في قومه

فعلية اذا تولى احد الناس زمام السلطة وارتقى اريكة الملك في مملكة  
نشر فيها اعلام الحق ورفع عليها منار العدل وجب اعتباره كشخص مقدس  
يكرس حياته في سبيل خدمة من تولى امورهم من اعياد وهو يولي  
منهم من يشاء على سائر البلدان والاصقاع حيا بالوصول الى سدة المنتهى  
من هذه الغايات وتهد سبل الراحة والأمان ذلك لمحافظة حقوق الخاص  
والعام وتثبيت دعائم العدل وتأمينه من طوارق الزمان

غير انه اذا تأمر وتكبر وتظلم وتجب وخضب بدماء بالدماء وشوه مسيرة حياته  
بضروب من الخيف وانواع من الظلم فظلمته بان عباد الله قطيعا مبددا كانتعاج  
يشري ويباع بال او بدقيق ويذبح ويبادى الجزارين اوسيوف الجلالدين  
سقط من اعالي عرشه الملطخ بدماء الارباء الى الحضيض وهو يئن تحت  
صاحلة سيف الله المهيمن الجبار .

فبناء على ما تقدم بيانه من الشروط الاساسية وما سبق درجه  
من الشروح الطويلة يتبين لكل ذي حجة " ان العدل اساس الملك " .  
بيد انه لما كان لا بد لكل دولة من الدول من ان تحكم على بلدان  
ومقاطعات شاسعة الاكثاف اعدت لتكون مقراتها ومحطات اجراء احكام  
حكومتها تحت ادارة رئيس يسوسها وهو ينوب عنها تجاه سائر الدول  
ليعرب عن افكارها ويحقق آمالها ويقوم باستيفاء حاجياتها ولو ازمها كانت  
انواع المساواة الناجمة عن اجراءات الحكومة الناجمة عن الدولة



المنتمية اليها كيان الافكار والآراء واستعمال انواع الحقوق على اختلافها  
لا تتجيب الحكومة المنوه عنها بل تعود الى مجموع الافراد الكافلة بتأليف  
الدولة المذكورة وتشكيلها . ولذا اذا اضطرت الحكومة لأعلان الحرب  
على احدى مجاوريتها من الدول بناء على وجوب الاسباب الموحية الى ذلك  
ينبغي على الافراد الذين وان لم يعلموا كنه تلك الأمور أن يشاركوا  
دولتهم في السراء والضراء ويمدوها بالمال والبنين . إذ أن جل ما تبذله  
الحكومة من الجهد المستطاع في سبيل تأييد قوتها واعلاء شأنها هو لتعزيز  
كل فرد من افرادها ولذلك يقتضي على كل واحد من تلك الافراد  
الاحتجاج على كل من يقصد الايقاع بعلو شرفها وسمو قدرها <sup>(١)</sup> وبناء  
على ذلك قال الحكميم الشهير "Montesquieu" - مونتيكيو " الحكومة  
مرآة الشعب " ذلك لانها تمثل مجسم للدولة المنتمية اليها والناطقة عنها .  
أما بقا دولة من الدول في عالم الوجود وسلامتها من شوائب الانقراض  
فيتوقفان فضلا عن الشروط المنوه بها على جسامتها ايلاتها وضخامة قوتها  
وعظيم صولتها الجديرة بتأمين حقوقها ومنافعها وحفظ كيانها وبمحافظة استقلال  
من يشككها من افراد الهيئة البشرية بأسرها . <sup>(٢)</sup>

(١) اتفق ذات يوم ان احد زوار الفرنسيين الذين اتوا الى ايطاليا بقصد زيارة  
" البابا " تفوه بكلمة تحقير من قبل مؤسس الاتحاد الابيتالي " ويكتور امانيه ل " .  
كان البعض منهم هتف قائلا " فليحي البابا " سدا لثناياليون هذه العامة اعانة تقس شرف  
الامة الحاكمة واحتجوا حالا على الفرنسيين في كنيسة " برانثرون " ومحلات اخرى  
غيرها احتجاجا عظيما برهن عينا عندهم من حب الوطن وصدق البدأ ما جعلهم  
ان يكونوا مثالا مضروبا

(٢) اذا وجد حكومة صغيرة كـ " سان مارينو " مثالا لا تربو قوتها العسكرية  
على الثلاثين نفرا لاتؤخذ دليلا على عدم وجوب اعتبار القوة اساسا لبناء الدول إذ ان

### تعريف الدول

لما اختلفت آراء المؤلفين وتباينت اقوالهم بالضالة التي كانوا ينددونها والمذارة التي كانوا يتفقون عليها الا وهي التعريف عن الدول اقتطفنا من احاديث المجانين واطائف شيوخهم ما يأتي :

قال ابو الحقوق هو فوفو غروچيوس الروسي : « ان الدولة عبارة عن جمعية يتصد من تأليفها محافظة مؤلفيها الافراد بوجه قانوني تأميناً للفوائد المتبادلة بينهم »

وقال غيره من المؤلفين وهو واتل الشهير : ان الدول او الملل عبارة عن جمعيات تألفت من هيآت سياسية تشكلها اشخاص عديدة حصرت جميع قواها باسمي الخيث وراء تأمين منافعها الخصوصية تمهيداً للطرق المؤدية بها الى الرقوع في نخبوحة العيش والرفاه وسعادة الحال .<sup>(١)</sup> [غير ان واتل قد ارتكب خطأ في هذا التعريف من جراء استعماله لفظي الملل والدول بمعنى واحد .]

وقال كلوب : « ان الدولة عبارة عن جمعية تألفت من هيآت واشخاص

استقلال هذه الجزيرة حتى هذا الحين ودوامها سالمة من شوائب الانقراض يأتان عن عدم احراز الاهمية السياسية الجديرة بارتباك افكار الدول بها وذلك لكونها قليلة العدد كما تقدم . مع ان ثيودوريون يونانبرت الشهير كان كاف الذين كانوا يترأسون عليها ويديرون امورها ومهامها عندما استولى على ايطاليا بأن يقبلوا يجعلها مملكة مستقلة بعد ان وعدهم بالخاق بعض الايالات بها فرفضوا ذلك بتاتا وكان هذا الرفض سبب حفظ كيانها وبقائها مستقلة حتى هذا الزمان .

(١) « Les nations ou états sont les corps politiques ou sociétés des hommes qui recherchent leur bien être et leurs avantages communs en réunissant leurs forces . »



معنوية جميعتها ابطلة الوفاق ابتداء حصول السلامة العمومية تحت تابعة متبوع بسوسها ويدير امورها وشؤونها في مقاطعة اتخذتها محلا لأقامتها ومقر الادارتها كعائلة جميعتها عصبية اقرباة تحت اواء الوئام .»

وقال حسن فهمي باشا الشهير في كتابه المدعو تلخيص حقوق الدول :  
« ما هو داه : ان الدولة عبارة عن شخص معنوي يمثل من حيث المجموع هيئات مختلفة وحدتها رابطة العادات والحسيات والمنافع العمومية لتكون تابعة لحكومة مكلفة بأجراء القانون وتنفيذ احكامه فيها »

هذا ولما كان الاتحاد في العوائد والحسيات شرطا من الشروط المالية الدولية كما ذكرنا آنفا كان اعتبارها من الشروط المتخذة اساسا لتشكيل دولة من الدول غلطا فادحا ومما يزيد في وضوح هذه الحقيقة الكامنة في هذا التعريف الذي اطنب به المؤلفون واسهبوا عنه في كتبهم وموافاتهم الزاهرة هو غياب معنى الدولة والملة عن مداركهم السامية اذ ان الدولة غير الملة والملة غير هذه . على اننا لو افترضنا ان دولة كدولة النمسا التي تتشكل من اشخاص جمعة لم ينتموا الى ملة واحدة كدالماسيا والمجر والسلاو وفروات ووجه لما ولم تجمعهم وحدة العادات والحسيات ولا المنافع الخصوصية التي تختلف بنسبة اختلاف العصبية القومية بينهم لا يقتضي وجوب اعتبار هذه الشروط واجبة على كل دولة من الدول

فعلية كان من اللازم ان يكون هذا التعريف على هذه الصورة  
( ان الدولة عبارة عن شخص معنوي يمثل من حيث المجموع هيئات فيها الافراد وحدتها المنافع العمومية لتكون تابعة لحكومة مكلفة بأجراء القانون وتنفيذ احكامه فيها )

وخلاصة القول ان جل ما يفهم من مندرجات هذه التعاريف كلها

هو أن وجود الدولة وعلو شأنها واحراز مكانتها وحفظ كيانها لا تقوم الا على الوجوه الآتية وهي :

اولا يجب عليها اذا رامت تأمين بقاءها واستقلالها ان تكون على جانب عظيم من القوة والسلطة ما يجعلها مظهرا للرعاية والحرمة والاحلال ثانيا . - لما كانت الدولة تباردة عن جمعية تألفت من افراد وحدتها المنافع العمومية المشتركة وحصرتها بشخص معنوي واحد كان من الواجب ان تعهد بإدارتها السياسية الى رئيس يسوسها باشتراك هيئة اخرى تحسن تدريبها لتكون دليلا في جميع المعاملات .

ثالثا . - يجب ان تتشكل من الاقاليم الواسعة والاراضي الشاسعة الاكثاف

رابعا . - يشترط ان يكون العدل والاقدار ومكارم الاخلاق وحسن الطباع اساسا لجميع معاملاتها الجارية .

هذا ولما كان وجود دولة من الدول خارجة عن حدهذه الشروط اسرا مستحيلا كان تأليف الجماعات الغير المنظمة التي لم تقام قواعدها على متين هذه الاسس المنوه بها بقصد تأسيس دولة منها لمن الافكار الباطلة التي لاحاطت تحتها وذلك للأسباب الآتية :

اولا . - ان التباين السياره والعشائر المتجولة في بوادي افريقيا وآسيا وامريكا التي لم تتخذ مكانا موقرا ولم تحتك بصورة نظامية تلك الاراضي المخصصة والسهول الفسيحة التي اشغلت سطوحها واعتلت ربوعها كان بقاؤها في عالم الوجود ودوامها فيه ثابتة الاركان الامر مستحيل . اذ أنه لا يؤذن باعتبارها كدولة قد ادخلت في صنوف الدول معها تسامح لها الدهر وتغافل عنها الزمان .



على ان مؤلفي اوروبا وان بذلوا قصارى جهدهم في سبيل وضع هذا الأساس بين الحقوق الدولية وحتّموا على وجوب اعتبار احكام المقاولات بين روساء تلك العشائر والدول كساير احكام المعاهدات الدولية واستنسبوا من ثم منحها صفات جميعيات سياسية لكن لا يجب عليهم اعتبار هاتيك القبائل ككيانات سياسية . سيما وان منحهم لها صفة من الصفات الدولية كان أمرا يؤدى بالدول الى الاجحاف بحقوقها كما كانت المقاولات المنوه عنها عارية عن كل أهمية تذكر في جنب المعاملات الجارية من الممالك باسرها فلذا كان هذا الفكر الذي ابتدعه اكابر المؤلفين في هذا الباب مبذرا على متن الشطط ورب معترض يقول وما الشواهد الجديرة بتأييد هذا الادعاء . . . .

فنجيب بعد ان نتخذ المقاولات المنعقدة بين حكومات ولايات امريكا المتحدة وبين العشائر السائرة القاطنة بعض الاراضي المتاخمة لها حجة على صحة هذا الادعاء قائلين : بينما كانت حكومات امريكا المتحدة قد قررت في احكام مندرجات تلك المقاولات بانه لا يحق لها التداخل في أي امر كان يعود على اراضي القبائل المذكورة المتاخمة لها والمحددة بمعرفتها صورت لها عوامل الطمع والغرور لذة التملك والاستيلاء عليها فعملت وادخلت من ثم الاقسام العظيمة منها في حوزتها بعد ان جعلتها مكانا مخصوصا لاسكان المهاجرين اليها رغم احكام تلك المقاولات الموقفة تحت توقيعها وعادت عندئذ تلك القبائل ترى حالها المشؤوم وتندب حظها المنكود دون جدوى تؤول بها الى نوال المطلوب وبلوغ المقصود . ولما رأت نفسها طريدة الظلم وشريفة الاعتاف رفعت شكواها ، طالبة من تلك الحكومات احقاق الحق غير انها لم تقف بآربها بل اثارت بتشكياتها نار الغرور والكبرياء الكامنة

في قلوب تلك الحكومات العاتية التي انعمت فيها سيف النقمه وجردت على صدرها سنان الانتقام حتى اضطرتها للهزيمة والحرب لدى شوب نيران الحرب بينها بعد أن مزقت جنودها الاطفال بشمار السيوف وازهقت ارواح الشيوخ بضوايق من البارود والبست الفناء لباسا من الشنار والبنات وشاحا من العار وهكذا اقترفت من الجنايات ما ارتعدت منه القرائص واوقعت من المظالم ما يرهب القلوب ويدهش العقول وما كانت تلك الفظائع والقواجم لعمر الحق الا سنة من سنن العدل الموهوم .

فونيم الله لو احدثت احدي ممالك الشرق واقعة اشبهت هذه الوقائع الموملة بكت منها العيون وتزقت من جرائنها الضلوع لتراكم السحاب بالمدايع والجنود وامطرت عليها السماء حديدا وحجارة ودمدماء ورصاصا خرق الاكباد وهدأ الهادكن ما العمل وقد حلل لدول المغرب ما حرم على ممالك المشرق وحرم على هذه ما حلل لتلك رغم الاحكام الشرعية وشروط الحرب .

وصفوة القول اننا لو انعمنا النظر في كنه هذه المقاولات المتعمدة بين القبائل المذكورة وبين دول اسريكا واوروپا وتفحصنا مكتوباتها ومنطوياتها لظهر لنا منها ان ما صكان سرعي الاجراء من احكامها فهي تلك الاحكام العائرة على تأمين منافع الدول المذكورة فقط واما سائر الاحكام فلا حكم لها في جميع مجاري الامور وما جريات السياسة انما الامر الذي شرع به المؤلفون والدول مما يبان لزوم وضع المقاولات المذكورة في موقع التنفيذ لم يكن الا وسيلة لاغراء العشائر المتوردة بها وانعوانها على هذه الصورة الى عمل يموذ على نفع الدول لا غيرها والا اذا



لم يكن ذلك كذلك لكان من الواجب ان تعترف الدول بحكوماتها  
وتعتبر أقاليمياتها كيانات سياسية أو أنها اذا كانت لم تعتبرها من صنف  
الدول كان من مقتضي نبذها وما عليها ضمن تلك المقاولات واعتبارها  
ملفة لا حكم لها في سقر الوجود . غير ان الدول تحترم ما لها وتنبذ ما عليها  
تأميناً لمناقضها وحفظاً لقاصدها السياسية ليس الا .

ثانياً - اذا ظهر فرقة سياسية في احدى الممالك وتمكنت من الانفصال  
عن حكومتها المشروعة بعد أن اتخذت ادارة مستقلة لنفسها لا تحوز  
الصفة المودية الى اعتبارها كدولة رسمية<sup>(١)</sup>

وقد يمكن أن تضرب مثلاً على هذه الحرب الهائلة التي دارت رحاها  
بين «المانچيرا» رئيس جمهورية شيانج وبين «القونغرسيونيست» أي أعضاء  
برلمان الجمهورية المذكورة فنقول انه : لما اخذ «المانچيرا» يتجاهر بكل  
عمل يسيء «القونغرسيونيين» ويجري المعاملات المناهضة للأحكام  
القانونية الأساسية اضطر هؤلاء المعاندون وامتساق الحسام ورفع  
عام العصيان في وجهه حفظ الكيان الأحكام الأساسية غير انه لما كان هو «لا»  
عارين عن الصفات الدولية الرسمية منعت سائر الدول تبعاتها المختلفة عن  
الاختلاط بسفهم الحربية الراسية في اساطيلها العديدة كما تبث انكساراً وبالجيك  
وهو لانداء من الاتفاق مع الذين كانوا يرومون التطوع من افراد تبعاتها  
في البوارج المذكورة التي كانت تتجول على شطوط تلك الدول واساطيلها  
رغبة بالحصول على هذه الغاية لا على غيرها . غير أنهم لما توفقوا  
الاستيلاء على زمام ادارة الدولة بالقوة الحربية وسالمتهم اليالي وساعدهم الحظ

(١) غير انه اذا سبق منها واليه فقد بعض الماهدات مع احدى الدول المدودة  
من الهيئة الشككة الدولية يجب اعتبارها حيثند كسائر الدول

على إجراء ما يلزم من المعاملات التي آلت بالدول الموجودة للمصادقة على حكمهم وتأييد ادارتهم ابتسمت لهم ثغور الرغائب ونالوا الصفات الجديرة بتعداد حكومتهم الرسمية كسائر الحكومات المدعوة من الهيئة المشتركة الدولية .

ثالثا - لا تعطى صفة الدولة الى ما كان متشكلا من الادارات الكنائسية وموئنا من الجمعيات التي من شأنها تأمين الخصوصات الروحانية المتعلقة بأمر الكنائس ككنيسة الروم وكنيسة الأرمن وكنيسة الكاثوليك .

على ان البابا وان كان من قبل اربعين عاما يحكم باسم الحكومة الجماعية في مقاطعتي "رومية وبولونية" وضواحيهما بيد أن هذه السلطة التي لم يسمح الله بها للكروني البابوية قد سقطت بصولجانها تحت شفا رسيوف الحراز الايطاليان الذين انتهزوا الفرص لدى شبوب الحرب الطاحنة بين ألمانيا وفرنسا في الازاس واللورين وضبطوا رومهم عنوة بعد أن اعدوا الى اقاصه قصر "الفاتيكان" الذي يقيم فيه اليوم لمجرد خدمة الكنيسة الكاثوليكية وتنظيم شؤونها وادارة كل من خصوصاتها الروحانية ليس الا . خلا انه قد ابيح له حق التصرف بحاكيته القديمة في كل ما يتعلق بالدعاوي المتكونة بين كنيسة "S. Pierre" - ماربطرس - وقصر الفاتيكان لا غير . . . . .

اما الاصطلاح المصطلح عليه حتى هذا الزمان من لدن دول اوربا في ارسال سفرائها اليه وقبول سفرائه منها فلم يمكن الا عبارة عن مراسيم تعظيم واجلال .

اما المقاولات المنعقدة بينه وبين الدل الكاثوليكية باسم "Concordat" - قونقوردا - فهي عبارة عن مصادقة الحكومات المحلية على مأموريات الرومساء الروحانيين المبعوثين من لدنه تأمينا للخصوصات الروحانية الامر



الذي لا يتحول اعطاء الصفة السياسية الى الكنيهة المار ذكرها .  
 رابعا . - ان الجمعيات الاقتصادية والشركات التجارية القائمة تحت  
 حماية الدول لا يجب اعتبارها من الهيئة الدولية .

على اننا اذا القينا نظرة على ما سبق من شمول الجمعية التجارية في  
 الهند المولفة سنة ١٥٦٠ من جم غفير من الانكليز والمتمد دولها الى  
 سنة ١٨٦٨ لظهر لنا منها جليا ان جل ما احرزته هناك من الطول والحول  
 لم ينجم الا عن السلطة المطلقة التي منحها لها انكلترا في سبيل ادارة  
 تلك البلاد بصفته استثمارها كما اوضحنا بان هذه الدولة التي اصررت على بقاء  
 تلك البلاد في حوزتها برا كان او بحرا لم تصف تلك الجمعية بصفة دولة  
 من الدول بل اعتبرت جميع افرادها من التبعة البريطانية لا غيرها كذا  
 الجمعيات والشركات المولفة في زماننا هذا من قومي الانكليز والالمان  
 المنتشرين في افريقيا وارجلانها وان كان يحق لها ان تحشد قوة عسكرية  
 لدى مسيس الحاجة غير انه لا يمكن اعتبارها كقوة المنصرت فيها جميع  
 الصفات السياسية نظرا لتجردها عن كل ذلك واعتبار افرادها من تبعتي  
 الدولتين المنوه بهما .

خامسا . - ان الجمعيات المولفة بقصد تعاطي مهنة القرصان لا تعتبر  
 بمثابة دولة رسمية البتة مهما اشتدت شكيمة طائفا كان تأليفها مبدا على  
 اجراء المقاصد السيئة والمعاملات الخبيثة والأعمال الخاسرة وحسبنا ان  
 نتخذ دليلا على ذلك الجمعية التي كانت تألفت لأجل هذه الغاية الدنيئة  
 في «طونكين» ونالت من ثم ما نالته من الحول والطول ما يضاهاى قوة  
 فرنسا كل المضاهاة خلا انه ما مضى عليها ردىح من الزمان الا ولم  
 يبق لها اثر بعد عين .

هذا ولما كنا نكتفي بما معنا إليه من الايضاحات والشروح الباحثة  
في صفات الاشخاص الدولية وعمما يقتضي علم الحراز من الشروط الاساسية  
ننقل الآن للبحث في تحقيق المعرفة الشخصية الدولية

### تحقيق المعرفة الشخصية الدولية

رأينا من الواجب ان نعرف عن معنى كلمة "تحقيق المعرفة الشخصية  
الدولية" اللفظي قبل ان نخوض في لجج البحث عنها فنقول :  
اما تحقيق المعرفة الشخصية "personality" فهي كلمة تطلق في علم الحقوق  
على معنى يتعين به جميع المهن والادوار الخصوصية التي احرزها جم  
غفير من الناس لتكون مدارا لتفريق شاكلة الواحد منهم عن الآخر .  
خلا انه لما كانت التابعة من جملة الادوار المنهدة اساسا لتعيين معرفة  
الشخصية الدولية اتينا بضرب المثل الآتي عليها وهو اذا قلنا أحد أفراد تبعة  
الدولة العثمانية احمد افندي " كان هذا التعبير جديرا بتفريق المقصود به  
احمد افندي عن سائر من تسمى بهذا الاسم من الاشخاص التابعة مثلا  
الى انكلترا وروسيا وايران بيد انه لا يستوفي الشروط اللازمة  
للتعريف عن الشخص المعني به لانعدامه لوجود رجل في البلاد العثمانية يدعى  
احمد افندي ليس الا وهذا ليس بكاف لتعيين تحقيق المعرفة الشخصية التي  
كثيرا ما لها من الاهمية العظمى في علم الحقوق

غير اننا اذا عطفنا على ذلك محل ولادته واقامته وكنيته واقبه ومهنته  
وقلنا مثلا " احمد خلفاء قلم المكتوبي ومن افراد التبعة العثمانية احمد افندي  
ابن فلان افندي المقيم في دار نومرو ١٦ الواقعة في شارع البسطة من  
شوارع بيروت " تعين حينئذ المعرفة الشخصية تبعا تاما لا يقبل التأويل



اما تحقيق المعرفة الشخصية الدولية فتتمين بذكر اسماء الدول فقط  
غير انها تشترط على كل دولة تروم تعيين معرفتها الشخصية ان تكون حائزة على  
الاصناف الخارجية فضلا عن وجودها بحالة هيئات مستقلة سياسية .  
اما تبديل معرفة شخصية دولة من الدول فيتوقف على تغير الشروط والاسس  
المتخذة ركنا لوجود تلك الدولة وذلك لان التبدلات والتغيرات  
الداخلية الحادثة في احدى الدول كتبديل شكل حكومتها واصول ادارتها  
لا تكفي لتغيير معرفة الشخصية الدولية .

ومن المعلوم المقرر لدى كل عاقل بصير ان الدول وان كانت مجرد  
ذاتها كن بشكلاها من الاشخاص تابعة لجميع التحولات والتغيرات الزمانية  
المأمول احدثها في كل آن غير ان تحقيق معرفة شخصيتها الدولية لا تزال  
مصونة لمن كل طاري . يمتريها مع عدم اشتراط وجود شخصها الدولي  
محفوظا من الطواري . والفوائيل لا اعتباره كشخص من الأشخاص العادية  
القابلة للبقاء والبقاء . وحسبنا ان نتخذ دليلا على ذلك التاريخ الذي  
يبدأنا عن كيفية ظهور الدول وانقراضها فنقول : ما من دولة في الارض  
تدرجت في مهد الطفولة الى ريعان الشبيبة الا ودفعتها فواعل الغرور وحركتها  
عوامل الطمع على ابتلاع غيرها من الممالك والامارات وتجمشت الصعاب  
بغية الحصول على مبتغاها ففاضت معالم القتال وحالفها الظفر والانتصار  
حتى دوخت الامصار وقوضت اركان الأمم والأقوام وثلت العروش  
وفرت شمل من التف حولها من الجباية والكثائب ايدي سبا ورفعت  
اعلام السيادة على انقاض ما قوضت من الممالك والمقاطعات وبنت مجددا  
ووطدت عزها وشيدت قوتها وعززت قوميتها وركزت وطنيتها  
وركنت سلطتها على قواعد راسخة تدكدت تحتها الاطواد وترعزت

من هولاء الجبال غير انها لما تمزغت في احوال البني وانغمس افرادها في حجة الملاهي والوهن افل نجم اقبالها وهوت الى الدرك الاسفل تاركة وراءها تذكارات هائلة وآثارا مدهشة كاطلال اشود وبابل ورومه وقرطجنة<sup>(١)</sup> واليونان القائمة في سهول دعتها الأيام لتكون مدعاة الاعتبار ومجلبة للادكار. فمن هذه التبعات التاريخيه يتضح جليا ان الدول ترتقي في بادي عهدها دورا فدورا سراقي المدنية وال عمران وتأخذ من ثم بالهبوط يوما

(١) ان قرطجنة «Carthago» التي كانت إحدى مستعمرات الفونيقين المؤسسة على شواطئ افريقيا الشمالية وفي ضواحي مدينة طرابلس الغرب كانت معروفة عند الاقدمين بمدينة «بيرسا» «Byssa» وهذا ما نلمح من دخول اليونان الاقدمون فيها : لما كانت مملكة «صور» تقع تحت قبور ملكها «بيغاليون» سنة ٩٠٠ قبل المسيح وكان صهره «سيش» «Sis» اعظم مؤثريا عرضة لطامع ذلك الجائر الذي سقاء كأس الموت الزعاف طمعا بالحصول على ثروته الطائلة كانت اخته «ديدون» قد انذرت بواسطة الآفة بما اقترفته ايدي أخيها من الجنايات «حسب رواية الاقدمين» ركبت الى الهزيمة مع فريق كبير من اغنياء صور «ام البحار» نحو شواطئ افريقيا الشمالية حيث بنت المدينة المذكورة وقد قيل ان «ديدون» المذكورة قد ابتاعت من «الليبيين» اراض «Libyenne» واسعة الاكتاف بقدر ما يستوعبه جلد الثور المتقطع اربا اشبهت خيطان العنكبوت وتكسنت بهذه الحيلة من الاستيلاء على اراض مثرامية الاطراف اقامت فيها ثالث المدينة العظمى التي لم يرض عابها عقود من السنين الا ولعبت على مسارح الاكوان ادوارا عظيمة جعلتها منجما لرواد التجارة والزراعة والصناعة في اوائل الازمنة هذا فضلا عما كان لها من الطول والحول في ميادين القتال وقد سطر لها التاريخ بمداد النخار ثلاثة حروب طاحنة اضرمت ناراها بينا وبين الرومانيين تحت قيادة اعظم القواد «اميلكار» و «اسكروبال» و «غنيبال القرطجني» غير انها قد سقطت في الحرب الثالثة بصور جبانها العاتي تحت حاصلة سيوف قياصرة الرومانيين وهوت اركانها تحت قواصف مشجنيق «سبييون اميليان» الروماني فانها انقاض دارسه لم يكن لها اثر بعد عين .



فيوما نحو الهاوية المدلّمة وهذه الانقراض كما يتدرج الانسان في مدارج  
الطفولة والصبوة والكهولة والشيخوخة والهرم ومنها يهبط في هوة  
الموت ساقطاً الى اعماق القبور اذ لا نعيم في هذا الوجود الا لواجب  
الوجود تعالى اسمه العظيم .

بيد انه ليس في الامكان تحديد الزمان الذي تتلشى فيه عناصر  
احدى الدول ويتمشم فيه جسمها ويذثر فيه ذكرها اذ ان كثيراً من الدول  
والحكومات التي اوشكت ان تسقط في وهدة الانقراض استيقظت من  
رقاد غفلتها واستعملت الوسائل والاسباب الجديرة بحفظ كيانها من مكاره  
الدهر وكوارث الزمان ونالت من ثم بسمو مداركها القوة التي لا تضام  
والسمادة التي لا ترام والدليل على ذلك فرنسا التي تقوضت اركان ادارتها  
وتضعفت احوال بطانتها لدى انفجار بركان الانقلاب العظيم فيها سنة  
١٧٨٩ فاتها نهضت من سهاوي الانقراض وعملت على اعلاء شأنها وتقويم  
أودها ما جعل انقلابها هذا ان يكون عنة بالغة آلت بهينات أوروبا الى  
تبديل مدينتها بأسرها .

وخلاصة القول ان تحقيق المعرفة الشخصية الدولية تبقى قائمة على  
مباني راسية القواعد ثابتة الاركان ما دامت الشروط المتخذة اساساً  
لوجودها سالمة من كل شائبه .

### ﴿ حق الحاكمية الدولية ﴾

اما حق الحاكمية «Souveraineté» فهو عبارة عن الصلاحية التي منحوها  
احدى الدول لتشكيل حكومة لها حسب اختيارها واستمدادها والحق  
الذي تناله هذه في ادارة تلك . وفقاً لحكام القانون الموضوع تأمينا لرفاه

حال تلك الدولة وحفظا لحياتها . غير ان الدول اما ان تكون حائزة على حق التصرف بالحاكمية بتمامها واما ان تكون محروقة قسما منها .

اما الدولة التي يجب اعتبارها كدولة فالت حق التصرف بحاكميتها التامة فهي الدولة التي تكون آمنة في سربها من سيطرة حكومة اجنبية عليها او من تدخل دولة ما في امورها وشؤونها وتابعة لقوانين الموضوعة من هيئات حكومة شكلتها لتسوس ادارة ملكها بصورة مستقلة . فبناء على هذا تقسم الحاكمية الى قسمين قسم داخلي وقسم خارجي اما القسم الداخلي فهو القسم الذي يتمتعين بالحكام<sup>(١)</sup> السياسية الأساسية . اما القسم الخارجي فهو القسم الذي يحق له اياه الظاهر باستقلالها القطعي تجاه سائر الدول . اما حصر حاكمية احدى الدول بنفسها بموجب توقيع الدول ومصادقتها يتوقف على وجود ما شكلته تلك الدولة من الهيئات المستقلة والمعنوية فيها والا اذا كانت لا تأمن استقلالها على هذا الوجه لا يحق لها التداخي تجاه الدول في الحقوق الكافلة لاستقلال شخصيتها السياسية .

(١) ان الاحكام الاساسية السياسية هي عبارة عن الاحكام الموضوعة لتشكيل الهيئات الدولية باسمها وانما الاحكام الاساسية نفسها هي عبارة عن القوانين المسنونة من لدن احدى الدول في داخلها لتكون دستورا لادائها وقد يشترط ان تكون جميع الاحكام الخصوصية التي تأتي بها الدول تابعة لاحكام الاساسية الموضوعة عندها غير ان الاقلام التي ترجمت عندنا قانون التجار قم تطلق انتمها في مضار الحقيقة المشيرة الى وجوب اعتبار جهة الاحكام الدولية اساسا من الاحكام الاساسية ذلك لعدم تخصيصها وتديقها غير ان الامل معقود بانه لدى وضع قوانين جديدة ينكشف الستار عن هذه الحقائق وغيرها الكامنة وراء ستار هذه المجهولات اما المجلة الموقفة بقلم الحقوقي ( پاونجيلي ) الشهير تحت عنوان *On international politics* فهي التي اشارت على غيرها من الموقفات الباحثة في الاحكام الاساسية السياسية باسمها .



أما الدولة التي تروم تأمين استقلالها استنادا على قديم ملكها وشكل  
حكومتها والقاب ملوكها وحكامها، وسعة أراضيها، وتعاملها وعاداتها،  
وأهميتها السياسية، ومذهبها وأخلاقها، ودرجة مدنيّتها، وسعة تجارتها،  
كحكومتنا الاستبدادية الماضيه مثلا، دون أن تبذل جهدها المستطاع في  
سبيل اتخاذ أساس متين إلى استقلالها تكون كإعاع إلى الهيجا بغير سلاح.  
على أن اتباع إحدى الدول لبعض القيود *deservitudo* <sup>(١)</sup> وإن  
كان أمرا لا يخل في حق حاكميتها لكن كثيرا ما صودف من جراء وقوعها  
من الأخلال ما أودى بحقوق حق الحاكمية بأسرها لثما القيود التي لا تخل  
بوجه من الوجوه في حق الحاكمية فهي الأحوال الآتية

أولا. - أن القيود العمومية الطبيعية لا تورث خلا في حق حاكمية  
إحدى الدول طالما كان جبل القصد منها تحديد حق تصرف الحاكمية في  
الآثار الطبيعية التي يجب رعايتها على كل دولة متمدة فتجنب التعرض  
لأحداث المعاملات العدوانية بينها وبين مجاورها الدول مثلا : إذا اتفق  
أن نهرا من الأنهار تنفجر بنبايحه من ملك إحدى الدول المتجاورة ويمر في  
أراضي الأخرى منها لا يجوز لأحدهما سده قطعا ولا تحويل مجراه من  
بقعة إلى أخرى بقصد النطاق الأولى وإضرار الثانية.

ثانيا. - لا يجب اعتبار وقوع الخلل بحق حاكمية إحدى الدول

(١) *deservitudo* لم نجد كلمة تنفي بالمعنى المطلوب من هذه الصرامة التي  
اصطاح الحقوقيون على استعمالها في هذا الموضوع غير أن الغاية المقصود منها هي كقولك  
إذا كان لأحد الناس راض وكان غيره حقا شرعيا يؤول له الرور فيها فلا يكون  
هذا الحق عيبا بحق تلك الغير على أن المعنى المقصود منها بحق الدول وإن كان  
يجوز ذاته لا يخرج عن حيز ذلك لكن قد أولوه تأويل شتى كالمعنى مشروح في إعلانه

فما اذا لو اتفق انما اتبعت باختيارها بعض القيود العمومية لاسباب  
الآتية وهي :

اذا تسامحت احدى الدول لغيرها باستعمال بعض الحقوق في داخليتها  
او تنازلت عن استعمال الصلاحية الممنوحة لها بموجب احكام قواعد حقوق  
الدول وتناضت عن اجرائها داخل ملك غيرها تمد حينئذ من الدول التابعة  
لبعض القيود بادارتها واختيارها . اما هذه القيود الآيلة بالدول  
لاتباعها اختياريا كساعدها الواحدة منها الأخرى بادخال بعض الاجانب الى  
ممالكها او عدم اختيارها المعيشة على وجه الانفراد دون ان تخلط مع  
سائر الشعوب او كأجراء المعاملات السياسية وتبادل الحقوق بينها وبين  
غيرها من الدول او كعدم التعرض بمنع السفن التجارية عن التجول  
في أساطيلها وعن سيرها الخيث في انهارها فهي عبارة عن هذه المعاملات  
والوظائف المتحتم اجراؤها على الدول المتعدنة بأسرها .

هذا ولما كان البعض يعتبر القسم العظيم من هذه القيود بمحضها  
بالحقوق الخصوصية بداعي انه لا يحق للدولة اصولا وقاعدة ان تعمل بهذه  
القيود دون اطلاع افرادها عليها كان هذا الادعاء من الاغلاط الفادحة  
بدليل ان الصلاحية المودعة بحمل هذه القيود وربطها تعود على الحكومات  
لا على افرادها سيما وان هذه الحقوق لمن مهام الحاكمية الدولية لامن الوظائف  
والحقوق الملية كما وان الاراضي والاملاك التي كانت باعثا لانيجاد تلك  
القيود وسببا للتداعي فيها فهي من الاملاك والاراضي الاميرية لا غيرها  
فلذلك لا يحق الافراد التدخل في تلك الشؤون باعتبارها حقوق  
دولية عمومية لا حقوق شخصية .



فبناء عليه اذا رامت احدى الدول ايجاد صلات بينها وبين دولة اخرى  
تشكونا تابعتان لقيود متبادلة يقتضى مساوالة تعقدانها يجب عليهما ان  
تكونا مستقلتان استقلالاً تاماً

اما القيود القاضية على الدول بوجوب اتباعها فتقسم الى قسمين :  
قسم منها يدعى « Servitude positive » - قيود ايجابية والقسم الآخر  
« Servitude negative » - قيود سلبية ، فالقيود الايجابية ما يسميها ارباب  
الحقوق « Serv. Affirmation » اي « قيود ثابتة » تطلق على ما منحت  
احدى الدول من القيود الاختيارية الناجمة عن مصادقتها على قبول بعض  
المعاملات الممنوعة اجراؤها في داخلها وفقاً لاحكام القواعد الدولية  
على دوامها رغماً عما لها من الصلاحية القاضية بمنعها او بالغائها مثلاً

اذا رضيت احدى الدول بوضع بعض التكاليف في داخلها كترخيص  
دولة ما لاجراء التحقيقات والتحريات اللازمة داخل ملكها ابتغاء تنفيذ  
احكام المحاكم العسكرية او تساهلت لغيرها بتأسيس بعض الجمارك فيها او  
تمهدت لدولة ما بشروط مبرمة تقضي بتوسطها مع دولة ثانية او وافقت  
على مرور قوة عسكرية من ملكها فتتبع حينئذ هذه الخصوصيات كلها  
من القيود الايجابية .

اما القيود السلبية فهي التي تطلق على تقييدات اختيارية اجلت عن  
تفاضي احدى الدول عن اجراء بعض المعاملات التي يحق لها القيام بها  
داخل الممالك الاخرى . وحسبنا ان نضرب مثلاً على ما تقدم الفقرة المدرجة  
في مقررات المؤتمر الدولي المنعقد في باريس سنة ١٨٥٦ عقب ختام حرب  
القرم التي شبت نارها بين الدولة العثمانية وروسيا مشيرة الى « عدم  
ايجاب وجود اسطول لروسيا في البحر الاسود » على انه لما كان يحق

لكل دولة ان تسير باساطيلها في اواسط البحور كلها لاح لها ذلك بناء على احكام الحقوق الخصوصية كان تعهد روسيا الى المؤتمر المنعقد به بعدم وجود سفنها الحربية في البحر المذكور لامر ادى بها الى الحرمان من هذه الحقوق والدخول تحت قيد سلبى

على انه وان كان الكثيرون من المؤلفين قد ترددوا بان كل دولة من الدول اذعت لقبول ~~الاعتراف~~ تلك القواعد باختيارها فتبناها هذا لا يبعث بحقوق حاكميتها البتة كما عطف القليل منهم على هذا قائلا ان كل دولة تستمر على نفسها الانقياد لامر دولة اخرى " او انها تعهد باداء خراج اليها او انها تعتبر نفسها كستعمرة من مستعمراتها " لجميع تقييدات هذه لم تكن جذيرة باخلال حق حاكميتها "

اما نحن فلنا من يعتقد بصحة هذا الادعاء بدعوى ان الدولة الفائزة تحت حماية دولة اخرى لا يحق لها التصرف بحق حاكميتها بتمامه مع مساعدتها الايام وسالمتها الليالي ورب معترض يقول ان هذه المطالبات المحقة التي ما كادت ان تخرج من حيز المدم الى عالم الوجود حتى كانت محط الاسهم اللوم . ومسر حال التقييع والانكار على اولئك المؤلفين الافاضل فمعي واسم الله لمن الحقائق الراهنة التي ظهرت من كوامن السياسة بعد ان كانت منظومة بانطوا الاعوام وكر السنين والايام .

فنجيبه قائلين ان صحة انفصام امارة البلقان عن الدولة العثمانية واستقلالها استقلالاً تاماً مع اعتبارها كامارة تابعة لها وفقاً لاحكام معاهدة برلين التي تركت لنا تذكارات محزنة تنجلي على جبين العصور القادمة كلها تحولات الادوار لا كبر دليل على صحة مدعائنا

نعم ان هذه التذكارات لاثر محزن من الآثار المريعة التي اقامها اولو



الظلم والاعتساف على قواعد دولة الجواسيس والاستبداد يوم كانت دماء مدحت واقترانه تاطح العرش الحميدي وكانت قواعد هذا تنحط تحت صواعق سياسة عروش المغرب وتتمشم اركانها بعمول جهل دجاله العاتين غير أن مندوبي الدولة العثمانية الثاشرين يومئذ في مؤتمر برلين لم يدروا ان الدولة المتعمدة بتأدية خراج الى دولة اخرى يقتضى معاهدة تخولها حق التصرف بحاكميتها الداخلية لا تعود بالنفع اكثر من الضرر الآجل عن تظاهرها بالرضوخ الى تلك ضمن شروط لا تقضي عليها بالتنازل عن حق التصرف بحاكميتها الخارجية التي منحها اياها السلطان الخليفة وأعوانه الخائنون الذين لم يخطر لهم ببال ان منحهم لأمانة البلقار حق التصرف بحاكميتها في جميع امورها وشؤونها الخارجية مع سائر الدول دون توسط الدولة العثمانية هذا فضلا عن الحاكمية الداخلية التي اتيح لها التصرف فيها بمقتضى معاهدة برلين كان من الاسباب الجديدة باعتراف الدولة العثمانية باستقلالها الشخصي ومصادقتها عليه معنى دون ان تشعر بهذا الخسران الجسيم الناجم عن عدم تبصر اولئك في عواقب الأمور وما ذلك الا من جراء الجهل المركب والتواني العظيم الذي اسدل ستاره على بصيرتهم حتى دعاهم في طغيانهم بعمهون .

ولعل ذلك المعترض ان يرجع علينا ويقول : ها ان دولة فرنسا وايطاليا واسبانيا اللواتي كانت تؤدي خراجا سنويا الى حكومتى تونس والجزائر دامت مدى كرا السنين والاعوام بحافضة على حق التصرف بحاكميتها واستقلالها رغما عن ادائها ذلك الخراج الى الحكومتين المنوء بهما فنجيب قائلين انه لما كانت العقود المبرمة بين الدول العظمى والقبائل السيادة او عصابات الاشقياء المنحرفة لا تعتبر بمثابة معاهدات أو عهود دولية نظر لعدم انتظام

تلك الفئة المنزلة وحليف أعمالها الجائرة كانت هذه الصلات المتبادلة بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبين هاتيك الشراذم والمصابات المولقة ممن تبقى من بقية جنود باربروس خير الدين باشا بعد اجتياحه الجزائر التي كثيرا ما كانت تخوض عذاب البحور وتقتحم الأخطار وتتجشم المصاعب سعيًا وراء تعاطي مهنة القرصان والسلب والفسط والنهب وهدر النفوس وشن الغارات والغزوات دفعا للضرر الناجم عن هؤلاء الذين كان من دأبهم مفاجئة سفن تلك الدول ومصادرتها بعد استيلائهم على أمومتها وأموالها ونسر من فيها من الرجال والنساء والأطفال بصورة عارية عن الأحكام الشرعية وقواعد الحقوق إلى أن التجأت الدول المذكورة متعالمات التجاوزات والتعديت المجتفة لأعطاء الخراج إلى الحكومتين المنوء عنها مكافأة لها على سميها السمي الحاشي لكبح جماح تلك المصائب ليس إلا . فبناء عليه إذا اعتبرنا استقلال هاتيك الدول وحق المحافظة على حاكميتها بناء على هذه الأسباب المستثناة فما هي الأسباب القاضية بوجوب اعتبار استقلال البقاع سوى الأسباب الكامنة وراء ستار "بلد" وحجاب فظائعها الجديرة بالدهشة والأندھال .

وخلاصة القول أننا لا نصدق بصحة ما تقدم من المطالبات والشروح المستطيلة التي أدرجها المؤلفون الخائفون فيها على وجوب اعتبار حق الحاكمية محفوظا من الطوارئ . نكل دولة كانت تحت حماية غير هادسها من الشوائب لكل دولة سبق بينها وبين دولة أخرى عند معاهدة خالية خاوية من الشروط المتساوية والمتبادلة لعلمنا اليقين بعدم اعتبار هذه الشروح بمثابة الأبحاث المصيبة والحقائق النيرة دون أن ننكر بناتنا لهذا الحق الذي نعني به حق الحاكمية من التأثير في كثير من الأحوال والظروف الجديدة



بتعيينه وتقييده ضمن دائرة محدودة لا يحددها البتة ، اذ ان الدرجة المكافئة لتفريق تأثير الروابط المتبادلة المتعددة بين دولتين بغية بيان حق التصرف بالحماية المذكورة لا تعين الا باستطلاع الشروح المخصوصة المدرجة لاجل هذه الغاية في مندرجات المعاهدة المبرمة بين تلك الدولتين ( الحماية والمحمية ) فلذا كان ابداء الفكر في هذا الباب بصورة قطعية من الأمور التي لا ترى بداً من نبذها والدليل على ذلك الحطة المستقلة المتخذة اساساً لأصول ادارة البلاد المصرية التي لم تأل جهداً عن تأدية الخراج المكلفة بادائه سنوياً الى الدولة العثمانية كما انها لم تأب عن الرضوخ الى سلاطينها العظام واعتبارهم كحكام لها مع وجود حكومتها حاضرة على حق الحماية في جميع معناها

هذا ولما كانت الاصول المتخذة بين الدول لشروط الحماية تكون بناء على ما سبق عقده من القيود والشروط المدرجة في المعاهدات المبرمة بين الدولة المحمية والدولة الحامية التي كثيراً ما سبقت هذه بسوابغ النعم والامتت بتلك مصائب الاوصاف رأينا من الواجب ان ندرج اسماء الدول المعدودة من الاشخاص الدوليه في عالم الحقوق والمعروفة بجماع اوربا كدول وحكومات مستقلة بنفسها .



## الدول المستقلة

- الموجودة في قطعة -

- أوروبا -

Empire d'Allemagne	إمبراطورية ألمانيا
Empire d'Autriche - Hongrie	إمبراطورية النمسا-أوستريا
Royaume de Bavière	مملكة باويرا
Royaume de Belgique	مملكة بلجيكا
Royaume de Danemark	مملكة دانمارك
Royaume d'Espagne	مملكة إسبانيا
La république française	جمهورية فرنسا
Le royaume uni de la Grande-Bretagne et d'Irlande	دولة انكلترا <sup>(١)</sup>
Le royaume d'Italie	مملكة إيطاليا
Les royaumes de Grèce	مملكة اليونان
Le grand duché de Luxembourg	دوقية لوكسمبورغ الكبرى <sup>(٢)</sup>
Le royaume de Bulgarie	مملكة بلغاريا <sup>(٣)</sup>

(١) يطلق على دولة انكلترا في المعاملات السياسية «مملكة بريطانيا العظمى» ويضاف إلى هذا التعبير أيضا «إمبراطورية الهند» وذلك منذ ١٩١١ عاماً (٢) بينما كانت تابعة للأسرة المالكة في هولندا أي الفلمنك انقضت هذه السلاسل من الذكور واضطرت حينئذ إلى إبرام معاهدة حلت بها روابط جميع النسب والعلاقات بينها وبين الفلمنك وانتقل زمام ملكها إلى «برنس دو ساكس» (٣) أو جمع باب حتى إطفاء الدواية



La principauté de Monaco	امارة موناكو <sup>(١)</sup>
La principauté de Monténégro	امارة جبل الأسود
Le royaume des pays-bas ou de Hollande	دولة الهولنديين أو هولندا
Le royaume de Portugal	مملكة البرتغال
Le royaume de Prusse	مملكة بروسيا
Le royaume de Roumanie	مملكة رومانيا
République de Saint-Marin	جمهورية سان مارينو <sup>(٢)</sup>
Le royaume de Saxe	مملكة ساكسونيا
Le royaume de Serbie	مملكة الصرب
Le royaume de Suède et de Norvège	حكومة اسوج ونورج
La confédération Suisse	ولايات سويسرا المتحدة
L'empire Turc	الدولة العثمانية
Le royaume de Wurtemberg	مملكة ورتنبورغ
اما الحكومات المعتمدة كحكومات يحق لها التصرف بحق حاكميتها مع كونها ممدودة من الايالات المشكلة لجمهورية ألمانيا فهي :	
Le duché d'Anhalt	دوقية انهالت
Le grand duché de Bade	دوقية باد الكبرى

(١) لما كان أميرها مقبلاً في باريس وكانت دوائره مخصصة لمن دولة فرنسا التي كانت أقاليمها من النفوذ الجاري تأثيره بكتلياته وجزئياته على حق حاكمية تلك الإمارة كان اعتبارها من جهة الإمارات المستقلة غلطاً فادحا

(٢) ان هذه الجمهورية التي لا تزيو قوتها العسكرية عن ٣٠ ألفاً تعتبر بمثابة الدول المستقلة

L'état de Bavière	حكومة بريم.
Le duché de Brunswick	دوقية برنسويك.
La ville de Hanovre	مدينة هامبورغ أو "جمهورية هامبورغ"
Le grand duché de Hesse	دوقية هس الكبرى
La principauté de Lippe	امارة ليه
La ville de Lubeck	مدينة لوبك أو "جمهورية لوبك".
Le grand duché de Mecklenbourg	دوقية مكلنبورغ -
Schwerin	شويرين الكبرى.
Stralsund	استراليخ الكبرى
La principauté de Reuss	امارة رويس -
(branche aînée.)	"الشعبة الكبرى"
Le grand duché d'Oldenbourg	دوقية اولدنبورغ الكبرى
La principauté de Reuss (branche cadette)	"الشعبة الصغرى"
Les duchés de Sax - Cobourg	دوقيتي ساكس - كوبورغ
et de Sax - Gotha.	وساكس - غوثا
Le duché de Sax	دوقية ساكس -
Meiningen	ماينينغن
Le duché de Sax -	دوقية ساكس.
Weimar - Eisenach.	وايمار وسيزناش
La principauté de Schaumbourg -	امارة شومبورغ -
Lippe.	ليب
La Principauté de Schwarzbourg	امارة شوارتسبورغ -



Rodostende.	رودولستاند
Les principautés de Soudanatsongor	امارة شورانيسبورغ
Soudanatsongor	سوندرهازون
Les principautés nords de Wadai	امارتا والدق
et de Pymont.	وييرمون

اما هاتان الأمارتان فبهما وأن كانا تابعتين لقانون واحد مشترك بينهما لكنهما ارضعتان الى احكام قوانين الحكومة المركزية اي حكومة المانيا في جميع المواد المتختم ايقاؤها على الهيئات العمومية بأسرها . غير ان الحكومات المتحدة كدول باويرا ووارتنبورغ وساقسونيا وبروسونق الممدودة من الهيئات العمومية الآتفة الذكر قد حفظت استقلالها في بعض الخصوصيات المتعلقة بأمر الهيئات المنوه بها خلافا لتبرها التي تتشكل منها امبراطورية المانيا لكنها قد تنازلت عن جميع ما يتعلق بإدارتها العسكرية وتنسيقاتها من الحقوق الى عهدة مملكة بروسيا التي عقدت باسمها تلك الحكومات جميع العلاقات والمناسبات المقتضي عملها بعد ان اخذت تجري جميع الخصوصيات المتعلقة بشأن اعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام الماهدات دون تعيين السفراء الأمر الذي يعود عمله الى امبراطور المانيا المعروف بملك بروسيا الجاري حكمه عليها وفقا لشروط الهيئات العمومية المنوه بها .



## الدول المستقلة في امريكا

Les États-Unis d'Amérique du nord	الولايات المتحدة
La république de Mexique.	جمهورية مكسيكا .
La république de Costa-Rica.	جمهورية قوستاريكا .
La république de Guatemala.	جمهورية غواتمالا .
La république de Honduras.	جمهورية هوندوراس .
La république de Nicaragua.	جمهورية نيكاراغوا .
La république de Salvador.	جمهورية سالوادور .
La république de Haïti.	جمهورية هايتي .
La république Dominicaine.	جمهورية منيكين
La république argentine.	جمهورية أرجنتين <sup>(١)</sup>
La république de Paraguay.	جمهورية باراغواي <sup>(٢)</sup>
Les États-Unis de Venezuela.	حكومات ذفه زوالا المتحدة
La république de Pérou.	جمهورية پرو
La république d'Uruguay.	جمهورية اوروغواي
La république de Brésil.	جمهورية البرازيل

اما مملكة هاواي الواقعة في قطرة اوقيانوسيا فهي ايضا من الممالك المستقلة

(١) تعد هذه الجمهورية كالحكومات المجتمعة التي سيأتي عنها الكلام في باب انواع

(الدول) الآتي

(٢) يطلق عليها الجمهورية الشرقية «Le république orientale»



## الحكومات المستقلة في قطعة

### آسيا

L'empire de Chine.	امبراطورية الصين
L'empire de Japon.	امبراطورية اليابان
Le royaume de Siam	مملكة سيام.
Le royaume de Perse.	مملكة ايران
L'empire d' Annam.	امبراطورية نيام
Khanat de Bouloutchiata.	خانية بلوجستان <sup>(١)</sup>
L'Imamat de Mascot	امامية مسقط
Le royaume de Corée	مملكة كوريا <sup>(٢)</sup>

هذا ولما كانت امبراطورية بيرمان تعد من الحكومات المستقلة مسقط  
صولجانها بين ايدي انكلترا ونشرت سبلها قدخلت في خبر كان وذلك  
سنة ١٨٨٩م تقريبا وذلك منذ ٢٤ عاماً

## الحكومات المستقلة في قطعة

### أفريقيا

L'empire de Maroc	دولة مراکش
La république de Libérie	جمهورية ليبيريا
La république d' Orange.	جمهورية اورانج

(١) تناس ادارتها بشكل حكومة متحدة

(٢) بينما كانت حكومة الصين تدبر شؤونها وتسيوس ادارتها تغلبت عليها  
اليابان وفصلتها عن جسم الحكومة المذكورة وهكذا دخلت في حوزتها فلذا لا تعتبر  
بثابة الحكومات المستقلة بنفسها

Le royaume de Zanzibar	مملكة زنجبار (١)
Le royaume de Madagascar	مملكة مداغسكار (٢)
Le royaume d'Abyssinie	مملكة الحبشة .

غير أنه لما كان البعض لا يعتبرون الحبشة من الدول المستقلة وكانت هذه قد توفقت لأبرام معاهدة مع إيطاليا دون توسط غيرها كان اعتبارها بمثابة الدول التي احرزت حق حاكميتها واستقلالها امراً واجباً . وقد كان يشترط على الحبشة بموجب هذه المعاهدة ان تكون قائمة تحت حماية إيطاليا وأن تجري جميع مناسباتها وعلاقاتها الخارجية بواسطة الدولة المشار اليها بشرط ان تقرضها ثمانية ملايين فرنكاً بيد أنه لما نالت المبالغ المذكورة حدثت في ميثاقها ونكثت في مواعيدها وأعرضت عن القيام بتنفيذ احكام تلك المعاهدة بداعي انها قد ترجمت خلافاً لميثاقها وهكذا انفصلت عن حاكميتها واخذت بمقتد المعاهدات واجراء المفاوضات والعلاقات مع الدول العظمى دون توسط غيرها .

اما الحكومات الأخرى القائمة في افريقيا كـ «كومو» «شوي» فلا تعتبر من الحكومات المستقلة نظراً لحرمانها من الصفات والاصناف الجديرة باحرازها حق حاكميتها .

هذا ولما كانت افريقيا لا تخلو من حكومات كبيرة تتألف من القبائل الغير المنتظمة والمشار السيادة التي لا يمددها الاورپاويون بثباته

(١) لا تعتمد مستقلة مادامت انكساراً تدير شؤونها وادارتها وتدفع ديواتها  
ساحلتها من خريقتها

(٢) لا تعتمد بين الدول المستقلة ما زالت قائمة تحت حماية فرنسا التي تسوس أمورها  
الداخلية والخارجية معاً .



الدول ضربنا الصفع عن درج ايمانها .

اما تونس وان كانت نجد ذاتها تعتبر من لدن أوروبا كحكومة  
مستقلة فلم تكن بحقيقة الحال إلا أيلة من أيلات الدولة العثمانية لأنها  
ضبطت قسراً عنها وعنوة عن احكام قواعد حقوق الدول من لدن فرنسا التي  
أجبرت أميرها على إبرام معاهدة تحولت حق التصرف بها كمنتهى الداخلية  
فلذا كان لا يجوز اعتبارها كحكومة مستقلة بنفسها لو لم يكن الحق  
بجانب القوة والقوة بالقواه المدافع

﴿ هذا ما اردنا نشره الآن حتى اذا ارادنا من مواطنينا الكرام ﴾

﴿ واهل الفيرة والفضل تنشط لنا ونحميذا لعلنا ﴾

﴿ نشرنا بقية الاجزاء والله ولي التوفيق ﴾



## فهرس الكتاب

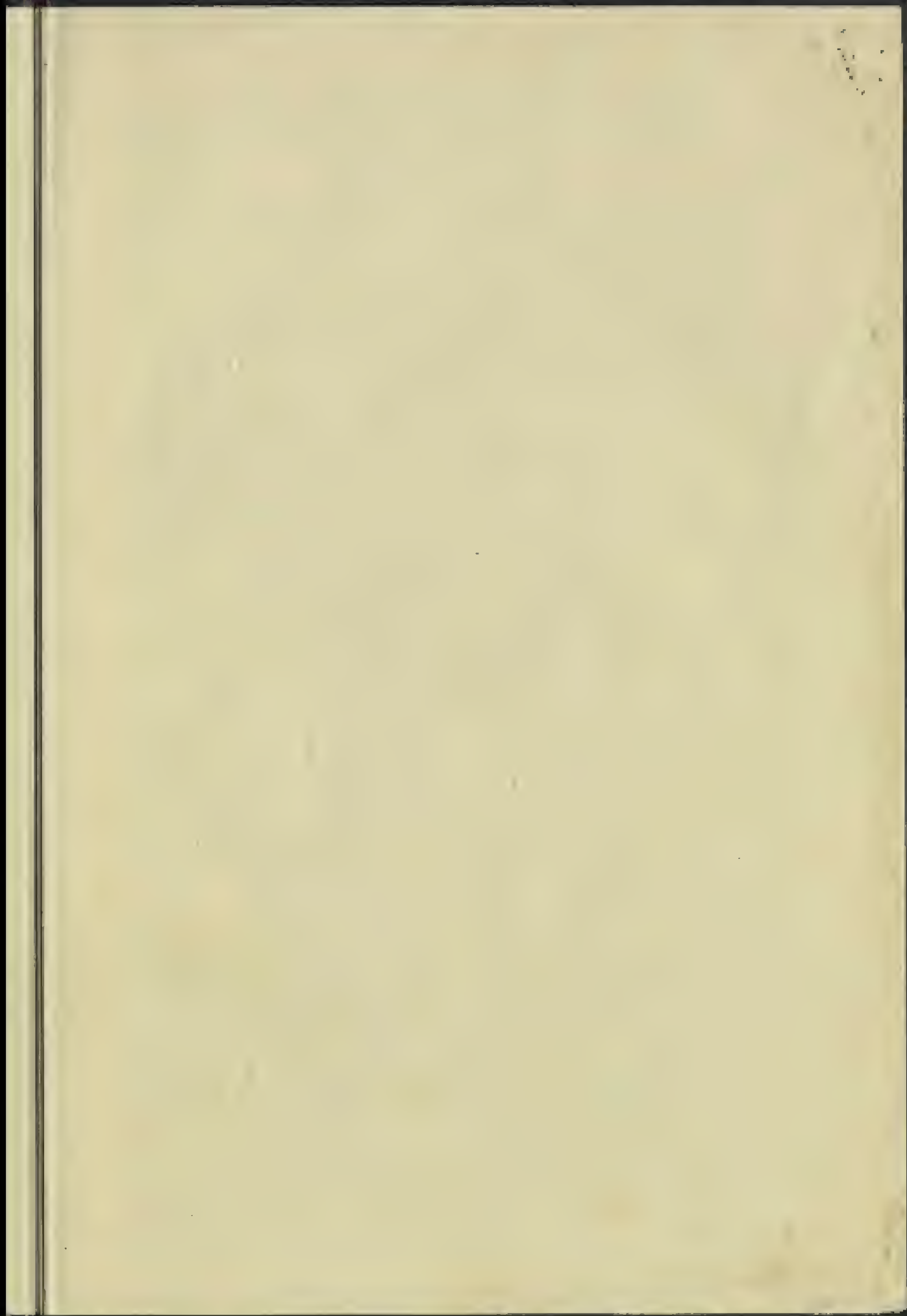
صفحة	صفحة
٢١	٢ فاتحة الكتاب
٦٥	٤ مقدمة في حقوق الدول
٦٧	٨ تعريف حقوق الدول
٦٧	١٢ اقسام علم الحقوق وفيه نبذة
٨٠	عن حياة السلطان عبدالحميد
(القسم الاول)	ولحة من ذكر الانقلاب
٨٢	العثماني الثاني
٩٦	١٦ تقسيمات حقوق الدول
١٠٤	٢٠ اساس حقوق الدول
١٠٦	٢٨ الحرب الصليبية
١٠٧	٣٠ الاندلسيون
١١٦	٣٤ ديوان الفتشيش
في قطعة اوروبا	٤٠ ديانة المجوس البوذية
١٢٠	٥١ منابع حقوق الدول
١٢١	٥٢ التاريخ
قطعة آسيا	٥٤ المعاهدات
١٢١	٥٨ التعامل والعادات
قطعة افريقيا	٥٩ القوانين الموضوعة

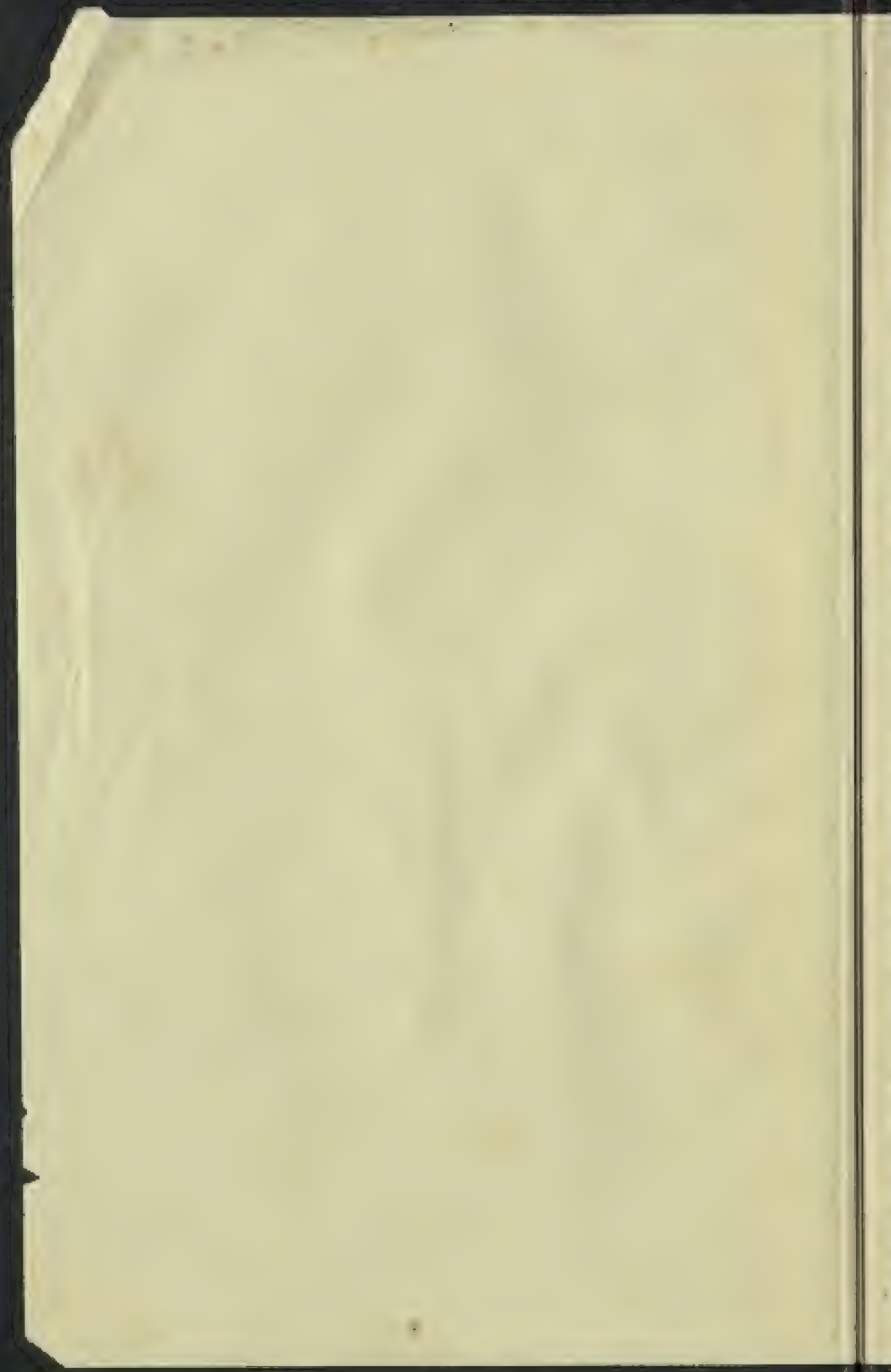


## جدول الخطأ والصواب

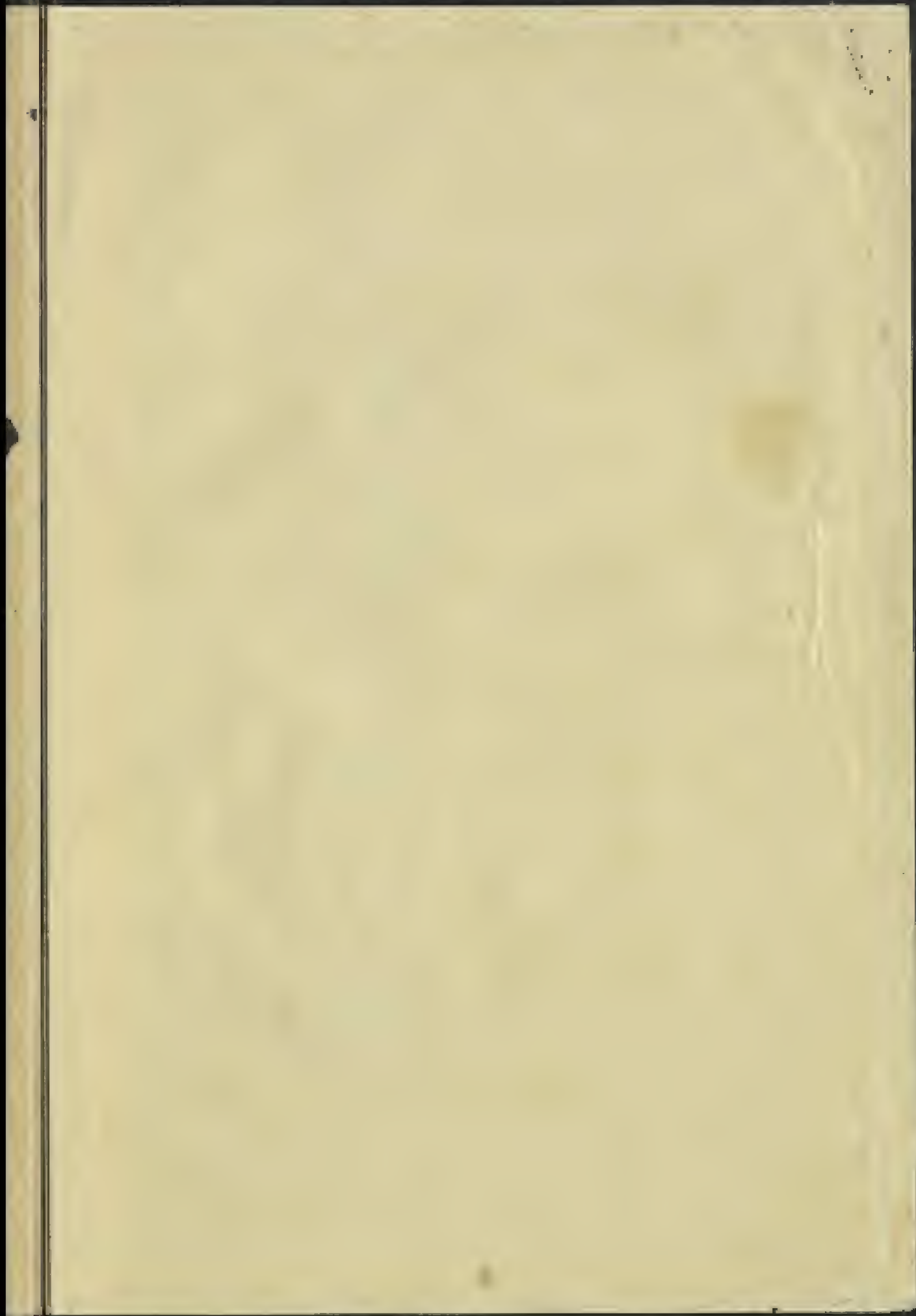
صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٣	٢	معاقدات	...	٧٩	٩	بياناتها	بياناته
٤	٥	عمود	منذ عمود	٨٠	٣	مشاوروا	مشاورو
٦	١٤	تعلم	لا يعلم	٨٢	١٣	رجل	شخص
٢٧	٥	ويحرص	ويحرص	٨٨	٢	المصابة	العصبيه
٢٧	٩	كان	كان	٨٩	١٣	الجسمانية	الناسوتية: الزمانية
٣٤	١٤	نعم لم تكن	نعم لو لم تكن	٨٩	١٦	القوة	القوة
٣٩	٧	الآزمة	الآزمة	٨٩	٢٢	الاتفاق	الثلاثي: التحالف الثلاثي
٤٤	٥	صدر البحث	البحث	٩١	١٩	انديكاري	انديكاري
٤٨	٥	الحقيقة	كحقيقة	٩١	١٦	نير	نير
٥١	١٦	معاقدات	...	٩٥	١١	للدولة	للأمة
٥٦	٢٢	المركبات	المركب	١٠٢	٨	جسمانية	زمانية
٥٨	٢٠	جميع	بأكثر	١٠٤	١٢	التابعة	الى انكثرا: التابعة لانكثرا
٦٣	١٦	مثل	مسلة	١٠٩	١٨	Servitude	Servitude
٦٣	٢١	ان سر	على ان سر	١١٠	٠٦	بادارتها	بارادتها
٦٥	١٥	ينما	ريثما	١١١	٥	positive	positive
٧٢	٩	Victoria	Fictoria	١١٢	١٨	صحة انفصام	انفصام

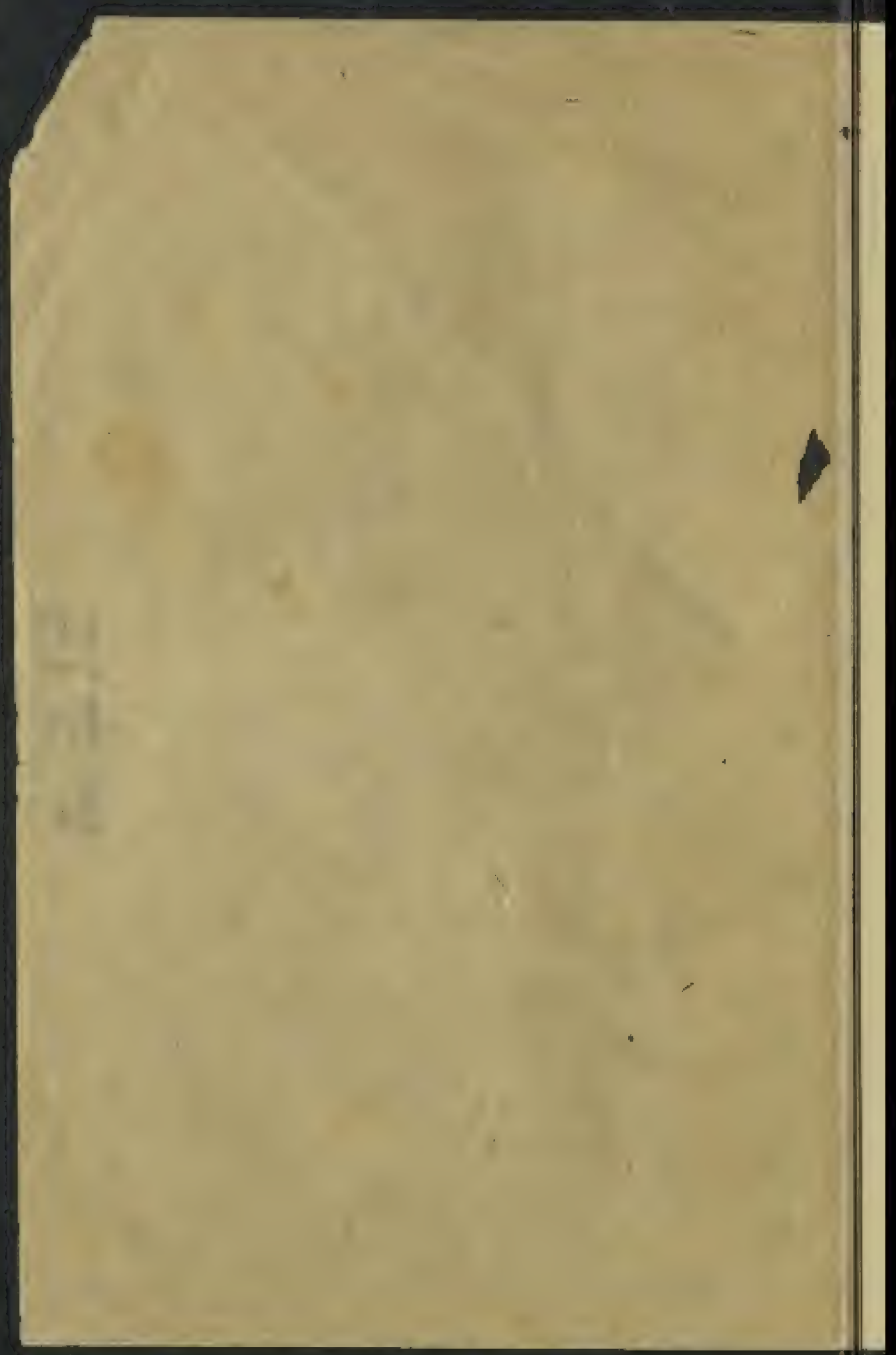
وقد يكون هناك اغلاط اخرى لم ننتبه اليها وهي لا تخفى على الاذكياء











## مطبوعات العرفان

بأربعة غروش

كشف الاسرار عما خلق في الدول من الاسرار	١١ ٢٠
الدين والاسلام الجزء الاول	١٣
الدين والاسلام الجزء الثاني	١٦
عبدالمجيد	٢٠ ٢٠
الشيعة وشؤون الاسلام	٢٦
القصص المدهشة في تاريخ الامة	١١ ٣٠
آثار ذوات السور	٢٥ ٢٥
نواذر الشعراء	٢ ٢٥
المأثور على قتل الشفوف	٢٣ ١٥
حديقة البحاري	١ ٢٠
حديقة المتعالمين	١٠ ٢٥
الشبه نواذر	١
حجرات علي حجة الباقين (وان السيد جعفر رضي)	١١ ٢٠
اسرى عزة العزيم وفيضة التجديد من كافي مجلد ١	
المجلد الاول من العرفان	٣٥
المجلد الثاني من العرفان	٢٣
المجلد الثالث من العرفان	٢
المجلد الرابع من العرفان	٢٣
مجموع حريضة حول عالم	٩٣

## كتب تحت الطبع

تاريخ صيدا

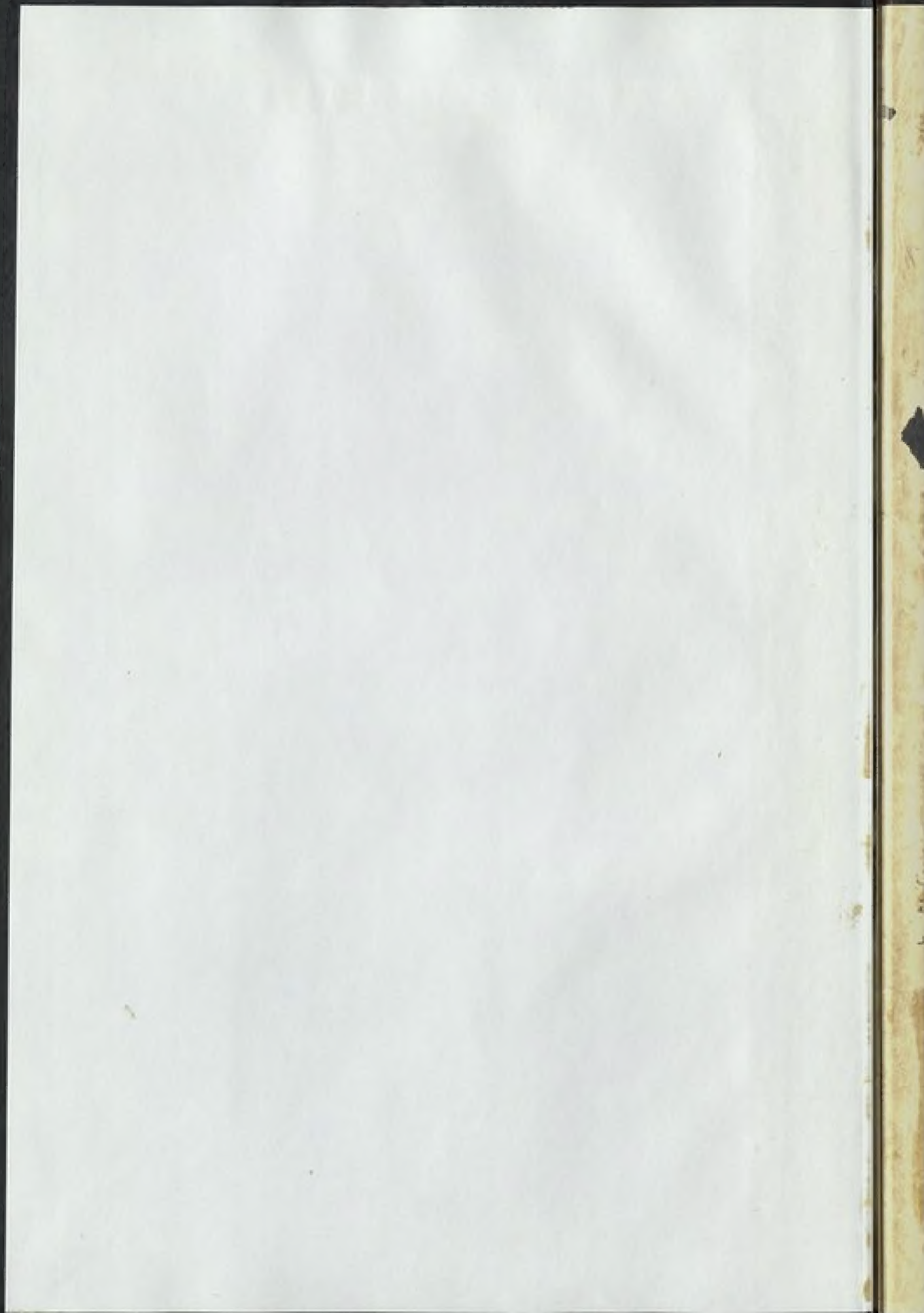
الوصاية بين النبي وخصومه

الحديث الى دين الصلوة في انواع الاشجار

انما هذه الكتب من مطبعة دار صيدا ومن المحتويات الاهلية والماكنة المعروفة في دار  
ومن مكتبة دار الصلوة من الكتب التي لا يمكن في الشام ومن مكتبة العراقي كافي في طبعة  
العرفان انواع الكتب طبع في العراق والمجتمعات وروايت في دار صيدا مع احرف العرب







A.U.B. LIBRARY

## DATE DUE

[illegible]



A.U.B. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00393837



